الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة

(دراسة ميدانية)

رسالة مقدمة إستكمالاً لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالب

صفوان خليل حسينو

إشراف الأستاذ الدكتور

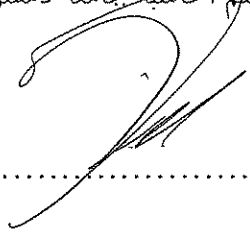
إسماعيل إسماعيل

2009

لجنة الحكم مؤلفة من السادة:

الدكتور **إسماعيل إسماعيل**

الأستاذ في قسم المحاسبة بجامعة دمشق — عضواً ومشرفاً



.....

الدكتور **مأمون حمدان**

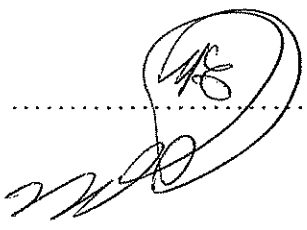
الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة بجامعة دمشق — عضواً



.....

الدكتور **عصام قريط**

الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة بجامعة دمشق — عضواً



.....

الإهداء

إلى من سهرت الليالي وكان دعاؤها ورضاها عون لي في الحياة ...إلى أمي العزيزة أطال الله في عمرها .

إلى سندي في الحياة إخواني وأخواتي تقديراً ووفاء .

إلى جميع الأهل والأصدقاء .

إلى كل من علمني حرفاً .

كلمة الشكر

يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور إسماعيل إسماعيل لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وعلى ما قدمه لي من الدعم اللامحدود، ومن إرشادات منهجية وتوجيهات وملاحظات علمية قيمة، وشاركني تخطي العقبات وحل المشكلات التي ظهرت خلال القيام بهذه الدراسة، وكذلك الأساتذة الكرام أعضاء لجنة الحكم الذين تفضلوا مشكورين بالموافقة على تحكيم هذه الرسالة، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات علمية ستسهم في إغناء هذا البحث .

فهرس المحتويات

البيـــــــــــــــــــان	رقم الصفحة
عنوان الرسالة	
قرار لجنة الحكم	أ
الإهداء	ب
الشكر و التقدير	ت
فهرس المحتويات	ث
قائمة الجداول	خ
قائمة الملاحق	د
الملخص باللغة العربية	ذ
الفصل الأول: مقدمة الدراسة	١
أولاً: التمهيد	٢
ثانياً: مشكلة الدراسة	٢
ثالثاً: أهمية الدراسة	٣
رابعاً: أهداف الدراسة	٣
خامساً: منهجية الدراسة	٣
سادساً: أسلوب جمع البيانات	٤
سابعاً: مجتمع الدراسة و عينتها	٥
ثامناً: الأساليب الإحصائية المستخدمة	٥
تاسعاً: الدراسات السابقة	٦
عاشراً: فرضيات الدراسة	١٢
الفصل الثاني: المراجعة التحليلية	١٣
المبحث الأول : مفهوم المراجعة التحليلية	١٤
المبحث الثاني : توقيت استخدام المراجعة التحليلية و أهدافها	١٦
أولاً: الإجراءات التحليلية في مرحلة تخطيط المراجعة	١٦

ثانياً: الإجراءات التحليلية في مرحلة الإختبارات الجوهرية	٢٨
ثالثاً: المراجعة التحليلية عند مرحلة الفحص النهائي	٣٠
المبحث الثالث : أساليب المراجعة التحليلية	٣٣
أولاً: الإجراءات التحليلية غير الكمية	٣٣
ثانياً: الإجراءات الكمية البسيطة	٣٥
ثالثاً: الإجراءات الكمية المتطورة	٣٩
المبحث الرابع : خطوات تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية	٤٤
أولاً: الحصول على البيانات و المعلومات	٤٤
ثانياً: وضع التوقعات	٤٦
ثالثاً: تقدير دقة التوقعات	٤٨
رابعاً: تحديد الإنحرافات غير المتوقعة	٥٠
خامساً: التحري عن أسباب الإنحرافات غير المتوقعة	٥١
سادساً: توثيق الإجراءات التحليلية	٥٢
المبحث الخامس: الإجراءات التحليلية من وجهة نظر المهنة	٥٣
أولاً: طبيعة و غرض الإجراءات التحليلية	٥٣
ثانياً: الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط للمراجعة	٥٤
ثالثاً: الإجراءات التحليلية في مرحلة الإختبارات الجوهرية	٥٥
رابعاً: الإجراءات التحليلية في مرحلة نهاية المراجعة	٥٨
المبحث السادس: مدى إمكانية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية	٦٠
الفصل الثالث: مخاطر المراجعة	٦٣
المبحث الأول : مفهوم خطر المراجعة	٦٤
المبحث الثاني : أشكال خطر المراجعة و نماذجه	٦٦
أولاً: الخطر المتأصل	٦٧
ثانياً: خطر الرقابة	٦٨
ثالثاً: خطر الإكتشاف	٦٩
رابعاً: نماذج خطر المراجعة	٧١
المبحث الثالث: تقدير مخاطر المراجعة	٧٥

أولاً: تقدير الخطر المتأصل	٧٧
ثانياً: تقدير خطر الرقابة	٧٩
ثالثاً: تقدير خطر الإكتشاف	٨١
المبحث الرابع: مخاطر المراجعة من وجهة نظر المهنة	٨٢
أولاً: بالنسبة للمعايير الأمريكية	٨٢
ثانياً: بالنسبة للمعايير الدولية	٨٥
المبحث الخامس: تخفيض مخاطر المراجعة	٨٩
أولاً: التخطيط للمراجعة بشكل ملائم	٨٩
ثانياً: الأخذ في الإعتبار المؤشرات التحذيرية	٨٩
ثالثاً: تحديد المناطق الأكثر عرضة للأخطاء	٩٠
رابعاً: إجراءات المراجعة المستخدمة	٩٠
خامساً: التخفيض من خلال نموذج خطر المراجعة	٩١
الفصل الرابع: تحليل البيانات و اختبار الفرضيات	٩٣
أولاً: نتائج توزيع قوائم الإستبيان	٩٤
ثانياً: نتائج التحليل الإحصائي و اختبار الفرضيات	٩٤
١- تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة	٩٤
٢- عرض البيانات و اختبار الفرضيات	٩٧
النتائج و التوصيات	١١٨
أولاً: النتائج	١١٩
ثانياً: التوصيات	١٢٠
قائمة المراجع	١٢١
الملاحق	١٢٥

قائمة الجداول

الرقم	البيـــــــــــــــــان	رقم الصفحة
١	الدرجات المعتمدة وفقاً لمقياس ليكرت و قيم الموافقة لكل درجة و النسبة المئوية	٥
٣	النسب المستخدمة في عملية المراجعة	٣٦
٤	توزيع قوائم الاستبيان على أفراد عينتي الدراسة	٩٤
٥	توزيع أفراد العينتين حسب التخصص العلمي	٩٥
٦	توزيع الأفراد حسب المؤهل العلمي	٩٥
٧	توزيع الأفراد حسب سنوات الخبرة	٩٦
٨	نتيجة إختبار معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة	٩٧
٩	درجة تحقق متغيرات الفرضية الأولى من وجهة نظر المراجعين و أعضاء لجان المراجعة	٩٨
١٠	نتائج اختبار t بخصوص دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط للمراجعة	١٠٢
١١	درجة تحقق متغيرات الفرضية الثانية من وجهة نظر المراجعين و أعضاء لجان المراجعة	١٠٣
١٢	نتائج اختبار t بخصوص دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية	١٠٧
١٣	درجة تحقق متغيرات الفرضية الثالثة من وجهة نظر المراجعين و أعضاء لجان المراجعة	١٠٨
١٤	نتائج اختبار t بخصوص دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة	١١١
١٥	نتائج إختبار (T- test)للفروقات بين متوسطي العينتين فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى	١١٢
١٦	نتائج إختبار (T- test)للفروقات بين متوسطي العينتين فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثانية	١١٤
١٧٠	نتائج إختبار (T- test)للفروقات بين متوسطي العينتين فيما يتعلق بالفرضية	١١٥

	الفرعية الثالثة	
١٨	نتائج إختبار (T- test) لمتوسطي العينتين فيما يتعلق بالفرضية الرئيسية الرابعة	١١٦

قائمة الملاحق

الرقم	البيـــــــــــــــــان	الصفحة
١	إستبيان الدراسة	١٢٦
٢	الملخص باللغة الإنكليزية	

ملخص الدراسة

على كل مراجع حسابات أن يبذل عنايته المهنية و يقوم بعمله على أكمل وجه ليصدر رأيه السليم حول عدالة القوائم المالية المعروضة، ونظراً لأنه لا يوجد نشاط مراجعة خال من المخاطر، فإن الوصول إلى ذلك الرأي لا يخلو من المخاطر التي أصبحت أمراً واقعاً يهدد المراجع في كافة مراحل عمله، لذلك عليه إتخاذ كل ما من شأنه تخفيض تلك المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن للوصول إلى رأيه السليم، و نظراً لأهمية إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مختلف مراحل المراجعة، و نظراً لما تتمتع به من مزايا و خصائص تساعد في تحديد و تشخيص المشاكل المحتملة و بتكاليف منخفضة، و لدورها في زيادة فاعلية عملية المراجعة، لذلك كان الهدف من هذه الدراسة هو بيان دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة عبر مراحل المراجعة الثلاث، مرحلة التخطيط، ومرحلة الإختبارات الجوهرية، و مرحلة نهاية المراجعة، و لتحقيق أهداف هذه الدراسة و إختبار فرضياتها اتبع الباحث أسلوبين، يتمثل الأول بالدراسة النظرية و التي أحاطت بالجوانب النظرية لكل من المراجعة التحليلية و مخاطر المراجعة، و يتمثل الأسلوب الثاني في عمل دراسة ميدانية من خلال توزيع إستمارة إستبيان استهدفت آراء المراجعين في مكاتب المراجعة و آراء أعضاء لجان المراجعة في الشركات المساهمة العاملة في سورية و المسجلة في هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية، و خلصت الدراسة إلى أنه للمراجعة التحليلية دور في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط و مرحلة الإختبارات الجوهرية و مرحلة نهاية المراجعة، و وجدت بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين و آراء أعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مراحلها الثلاث.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

أولاً: تمهيد.

ثانياً: مشكلة الدراسة.

ثالثاً: أهمية الدراسة.

رابعاً: أهداف الدراسة.

خامساً: منهجية الدراسة.

سادساً:أسلوب جمع البيانات.

سابعاً: مجتمع الدراسة و عينتها.

ثامناً: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

تاسعاً: الدراسات السابقة.

عاشراً: فرضيات الدراسة.

أولاً: تمهيد

تعتبر المراجعة التحليلية التي صدرت بموجب معيار المراجعة الدولي ٥٢٠ من الأدوات المستخدمة من قبل المراجع الخارجي، لكونها تساعد في تحديد و تشخيص المشاكل المحتملة و الهامة نسبيا بأقل التكاليف، وبالتالي يستطيع المراجع تحقيق الكفاءة في أداء عملية المراجعة ، وهي تعتمد على تحليل العلاقات، و النسب الهامة، و الاتجاهات بين البيانات المالية وبين بيانات مالية و غير مالية مستمدة من نفس الفترة، أو بين معلومات مقارنة لمدد مختلفة أو منشآت مختلفة لتحديد عدم الاتساق بين هذه البيانات و نماذج متوقع حدوثها، أو أي تقلبات مهمة و علاقات غير متوقعة، مع تقصي أسباب هذه التقلبات و العلاقات غير المتوقعة ، ويستخدم المراجع طرق مختلفة في سبيل تحقيق ذلك تتراوح بين المقارنات البسيطة للبيانات المالية للمنشأة محل المراجعة و التحليلات المعقدة التي تستعمل تقنيات إحصائية متقدمة، فقد ازداد الاهتمام بالمراجعة التحليلية نظرا لما تتمتع به من مزايا و خصائص تساعد في توجيه جهود المراجعين في مراحل المراجعة المختلفة، و نظرا لهذه الأهمية فإن المعايير الدولية أوجبت على المراجعين استخدامها في كافة مراحل المراجعة .

ومن المتعارف عليه أن عملية المراجعة تواجهها مخاطر عديدة عبر مراحلها المختلفة، وهذه المخاطر تؤثر على سلامة التقارير المالية التي يقر المراجع بصحتها أو عدم صحتها، ويختلف المراجعون في درجة قبولهم لها، لذلك هم يحاولون دائما التحكم في هذه المخاطر و تخفيضها قدر الإمكان من خلال إتباع أساليب مراجعة مختلفة و مناسبة و من هذه الأساليب اسلوب المراجعة التحليلية، لذلك فإن هذا البحث يسلط الضوء على دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة قدر الإمكان وذلك من خلال القيام بالدراسة الميدانية اللازمة على مجموعة من مكاتب المراجعة و الشركات المساهمة العاملة في سورية .

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بشكل أساسي في أن مخاطر المراجعة تؤثر على سلامة التقارير المالية التي يقر المراجع بعدالتها أو عدم عدالتها، وهذه المخاطر لا بد من وجودها، إلا أن المراجعين يختلفون في درجة قبولهم لها لأن ذلك يعتمد على دالة المنفعة لديهم، لذلك يحاول المراجعون دائما العمل على تخفيض هذه المخاطر قدر الإمكان من خلال استخدام أساليب ووسائل مراجعة مناسبة من هذه

الأساليب أسلوب المراجعة التحليلية.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أن المراجعة التحليلية تقوم بدراسة البيانات وتحللها وتعمل على إظهار المتغيرات وعلاقات الارتباط التي تساعد المراجع في المراحل المختلفة للمراجعة كالمساعدة في فهم طبيعة عمل العميل، و تحديد مناطق الخطورة المحتملة، و المساعدة في تقدير قدرة المنشأة على الاستمرار، و التعرف على مجالات الأخطاء المحتملة في القوائم المالية عندما يجد المراجع اختلافات غير متوقعة بين البيانات المالية للسنة الجارية و البيانات المالية الأخرى المستخدمة في عملية المقارنة، بالإضافة إلى المساعدة في الوصول إلى تحقيق هدف المراجعة الأساسي المتمثل في إبداء الرأي بمدى توافر العدالة في القوائم المالية.

رابعاً: أهداف الدراسة

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى توضيح إمكانية الاستفادة من المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مراحلها المختلفة و المتمثلة بمرحلة التخطيط، ومرحلة الإختبارات الجوهرية، و مرحلة نهاية المراجعة، بالإضافة إلى معرفة الإجراءات التحليلية التي تساعد أكثر على تخفيض المخاطر في كل مرحلة من المراحل الثلاث، فضلاً عن إبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالمراجعة التحليلية و مخاطر المراجعة.

خامساً: منهجية الدراسة:

انسجاماً مع أهداف وفرضيات الدراسة فقد اتبع الباحث المنهج التحليلي في إعداد هذه الدراسة، و تتكون هذه الدراسة من جانبين هما:

١- الدراسة النظرية:

وقد تم تنفيذها لغرض عرض الجانب النظري للدراسة من خلال الاستعانة بالمراجع والدوريات العربية والأجنبية وغيرها من مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

٢ - الدراسة الميدانية:

وقد اعتمد الباحث في تنفيذها على استمارة الاستبيان لجمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني للدراسة و ذلك من خلال توزيعها على المراجعين و أعضاء لجان المراجعة في مجموعة من مكاتب المراجعة و الشركات المساهمة العاملة في سورية، وقد هدف الباحث من الاستمارة الموزعة إلى دعم الجانب النظري للدراسة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة.

سادساً: أسلوب جمع البيانات

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة على استخدام أسلوب الإستقصاء بواسطة إستبانة معدة لتحقيق هدف الدراسة، و قد قسمت الإستبانة إلى قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: و يتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمجيبين، و تتمثل تلك الأسئلة بالمسمى الوظيفي، و التخصص العلمي، و المؤهل العلمي، و عدد سنوات الخبرة.

القسم الثاني: تضمن المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة، وقسم بدوره إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

١- دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط للمراجعة و تضمن (١٢) فقرة.

٢- دور المراجعة التحليلة في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية و تضمن (٩) فقرات.

٣- دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة و تضمن (٧) فقرات.

و قيس تأثير كل متغير من متغيرات الإستبانة باستخدام مقياس ليكرت المكون من خمس درجات، و أعطيت كل درجة قيمة و هذه القيمة تتزايد طرداً مع درجة الموافقة، و تم توضيح الدرجات و القيم في الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١) يبين الدرجات المعتمدة وفقاً لمقياس ليكرت و قيم الموافقة لكل درجة و النسبة المئوية

الدرجة	القيمة المعطاة	النسبة
غير موافق بشدة	1	20% - 0%
غير موافق	2	40% - 21%
محايد	3	60% - 41%
موافق	4	80% - 61%
موافق بشدة	5	100% - 81%

سابعاً: مجتمع الدراسة و عينتها

يتكون مجتمع الدراسة من قسمين:

- مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة المسجلة في هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية و عددها (٣٢) مكتب.
- أعضاء لجان المراجعة في الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية و عددها (٥١) شركة.

بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم توزيع إستبانات على عينة مكونة من (٥٠) مراجع حسابات موزعين على (٢٠) مكتب، و على عينة مكونة من (٣٣) عضو لجنة مراجعة موزعين على (٢٥) شركة مساهمة.

ثامناً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة و اختبار فرضياتها فقد تمت معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss، و استخدم فيه الأساليب الإحصائية التالية:

١- معامل المصداقية و الثبات و الإتساق ألفا كرونباخ: يبين هذا المعامل مدى الإتساق و الثبات و الترابط بين متغيرات الدراسة ككل أو متغيرات جزئية واحدة تمثلها فرضية واحدة أو هدف واحد.

٢- أساليب الإحصاء الوصفي و تضمنت المتوسطات الحسابية، و نسبة المتوسطات، و الإنحرافات المعيارية.

٣- الإختبار الثنائي (اختبار T للعينة الواحدة) لاختبار القوة التمييزية لإجابات أفراد العينة عن فقرات الإستبانة.

٤- إختبار (Independent Samples Test . T- test) لاختبار معنوية الفروق بين متوسطي إجابات العينتين لكل فرضية عند مستوى دلالة (٥%)، لمعرفة مدى الإتفاق و الاختلاف بين آراء المراجعين و آراء أعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بمتغيرات كل مرحلة.

تاسعاً: الدراسات السابقة

أ- الدراسات باللغة العربية.

١- دراسة (زيود ، الأمين ، محمد)، ٢٠٠٣، بعنوان: المراجعة التحليلية وآثارها على عملية المراجعة العامة للحسابات[١].

هدفت الدراسة إلى توضيح ماهية المراجعة التحليلية وتحديد آثارها المختلفة على عملية المراجعة العامة للحسابات في مراحلها المختلفة، وبيان العوامل التي تؤثر على إمكانية الاعتماد عليها، وخلصت الدراسة إلى أن المراجعة التحليلية تساعد المراجع الخارجي في تحديد طبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجعة الأخرى، وفي تحديد أماكن الخطورة المحتملة بغية التقليل من مخاطر المراجعة المختلفة، وتساعد أيضا في تثبيت و تعزيز نتائج التدقيق أثناء المراجعة الإجمالية الشاملة للمعلومات المالية، بالإضافة إلى أن مدى الاعتماد على المراجعة التحليلية يتوقف على عدة عوامل من أهمها الأهمية النسبية للبند المدقق، وإجراءات المراجعة الأخرى، والدقة التي يمكن التنبؤ بها للنتائج المتوقعة من الإجراءات التحليلية، وتقدير المخاطر الملازمة و مخاطر الرقابة، وطبيعة التأكيدات، وقابلية التنبؤ للعلاقات فيما بين البيانات، و تقييم نظام الرقابة الداخلية .

٢-دراسة الأمين، ٢٠٠٤، بعنوان: مدى استخدام مراجع الحسابات الخارجي لإجراءات المراجعة التحليلية في ظل معيار المراجعة الدولي ٥٢٠[٢].

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية و الوقوف على الصعوبات التي تواجه تطبيقها، و تحديد العوامل المؤثرة على إستخدامها بما ينسجم مع

---

[١] زيود. لطيف ، الأمين . ماهر ، محمد . نذير ،٢٠٠٣ ، المراجعة التحليلية و آثارها على عملية المراجعة العامة للحسابات، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ـ سلسلة العلوم الاقتصادية ، المجلد ٢٥ ، العدد ٦.

[٢] الأمين. ماهر ،٢٠٠٤، مدى استخدام مراجع الحسابات الخارجي لإجراءات المراجعة التحليلية في ظل المعيار الدولي ٥٢٠، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية ، مجلد ٢٦ ، عدد ٢.

معيار المراجعة الدولي رقم (٥٢٠)، و كانت النتيجة من الدراسة أن مراجعي الحسابات يقومون دائما بزيارة أماكن العميل و مراكز الخدمة لديه و لكنهم لا يعملون على إيجاد علاقة بين حساب و حساب آخر و محاولة التنبؤ برصيد أحد الحسابين من الآخر باستخدام تلك العلاقة، وأن قيام المنشأة بتغيير سياساتها المتبعة يعيق عمل المراجعين، وأن اختلاف البيانات المالية للمنشآت المتشابهة بسبب تنوع الطرق المحاسبية يعيق أيضا عمل المراجعين، هذا بالإضافة إلى أن المراجعين لايثقون بالأساليب الإحصائية للتنبؤ بالأرصدة أو أي شيء آخر يتعلق بمراجعة حسابات المنشأة تحت المراجعة.

٣- دراسة الشرعبي، ٢٠٠٤، بعنوان: إستخدام إجراءات الفحص التحليلي في مراجعة الحسابات، دراسة ميدانية[١].

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية و توقيت إستخدامها، و المعوقات التي تحول دون ذلك، و مدى إدراك المراجعين للأهداف المتحققة من استخدامها، ومدى تأثيرها على فاعلية المراجعة؛ و خلصت الدراسة إلى أن الإجراءات التحليلية تساعد على زيادة فاعلية المراجعة، و هناك نسبة عالية من المراجعين يستخدمون الإجراءات التحليلية في الواقع العملي، و أن أكثر الإجراءات استخداما تتمثل في الإجراءات غير الكمية و الإجراءات الكمية البسيطة، و وجود مجموعة من المعوقات تعترض سبيل استخدام هذه الإجراءات كعدم توفر البيانات اللازمة بالقدر الكافي، و حجم و طبيعة نشاط المنشأة، وبينت الدراسة أيضاً أن أكثر الإجراءات يتم استخدامها في مرحلة التخطيط و مرحلة نهاية المراجعة.

٤- دراسة الشكري، ٢٠٠٥، بعنوان: مدى استخدام أسلوب المراجعة التحليلية[٢].

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالمراجعة الإختبارية و أساليبها و مخاطرها، وكذلك المراجعة التحليلية و معوقات استخدامها، بالإضافة إلى التعرف على أسباب عدم تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين، وخلصت إلى أن المراجعين يملكون المؤهلات و المهارات المناسبة التي تمكنهم من استخدام أسلوب المراجعة التحليلية، و أنه يتم استخدام إجراءات المراجعة التحليلية الكمية المتطورة بشكل قليل جداً من قبل المراجعين، و أن أغلب المراجعين لم يتلقوا دورات تدريبية أو تعليمية على استخدام الإجراءات التحليلية لتخفيض مخاطر المراجعة الاختبارية،

---

[١] الشرعبي، محمد سيف مرشد قحطان، ٢٠٠٥، إستخدام إجراءات الفحص التحليلي في مراجعة الحسابات، دراسة ميدانية، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن.

[٢] الشكري، مصطفى ميلاد، ٢٠٠٥، مدى إستخدام أسلوب المراجعة التحليلية،دراسة إستطلاعية على مكاتب المراجعة و المراجعين، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

بالإضافة غلى أن غالبية مكاتب المراجعة لا تعتمد على نتائج التقييم في تحديد طبيعة و مدى و توقيت إجراءات المراجعة الملائمة بالإضافة إلى تقدير مخاطر المراجعة .

٥- دراسة الرباعي، ٢٠٠٦، بعنوان: إستراتيجيات المراجعة، دراسة تطبيقية على مراجعة الحسابات في الجمهورية اليمنية[١].

هدفت الدراسة إلى مناقشة مفهوم أهمية إستراتيجية المراجعة، و عرض لأهم أنواع الإستراتيجيات و منهج كل منها، و الوقوف على آراء الأكاديميين و المراجعين بخصوص الفوائد المكتسبة من بناء الإستراتيجية و العوامل التي يمكن أن تؤثر في اختيار المراجع لكل استراتيجية؛ و بينت الدراسة أن أبرز مشكلات المهنة في اليمن تتمثل في غياب معايير تحكم مهنة المراجعة و غياب الدور المهني لجمعية المحاسبين في اليمن، و أن المراجعين يعون أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية في المراجعة بالرغم من اقتصارها على الأساليب غير الكمية و الكمية البسيطة، و أن ما يعوق تطبيق الإجراءات التحليلية هو عدم وجود قواعد أو معايير يمكن الاسترشاد بها، و بينت الدراسة أيضاً أنه ينجم عن بناء إستراتيجية مناسبة للمراجعة فوائد كبيرة تنظم و تطور مهنة المراجعة، ووجود توافق كبير بين آراء الأكاديميين و المراجعين بخصوص تلك الفوائد؛ وأن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في استخدام المراجع لإستراتيجية المراجعة التحليلية كتوفر المعلومات و مدى ملائمتها، و قابليتها للمقارنة، و درجة فاعلية الرقابة الداخلية، و مستوى المخاطر المتأصلة، و الأهمية النسبية للبند قيد المراجعة؛ و إستخدام المراجعين و بشكل كاف لإستراتيجية الإختبارات الأساسية، و يعتمدون في إستخدامهم لإستراتيجية المخاطر المنخفضة للرقابة على مجموعة من العوامل المؤثرة كطبيعة البند الخاضع للمراجعة و حجم المنشأة و درجة تعقد أعمالها.

٦- دراسة عبد الوهاب، ٢٠٠٩، بعنوان: كفاءة إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعة حسابات شركات الصناعات الدوائية[٢].

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين في سوريا و معوقات استخدامها، و بالتالي الوصول إلى معرفة كفاءة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعة حسابات شركات الصناعات الدوائية، و قد توصلت الدراسة إلى أن المراجعين في سوريا

---

[١] الرباعي،يوسف عبده راشد ،٢٠٠٦، استراتيجيات المراجعة:دراسة تطبيقية على مراجعة الحسابات في الجمهورية اليمنية ،رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد.

[٢] حسين عبد الوهاب، سامي، ٢٠٠٩، كفاءة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعة حسابات شركات الصناعة الدوائية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الإقتصاد.

يستخدمون إجراءات المراجعة التحليلية البسيطة ولا يستخدمون الإجراءات التحليلية المتقدمة، و أن من أهم معوقات استخدامها هو نقص خبرة المراجع و عدم توفر البيانات عن المنشآت المماثلة، و بينت الدراسة أيضاً أن استخدام الإجراءات التحليلية يزداد مع ارتفاع المؤهل العلمي للمراجع، و أنه يوجد هناك كفاءة لاستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعة حسابات شركات الصناعات الدوائية.

ب- الدراسات باللغة الأجنبية .

٧- دراسة (Balkir)، ٢٠٠٠، بعنوان: تأثير نتائج المراجعة التحليلية، و التفاؤل، و اليقظة على جهود مراجعة التقديرات المحاسبية[1].

كان الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو إختبار تأثير نتائج المراجعة التحليلية، و التفاؤل، و اليقظة على جهود المراجعين في مراجعة التقديرات المحاسبية، بالإضافة إلى أنها هدفت إلى فحص التفاؤل و اليقظة و مستوى التجربة على جهد المراجعين في مراجعة التقديرات المحاسبية،وخلصت الدراسة إلى أن قيام المراجعين بأعمال المراجعة يتأثر بنتائج الإجراءات التحليلية و بنوعين من التأثيرات الفردية النفسية، وعندما تشير نتائج المراجعة التحليلية إلى وجود تقلبات فإنه يتم تخصيص عدد أكبر من الساعات على خطة المراجعة بالنسبة للتقديرات المحاسبية، كما أن نتائج المراجعة التحليلية ولدت تفاؤل لدى المراجعين جعلتهم يستغلون المعلومات جيداً في استنتاج أحكام عن التقديرات المحاسبية، و أظهرت الدراسة أيضا أنه على الرغم من أنه هناك يقظة عالية معتبرة للمراجعين و استخدامهم نتائج المراجعة التحليلية في إصدار أحكام عن التقديرات المحاسبية، و باختبار تأثير الخبرة للمراجعين، أظهرت الدراسة بأن المراجعين في مستويين اثنين من الخبرة جعلت قراراتهم بشان التقديرات المحاسبية متفقة في الأسلوب بالنسبة لحالة عدم وجود تقلبات أو تغيرات، ولكنهم يختلفون في أمور هامشية عندما يتعلق الأمر بوجود تقلبات .

٨- دراسة: (Glover, Prawitt, Wilks)، ٢٠٠٥، بعنوان: مناقشة لماذا يعتمد المراجعون أكثر من اللازم على الإجراءات التحليلية الضعيفة؟ دور الدقة و النتيجة[2].

---

[1] Balkir,Ibrahim H ,Concordia university, 2000, Effect of Analytical Review Results. Optimism and Patterns-for-Coping on Audit Effortof Accounting Estimates, A doctor Thesis, Concordia University, Montreal, Quebec ،Canada, national library of Canada.

[2] Glover. Steven M ,Prawitt .Douglas F, Wilks .T Jeffrey, Supplement 2005, Why Do Auditor Over – Rely on Weak Analytical Procedures ? The Role of Outcome and Precision, a Journal of Practice and Theory , Vol.24 .

هدفت الدراسة إلى الإجابة على التساؤلين التاليين: هل النتائج المرغوبة تقود المراجع إلى الإعتماد الزائد على الإجراءات التحليليةالضعيفة؟، وهل الإكتشافات التي تم التوصل إليها تعني بأن النتائج غير المرغوبة تخفض من تقييمات المراجع للإجراءات التحليلية القوية؟ و هدفت الدراسة أيضاً إلى شرح و توثيق التفسير المحتمل للإعتماد الزائد على الإجراءات التحليلية الضعيفة، و خلصت الدراسة إلى أن المراجعين يزيدون في التقدير لنوعية الإجراءات التحليلية الضعيفة عندما تكون النتيجة مرغوبة، وأن الإختلاف الوحيد بين شرط النتيجة المرغوبة و شرط النتيجة غير المرغوبة هو نتيجة الإجراء التحليلي فقط، وكانت النتيجة النهائية من الدراسة هو بأن المراجعين يعتمدون بشكل زائد على الإجراءات التحليلية الضعيفة، و اقترحت طرق بسيطة و ذات تكلفة فعالة لتخفيض الإعتماد الزائد على الإجراءات الضعيفة.

٩- دراسة(Vasarhelyi& Kogan&Hoitash)، ٢٠٠٦، مدخل معتمد على الإجراءات التحليلية الضعيفة[1].

هدفت الدراسة إلى إختيار الضعف لكل عميل و إجراء الإختبارات لدراسة مساهمة المعلومات الضعيفة على أداء الإجراءات التحليلية، و بينت الدراسة بأن البيانات الضعيفة هي بدائل غير كاملة لمتغيرات شركات محددة معاصرة و ذلك عندما تكون مثل هذه المتغيرات غير خاطئة، و مع ذلك وجدت الدراسة بأن بيانات محددة ضعيفة مفيدة و بشكل خاص عند وجود أخطاء متسقة في حسابات متعددة، و بينت الدراسة كذلك بأن خبرة الشركات ذات التغير السريع هي أدنى من حيث قدرتها على التوقعات و كشف الأخطاء، و بأن الخبرة الأكبر للشركات تعطي دقة أكبر في التنبؤ و أخطاء أقل من النوع الثاني و أخطاء أعلى من النوع الأول، بالإضافة إلى أن التحسينات الهامة في أداء الإجراءات التحليلية ترتبط بالعملاء الكبار.

١٠- دراسة (Deshmukh, Shankar)، ٢٠٠٧، تحليل المؤثر: نظرة على تخفيض خطر المراجعة[2].

تعرضت الدراسة لطريقة بسيطة و منظمة تدعى طريقة تحليل المؤثر، هدفت من ورائها إلى

---

[1] Hoitash. Rani, Kogan .Alexander, Vasarhelyi. Miklos A, November 2006, Peer-Based Approachfor Analytical Procedures, Auditing: a Journal of Practice & Theory, Vol. 25, No. 2.

[2] Deshmukh.Merra , Shankar.Raj , 2007, Influencer Analysis :aPerspective on Reducing Audit Risk , Information Systems Control Journal , Vol.3 .

مساعدة المراجع في فهم مخاطرالمراجعة و تقييمها، و مساعدته في كيفية توجيه إهتمامه إلى المناطق التي يمكن أن يبرز فيها أي تحريف، و بالتالي زيادة الثقة في الرأي الذي سيصدر عنه، و تبين من هذه الدراسة أن هذه الطريقة تساعد المراجع على فهم المخاطر و تقييمها ضمن بيئة التدقيق، و إدارة خطر الإكتشاف، وتمكن المراجع من التخطيط لمنهج مراجعة يلائم المستوى المرغوب من الدقة في البيانات المالية، و تساعد في تخفيض التكاليف المباشرة لعملية المراجعة ذلك فضلاً عن تخفيضها لجهد ووقت المراجعة، بالإضافة إلى تحسينها لفعالية إجراءات المراجعة بشكل واسع.

١١- دراسة (Simmons&McDaniel)، ٢٠٠٧، تقييم و إدراج المراجع لدقة التوقعات في الإجراءات التحليلية الجوهرية[1].

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار قدرات المراجعين على تقييم دقة التوقع و إدراجهم لتلك التقييمات في أحكام مرتبطة بالإجراءات التحليلية الجوهرية، وكان من نتائج الدراسة بأن المراجعين أظهروا حساسية تجاه كل من القدرة على التنبؤ و مستوى تفصيل المعلومات في دقة تقييم التوقع بشكل عام، و كان تقييمهم لا يعكس الإختلافات في مستوى التفصيل عندما تكون الحسابات أقل دقة، و أظهرت الدراسة أيضاً بأن حكم المراجعين على مستوى التأكيد من الإجراءات التحليلية كان متسق مع دقة تقييماتهم، و أن المراجعين لا يدرجون دائماً دقة توقعاتهم مع الأحكام عن مدى الإختلافات الممكنة بين الكميات المسجلة و المتوقعة، و أن الفشل في عمل ذلك قد يقود المراجعين إلى الوقوع في أخطاء قرارات هامة.

١٢- دراسة (Cullinan&Hughes)، ٢٠٠٨، تأثير تشكيل التوقع من خلال الإجراءات التحليلية على كشف عدم وجود تغييرات غير متوقعة في أرصدة الحسابات [2].

الهدف من هذا البحث هو تقييم ما إذا كان تشكيل المراجع للتوقعات هو أكثر حساسية لعدم وجود تغييرات غير متوقعة في أرصدة الحسابات من عدم تشكيل المراجع للتوقعات، و قد شارك ٧٩ مراجع من ثلاث شركات مختلفة في إجراء التحليل التجريبي الذي يتضمن كل من التغيرات غير المتوقعة و عدم وجود تغيرات غير متوقعة في حسابات العميل، و أظهرت النتائج بأن تشكيل توقع

---

(1) McDaniel. Linda S, Simmons. Laura E, May2007, Auditors 'Assessment and Incorporation of Expectation Precision in Evidential Analytical Procedures, Auditing: a Journal of Practice & Theory, Vol. 26, No. 1

(2) Hughes. Susan B, Cullinan. Charles P, 2008, The Effects of Expectation Formation onDetecting unExpected non-Changesin Account Balances During Analytical Procedures, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 12, Number 3.

دقيق يزيد من حساسية المراجع إلى التغييرات غير المتوقعة في الحسابات و ذلك في حالة عدم و جود تغييرات غير متوقعة، و لم يتواجد هناك إختلاف بين تشكيل و عدم تشكيل المراجعين للتوقعات، بالإضافة إلى أن المراجعين الذين ليهم خبرة أكبر كانوا حساسين أكثر إلى آثار خطر عدم وجود تغييرات غير متوقعة.

أما دراسة الباحث فإنها تتميز عن الدراسات السابقة بالنقاط التالية:

١- لم تتعرض أي دراسة من الدراسات السابقة إلى دور المراجعة التحليلية في تخفيض المخاطر و إنما ركزت على الإجراءات التحليلية من حيث مدى استخدامها و معوقات استخدامها، و ركز بعضها على أساليبها كالضعيفة منها.

٢- تعد أول دراسة في سورية تناولت دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة.

عاشراً: فرضيات الدراسة

١- للمراجعة التحليلية دور في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط للمراجعة.

٢- للمراجعة التحليلية دور في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية.

٣- للمراجعة التحليلية دور في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة.

٤- يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات و آراء أعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة.

و يتفرع عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية هي:

- يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات و آراء أعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط للمراجعة.
- يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات و آراء أعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية.
- يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات و آراء أعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة.

الفصل الثاني

المراجعة التحليلية

مكونات الفصل الثاني

- المبحث الأول : مفهوم المراجعة التحليلية
- المبحث الثاني : توقيت استخدام المراجعة التحليلية و أهدافها
- المبحث الثالث : أساليب المراجعة التحليلية
- المبحث الرابع : خطوات تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية
- المبحث الخامس : الإجراءات التحليلية بالنسبة للمعايير المهنية
- المبحث السادس : مدى الاعتماد على إجراءات المراجعة التحليلية

المبحث الأول

مفهوم المراجعة التحليلية

استخدم المراجعون أساليب المراجعة التحليلية منذ فترة طويلة نسبياً في التخطيط لعملية المراجعة و كمصدر من مصادر أدلة المراجعة و يعود بداية ظهورها في أدب المهنة إلى عام ١٩٧٢ [1]، و قد تم تناول المراجعة التحليلية من قبل جهات مختلفة و بمسميات عدة تختلف باختلاف تلك الجهات تعبر جميعها عن استخدام الأساليب التحليلية في المراجعة ، من هذه المسميات، الاستعراض التحليلي، المراجعة التحليلية، الإجراءات التحليلية، إجراءات الفحص التحليلي[٢].

فقد عرفها معيار المراجعة الدولي رقم ٥٢٠ و الذي أطلق عليها اسم الإجراءات التحليلية بأنها " عملية تقييم للمعلومات المالية أجرتها دراسة للعلاقات المقنعة بين كل من البيانات المالية و غير المالية، و تشمل كذلك بحث التقلبات و العلاقات التي تم تحديدها و التي لا تتفق مع المعلومات الأخرى المناسبة أو تنحرف إلى حد كبير عن المبالغ التي يتم التنبؤ بها"[٣].

أما مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA فقد عرف المراجعة التحليلية في الفقرة ٤ من بيان معايير المراجعة SAS رقم ٥٦ على نحو مشابه لتعريف معيار المراجعة الدولي ٥٢٠ بأن الإجراءات التحليلية هي " تقييم للمعلومات المالية يتم من خلال دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية بعضها البعض وبينها وبين البيانات غير المالية، ويتم من خلال مقارنة القيم المسجلة بالدفاتر مع توقعات المراجعين "[4].

كما عرفتها نشرة معايير المراجعة SAS رقم٣٢ بأنها "دراسة و مقارنة العلاقات بين البيانات المسجلة، والبيانات التي يمكن أن تكون عبارة عن القيم المالية أو الكميات المادية أو النسب أو المؤشرات أو المعدلات "[5].

أما بيان رقم ٨ الصادر عن معهد المراجعين الداخليين IIA لعام ١٩٩٢ الذي اعترف بها كأداة أساسية للمراجعين الداخليين، فقد عرفها على نحو مشابه لتعريف SAS رقم ٥٦ بأن

---

[1] Kinney. William R ,Felix. William L , October 1980, Professional Notes, Journal of Accountancy.P98.

[٢] الرباعي،يوسف عبده راشد، مرجع سابق، ص٥٧ .

[٣] معايير المراجعة الدولية، ٢٠٠٨ ، المعيار ٥٢٠، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان، ص٤٦٤.

[4] American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), Analytical Procedures, Statement on Auditing Standards No 56.

[5] American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), 1979, SAS 32, Journal of accountancy.

"إجراءات المراجعة التحليلية هي تقييم للمعلومات تنجز من خلال دراسة و مقارنة العلاقات بين كل من البيانات المالية و غير المالية ..."، وقد عرفها آخرون بأنها "التقنية التي تفحص العلاقات غير المتوقعة في البيانات المالية والتي تساعد كل من المراجع الداخلي و الخارجي"، والإجراءات التحليلية تعتمد على مفهوم بأنه يوجد هناك علاقات مستقرة بين الأحداث الاقتصادية المسجلة في القوائم المالية[1]، وقد تم تعريفها أيضاً بأنها تقنيات التحليل المالي التي يستخدمها مراجع الحسابات في مراحل المراجعة المختلفة بهدف ترشيد عملية المراجعة، بحيث تساعده في تحديد طبيعة إجراءات المراجعة الأخرى و توقيتها و مداها وفي تحديد أماكن الخطورة المحتملة بغية تقليل مخاطر المراجعة المختلفة إلى أدنى حد ممكن[2].

من خلال دراسة هذه التعاريف يجد الباحث أن تعريف المعيار الدولي للمراجعة التحليلية أكثر شمولية من باقي التعاريف لأنه يركز على كل من طرق وأهداف المراجعة التحليلية، حيث بين المعيار أن الهدف الأساسي من المراجعة التحليلية هو تحليل العلاقات بين البيانات في القوائم المالية، و التعرف على العلاقات غير المتوقعة للتركيز على فحصها الأمر الذي يساعد في تخطيط عملية المراجعة و تصميم خطة و برنامج المراجعة الملائم، وبحسب المعيار فإن المراجعة التحليلية تتضمن عمل مقارنات للمعلومات المالية للوحدة –على سبيل المثال– مع[3]:

أ- الفترات السابقة .

ب- النتائج المرتقبة للوحدة مثل الموازنات أو توقعات المراجع .

ت- المعلومات عن الصناعة المماثلة .

كما أنها تشمل أيضا دراسة و بحث العلاقات بين :

ث- عناصر القوائم المالية التي يمكن توقعها و التي تتطابق مع النمط المتنبأ به و المبني على خبرة الوحدات .

ج- المعلومات المالية و غير المالية مثل تكاليف الرواتب إلى عدد المستخدمين .

وقد حدد المعيار الدولي طرقا متعددة يمكن أن تستخدم في إنجاز المراجعة التحليلية تتراوح بين المقارنات البسيطة و التحليلات المتطورة التي تستخدم الأساليب الإحصائية المتقدمة.

---

(1) James E. Gaunti-, William .Glezen G, Feb-1997 ,Analytical Auditing Procedures, Vol 54 , Issue 1 .

(2) زيود. لطيف ، الأمين . ماهر ، محمد . نذير ،مرجع سابق ، ص ٥٢ .

(3) جمعة ، أحمد حلمي ، ١٩٩٩، التدقيق الحديث للحسابات ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ص ٢٥٧ .

المبحث الثاني

توقيت استخدام المراجعة التحليلية و أهدافها

يمكن استخدام المراجعة التحليلية في ثلاثة مراحل من عملية المراجعة، بحيث يجب تنفيذ بعض من هذه الإجراءات في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة وذلك لمساعدة المراجع على تحديد طبيعة العمل الذي سيتم تنفيذه و توقيته و مداه ، و هذا ما يساعد المراجع على الأمور الهامة التي تتطلب عناية خاصة خلال أداء المراجعة، ويتم أداء الإجراءات التحليلية أيضا خلال مرحلة الاختبار مع باقي إجراءات المراجعة الأخرى، كما أنه يجب أدائها خلال مرحلة الانتهاء من المراجعة ويكون ذلك مفيدا في النقطة التي يتم عندها إجراء الفحص النهائي للتحريفات الكبيرة أو المشكلات المالية و ذلك لمساعدة المراجع على التوصل إلى حكم عن مدى عدالة البيانات في القوائم المالية، أي أنه يمكن أداء الإجراءات التحليلية في مراحل المراجعة الثلاث وهي مرحلة التخطيط، مرحلة الاختبار، ومرحلة نهاية المراجعة .

أولاً: الإجراءات التحليلية في مرحلة تخطيط المراجعة

يتطلب المعيار الأول من معايير المراجعة المقبولة عموماً أن يتم التخطيط للمراجعة على نحو مناسب[1]، و يشتمل التخطيط على وضع إستراتيجية مراجعة شاملة لطبيعة عملية المراجعة المتوقعة و توقيتها و نطاقها، ويقوم مراجع الحسابات بالتخطيط من أجل إنجاز المراجعة بالكفاءة و التوقيت المناسب، حيث تحدد إستراتيجية المراجعة كلاً من طبيعة إجراءات المراجعة التي سيتم القيام بها و توقيتها ومداها للحصول على أدلة الإثبات اللازمة وتقويم هذه الأدلة التي تعد أساس رأي المراجع في القوائم المالية[2].

ولا بد للمراجع عند التخطيط لعملية المراجعة من الأخذ في الاعتبار ماهية الأمور التي تجعل البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري، حيث أن تقدير المراجع للأهمية النسبية المتعلقة بأرصدة حسابات معينة سوف يساعده في اتخاذ قراراته حول استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تنفيذ

---

[1] اريتز. ألفين ،لوبك.جيمس ، ٢٠٠٠، المراجعة مدخل متكامل ،دار المريخ للنشر، الرياض،السعودية، ص ٢٨٦.
[2] معايير المراجعة الدولية، ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ٣٣٣ .

مراجعته، بحيث يتيح ذلك تحديد إجراءات المراجعة اللازمة التي تمكن من تجميع نتائج كافية تسمح بتعزيز رأي المراجع حول البيانات الختامية مع مستوى منخفض و مقبول لمخاطر المراجعة .

ويوجد هناك ثلاثة أسباب أساسية للقيام بتخطيط المراجعة وهذه الأسباب هي على النحو التالي[1]:

١- الحصول على الدليل الملائم و الكافي ، وذلك حتى تتجنب منشأة المراجعة التعرض للمسؤولية القانونية وبالتالي تحافظ على سمعتها الطيبة .

٢- المساعدة في الحفاظ على تكاليف معقولة للمراجعة، وذلك يساعد مكتب المحاسبة أو المراجعة على العمل بشكل تنافسي وبالتالي الاحتفاظ بالعملاء الذين يتم التعامل معهم .

٣- تجنب سوء الفهم مع العميل، وذلك لخلق علاقة جيدة مع العميل و تسهيل تنفيذ العمل على نحو جيد و بتكلفة مناسبة .

و تمر عملية تخطيط المراجعة بعدة مراحل أساسية وتشكل الإجراءات التحليلية إحدى هذه المراحل ، وهذه المراحل مرتبة على النحو التالي[2]:

- **مرحلة التمهيد للتخطيط:** ويتم التمهيد في بداية عملية المراجعة ويتضمن عدة خطوات أهمها ما يلي:

١- قيام المراجعين بفحص العملاء الجدد لتحديد إمكانية التعامل معهم، وقيامهم أيضاً بتقييم عملائهم القدامى لتحديد فيما إذا كانوا سيستمرون في تقديم خدمة المراجعة لهم.

٢- معرفة أهداف العملاء التي دفعتهم لأن يطلبوا من المراجعين القيام بالمراجعة لديهم .

٣- الحصول على خطاب التعاقد .

٤- اختيار فريق المراجعة .

- **الحصول على معلومات عن العميل (عمله ، صناعته):** حيث يعد من المهم فهم عمل العميل و النشاط الذي يعمل فيه و ذلك لأداء عملية المراجعة على نحو ملائم، لأنه يوجد في العديد من أنشطة العمل متطلبات محاسبية خاصة يجب أن يتم الإلمام بها من قبل المراجع، حتى يستطيع التعرف على مخاطر النشاط التي تؤثر في تقديره لخطر المراجعة الممكن قبوله و المخاطر الطبيعية للعميل .
- **الحصول على معلومات عن الالتزامات القانونية للعميل:** ففي هذه المرحلة يتم اختبار ثلاثة أنواع مرتبطة من المستندات و السجلات القانونية في بداية المراجعة وهي عقد الشركة، ونظامها الأساسي،

---

(١) أرينز ألفين ،لوبك جيمس ، ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٢) أرينز ألفين ،لوبك جيمس ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧

محاضر مجلس الإدارة، و اجتماعات المساهمين وذلك لتقدير الخطر الطبيعي، و العقود ذلك لإجراء الإختبارات التفصيلية لاحقاً و تقدير الخطر المتأصل .

- **تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية (التمهيدية).**
- **وضع حدود للأهمية النسبية وتقدير خطر المراجعة الممكن قبوله والخطر الطبيعي.**
- **فهم الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة** : حيث تتطلب المعايير المهنية أن يقوم المراجع بالتوصل إلى فهم الرقابة الداخلية في كل عملية مراجعة، بحيث يكون هذا الفهم كافيا لتخطيط المراجعة على نحو ملائم .
- **وضع الخطة العامة للمراجعة وبرنامج المراجعة .**

بالعودة إلى الخطوة الرابعة و المتعلقة بالإجراءات التحليلية التمهيدية، يعد تنفيذ هذه الإجراءات خلال مرحلة تخطيط المراجعة جزءا هاماً من أجزاء عملية المراجعة وتنفيذها، وهي مستخدمة في المراحل المبكرة لعملية المراجعة وتعتمد على أرصدة الحسابات في القوائم المالية السنوية، و أقر أدب المراجعة و الدراسات التجريبية الأخيرة بأن المراجعين يستخدمون الإجراءات التحليلية التمهيدية بشكل موسع ليس فقط لتوجيه الاهتمام، ولكن أيضا كدليل جوهري في دعم مزاعم القوائم المالية، وللتأثير على تخفيض إجراءات المراجعة الجوهرية الأخرى، فبيان معايير المراجعة SASرقم ٥٦ المعنون بـ "الإجراءات التحليلية" طلب من المراجعين إستخدام الإجراءات التحليلية التمهيدية في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة لغرض توجيه الاهتمام[1]، أما معايير المراجعة الدولية فبينت أن الغرض الأساسي من الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط للمراجعة هو مساعدة المراجع في تقييم المخاطر للحصول على فهم بنشاط المنشأة و بيئتها، وذلك من أجل تحديد طبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجعة الإضافية[2].

الدور الموسع لإجراءات المراجعة التحليلية خلال مرحلة التخطيط قد يسهل جمع المعلومات الإضافية لاكتشاف مناطق خطر المراجعة، و يمكن من التخصيص الأكثر كفاءة لمصادر المراجعة الجوهرية الباقية، فهي تقدم معرفة عامة حول العديد من العلاقات التي يجب أن تبقى ثابتة، بالإضافة إلى بعض العلاقات التي يجب أن تتغير خلال الفترة تحت المراجعة، فهي لا تمثل البديل لحكم المراجع في هذه المرحلة لأن تصميم، وتطبيق الإجراءات التحليلية، و التفسير المرتبط بنتائج تطبيقها يتطلب

---

(1) American Institute of certified Public Accountants (AICPA), No. 56, Op. Cit,

(2) معايير المراجعة الدولية، ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ٤٥٩.

حكم استثنائي من قبل المراجع، فهي تتطلب خبرة معتبرة و حكم مفصل لتستخدم بشكل ذكـــي في تخصيص مصادر المراجعة[1].

بشكل عام يمكن تحديد الأغراض الأساسية للمراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط للمراجعة على النحو التالي[2]:

أ- فهم مجال عمل العميل و النشاط الذي يمارسه .

ب- تقدير قدرة الشركة محل المراجعة على الاستمرار .

ت- الإشارة إلى تحريفات ممكنة في القوائم المالية (توجيه الاهتمام).

ث- تخفيض الاختبارات التفصيلية .

- **فهم مجال عمل العميل و النشاط الذي يمارسه**

تعد الإجراءات التحليلية أحد الأساليب المستخدمة لهذا الغرض، فالمراجع الذي تتوفر لديـــه المعرفة عن العميل وقام بمراجعة الشركة التي يديرها العميل في فترات سابقة يـــتمكن مـــن تخطـــيط المراجعة الخاصة بهذا العام على نحو ملائم، ومن خلال تنفيذ الإجراءات التحليلية و مقارنة المعلومات غير المدققة للعام الحالي مع نفس المعلومات المدققة للسنوات السابقة يستطيع المراجع أن يضع يده على التغييرات التي يمكن أن تتمثل في اتجاهات هامة أو أحداث محددة يمكن أن تؤثر في تخطيط المراجعـــة، مثلا يمكن أن يشير انخفاض نسبة الهامش الإجمالي للربح مع الوقت إلى زيادة المنافسة في المجال الـــذي تعمل فيه الشركة، ويوجد هناك ثلاثة أسباب أساسية لمعرفة نشاط وعمل العميل وهي[3] :

- أن المتطلبات المحاسبية تتغير من نشاط لآخر وبالتالي يجب على المراجع أن يلم بها حتى يقيم ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فإذا قام المراجـــع بالمراجعة في الوحدات الحكومية فعليه أن يلم بمتطلبات المحاسبة الحكومية .
- لأن المراجع يستطيع من خلال هذا الغرض التعرف على مخاطر النـــشاط أو المخـــاطر المتأصـــلة للعملاء التي تؤثر في تقدير المراجع لخطر المراجعة الممكن قبوله أو أن يحدد الشركات الـــتي قـــد يراجعها.

---

[1] Holder. William W ,Spring 1983 , Analytical Review Procedures in Planning the Audit : An Application Study , A Journal of Practice &Theory, Vol.2 ,No.2, P101.

[2] أرينز. ألفين ،لوبك.جيمس ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧.

[3] أرينز. ألفين ،لوبك.جيمس ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤-٢٩٢.

ويمكن التوصل للمعرفة بالنشاط الذي يعمل فيه العميل من خلال عدة طـــرق للمراجعـــة التحليلية أهم هذه الطرق الاستفسار، و التوقعات من نتائج عمليات المراجعة التي أجريت ســـابقا، و مراجعة المعلومات الخارجية والداخلية للعميل ذات الطبيعة غير الكمية، بالإضـــافة إلى الإجـــراءات الكمية التي تتمثل بحساب النسب المالية الرئيسية و مقارنتها مع متوسطات النشاط الذي يعمل فيـــه العميل[1].

- **تقدير قدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار**

حيث يتم إستخدام الإجراءات التحليلية كمؤشر على الصعوبات الماليـــة الـــتي يمكـــن أن تواجهها الشركة التي يتم مراجعتها مع الأخذ في الإعتبار احتمال الفشل المالي عند تحديـــد المخـــاطر المرتبطة بالمراجعة [2]، فقد يكون هناك الكثير من حالات الإفلاس التي كان من الممكن تجنبها لو كان هناك اهتمام بوضع المنشأة و كذلك إجراء التحليل المالي اللازم و الذي سيساعد على التنبيه لمثل هذه المخاطر قبل حدوثها أي أن المراجعة التحليلية تساعد على التنبؤ بالمستقبل باحتمال تعـــرض المنـــشأة للمخاطر المالية أو التشغيلية، ومن المؤشرات التي تشير إلى عدم استمرارية المنشآت ما يلي :

- الإرتفاع الشديد في نسبة الديون .
- الإنخفاض الشديد في حقوق الملكية .
- تزايد الإعتماد على التمويل قصير الأجل لتغطية الإنفاق الرأسمالي.
- تزايد الإعتماد على المشتريات الآجلة لأن هذا يحرم المنشأة مـــن الإســـتفادة مـــن الحـــسومات التجارية.
- الإرتفاع أو الإنخفاض المفرط في مستوى المخزون .
- هبوط مستمر في كمية المبيعات و إنخفاض في معدلات الربح الإجمالي .
- تخفيض أو إلغاء المشروعات الرأسمالية .
- وجود إستثمارات مالية مرتفعة لا تحقق العائد المجزي .
- الإعتماد على منشآت قابضة خارجية إما في المتاجرة و التمويل .
- إنخفاض صافي رأس المال العامل أو ظهوره بشكل سالب .

---

[1] الأمين. ماهر، مرجع سابق، ص ٥٣ .
[2] أرينز. ألفين ،لوبك.جيمس ، مرجع سابق ، ص٢٥٤.

- وجود أدلة على ضعف إدارة المنشأة و عدم قدرتها على التعامل مع المتغيرات الإقتصادية.

لذلك اهتم الباحثون بمثل هذه الدراسات، و كان الأمريكيون أول من قام بذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، و هيئة البورصة SEC نتيجة الإفلاسات التي حدثت في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، و تحميل مراجع الحسابات المسؤولية عن التضليل الحاصل، و كان النقاش يدور حول مسؤولية المراجع عن إجراء إختبار الإستمرارية و إعطائه الإنذار المبكر حول فشل و إفلاس المنشآت، ويرى الباحث أن الأزمة المالية العالمية التي حدثت مؤخراً تعزز من أهمية هذه الدراسات و تدفع باتجاه تطويرها، و أنجز الباحثون العديد من النماذج لإجراء مثل هذه الدراسات و كان من أهم هذه النماذج ما يلي :

- نموذج Altman and Cough 1974 .
- نموذج Sherrord 1987 .
- نموذج Kida 1981 .

هذه النماذج تعتمد على النسب المالية التي يتم اشتقاقها من القوائم المالية المنشورة و أحياناً غير المنشورة، لكن هذه النماذج تختلف في الوزن النسبي المعطى لكل نسبة مالية يتم إستخدامها، ولا يمكن إستخدام نفس النموذج لكل الحالات و لكل المنشآت دون مراعاة الظروف المحيطة بكل منشأة[1].

- **تخفيض الاختبارات التفصيلية[2]**

عندما تشير الإجراءات التحليلية إلى عدم ظهور تقلبات جوهرية بين القيمة المتوقعة لرصيد الحساب و القيمة الدفترية فإن ذلك يعني انخفاض احتمال وجود خطأ كبير أو مخالفة كبيرة، وبالتالي تعد الإجراءات التحليلية دليلاً داعماً لصدق أرصدة الحسابات المعروضة، وبالتالي فإن إجراء اختبارات تفصيلية يصبح أقل أهمية في هذا النطاق، فإذا كانت نتيجة الإجراءات التحليلية على رصيد حساب صغير مثل تأمين مدفوع مقدماً مرضية، فإن إجراء اختبارات تفصيلية على هذا الحساب يعد أمر غير ضروري .

---

(1) إسماعيل . اسماعيل ، فلوح . صافي ، مزعي . عبد الرحمن ، حمزه . محي الدين ،٢٠٠٩ ، تحليل القوائم المالية ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الإقتصاد .ص ٢٢٦-٢٢٨.

(2) أرينز. ألفين ،لوبك.جيمس ، المرجع سابق ، ص٢٥٥.

- **الإشارة إلى الإنحرافات المحتملة في القوائم المالية أو ما يسمى بتوجيه الاهتمام**

عند أداء الإجراءات التحليلية التمهيدية يقوم المراجع بتشكيل توقع حول القيمة الدفترية المتوقعة، بعد ذلك يقارن القيم المدققة المتوقعة مع القيم الدفترية للكشف عن الاختلافات وبالتالي يخضع الاختلافات الكبيرة لاهتمام مراجعة متزايد، و الاختلافات الكبيرة بين القيم المدققة المتوقعة و القيم الدفترية قد تكون بسبب عوامل عدة مثل :

- وجود خطأ محاسبي .
- وجود مخالفة محاسبية .
- تغييرات في المبادئ المحاسبية المتبعة .
- تغييرات في شروط العمل .
- حصول أحداث غير عادية خلال الفترة .

الاهتمام المتزايد قد يأخذ شكل اختبارات متزايدة للتفاصيل أو إجراءات مراجعة تحليلية إضافية، وفي النهاية قد تؤدي إلى التعديل للعميل، أو إفصاح إضافي، أو رأي مقيد[1].

إن مقارنة القيم الدفترية مع القيم المدققة المتوقعة قد تشير إلى الخروج عن التقدير بسبب وجود الأخطاء المحاسبية أو التحريفات هذا بالنسبة للعاملين الأول و الثاني، أو قد تشير إلى شروط جديدة تتطلب تعديل التقرير هذا بالنسبة للعوامل الثلاثة الباقية[2].

حتى تتم المقارنة بين القيم الدفترية المدققة المتوقعة و القيم الدفترية المسجلة يتم استخدام حدود اختبار (تحقيق) محددة مسبقاً، فإذا كان انحراف رصيد الحساب المسجل (غير المدقق) عن رصيد الحساب المتوقع لايتجاوز حد التحقيق فإن المراجع سيستنتج عموماً بان رصيد الحساب المسجل لن يظهر ليكون محرفاً مادياً، ووفقاً لذلك يتحدد الاختبار الجوهري للعمليات و التفاصيل، إما إذا تجاوز الانحراف حد التحقيق المحدد مسبقاً، فإن المراجع سيكون غير قادر على الاستنتاج بأن رصيد الحساب المسجل لن يظهر ليكون محرفاً مادياً، وبالتالي فإن المراجع سيقوم بأداء إجراءات اختبار جوهرية موسعة لتشكيل رصيد حساب متوقع صحيح، هذا الرصيد سيتم مقارنته بعد ذلك مع رصيد الحساب المسجل لتحديد فيما إذا كان الحساب المسجل قد تم عرضه بعدالة في البيانات المالية .

---

(1) Kinney , Jr. William R, felix. William L ,Op.Cit, P84

(2) Kinney , Jr. William R, supplement 1979 , The Predictive Pour of Limited Information in Preliminary Analytical Review : An Empirical Study , Journal of Accounting Research , Vol.17.P150.

حدود التحقيق المتبعة تشكل جانباً هاماً في استخدام الإجراءات التحليلية خلال مرحلة التخطيط للمراجعة نظراً لأن حدود التحقيق الموضوعة من قبل المراجع تقر في النهاية فعالية الإجراءات التحليلية، ولأن المراجع يستطيع من خلالها أن يضبط تعرضه إلى الأخطاء (المخاطر) المرتبطة باستخدام الإجراءات التحليلية التمهيدية، وهذه المخاطر تحدث بسبب العلاقة غير المضبوطة بين تقدير رصيد الحساب المعتمد على الإجراءات التحليلية التمهيدية وتقدير المراجع المعتمد على الاختبارات الجوهرية الإضافية، أي أن الاستنتاجات التي حصل عليها المراجع و المعتمدة على الإجراءات التحليلية التمهيدية قد تختلف عن تلك المكتسبة باستخدام الإجراءات الجوهرية الإضافية، وهذا الاختلاف بين تقديرات الإجراءات التحليلية التمهيدية وتقديرات الإجراءات التحليلية الإضافية يشار إليه بانحراف الإجراء التحليلي، وحتى يأخذ المراجع القرار بشأن التحري عن رصيد الحساب المسجل وتعديله في ضوء هذا الإنحراف فإنه يتم مقارنة إنحراف الإجراءات التحليلية مع حدود التحقيق المحددة مسبقاً، فإذا كان انحراف الإجراء التحليلي أكبر من حد التحقيق فإن المراجع سوف يختار أن يحقق بشكل أوسع في الرصيد المسجل، أما إذا كان انحراف الإجراء التحليلي أصغر أو مساوي لحد التحقيق، فإن المراجع سوف لن يقوم بأداء تحقيق إضافي موسع لرصيد الحساب المسجل، أما إذا اختار المراجع أن يحقق في هذا الرصيد ويجد بأن الخطأ المكتشف أقل من حد الأهمية النسبية فإنه يكون قد وقع في خطأ كفاءة المراجعة، بينما يكون قد وقع في خطأ فعالية المراجعة عندما يقبل الرصيد المسجل بأنه صحيح مستنداً على نتيجة أن إنحراف الإجراء التحليلي أصغر أو يساوي حد التحقيق بينما في الحقيقة الخطأ المكتشف يتجاوز الحد الأعظمي للأهمية النسبية ورصيد الحساب قد تمت مراجعته، و من المعروف أن خطأ فعالية المراجعة هو أكثر إحراجاً للمراجع المستقل لكون هذا الخطأ غير مصحح و يمكن أن يؤدي في النهاية بالمراجع إلى إصدار رأي غير ملائم بالقوائم المالية، و المراجع يستطيع أن يضبط تعرضه إلى الأخطاء (المخاطر) المرتبطة باستخدام الإجراءات التحليلية التمهيدية من خلال التحكم في حدود التحقيق الموضوعة، مع الإشارة إلى أن التغيير في حدود التحقيق سيتبعه تغير في مستوى الأهمية النسبية ولكن ليس بنفس القيمة[1].

ومن المزايا التي يتمتع بها أيضا إستخدام الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة ما يلي :

---

(1) Harper ,Jr.Robert M , Strawser . Jerry R , Kweitang , Fall 1990 , Establishing Investigation Thresholds for Preliminary Analytical Procedures , A journal of Practice &Theory , Vol .9 , No.3.P116.

١. التعرف على المجالات التي ترتفع فيها مخاطر إرتكاب الأخطاء و المخالفات، ففي هـذه المرحلـة تعمل الإجراءات التحليلية كمؤشر على المشاكل و القضايا الواجب معالجتها لاحقاً في مرحلـة العمل الميداني[1].

٢. أن الإجراءات التحليلية تستخدم في مراجعة الإلتزامات وهذا النوع من المراجعة مطلـوب عنـد تخطيط طبيعة، ووقت، و مجال إجراءات المراجعة، وخـلال الاطـلاع أو المراجعـة الـشاملة للمعلومات المالية في مرحلة الإطلاع النهائية للمراجعة، وهذا يساعد في تحديد العلاقـات غـير العادية أو غير المتوقعة مع العميل و الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض مخاطر الغش و الخطأ في القوائم المالية، حيث أن مراجعة الالتزام تساعد المراجع في التأكيد بشكل محدد على أن القـوائم الماليـة خالية من الأخطاء المادية الواضحة بالقراءة لهذه القوائم أو الاستفسارات أو بـأداء الإجـراءات التحليلية للمعلومات المالية للعميل .

٣. لأنها تكشف أولياً الجزء الهام من أخطاء القوائم المالية المادية .

٤. تزيد من فاعلية المراجعة لكونها ذات تكلفة منخفضة، و تتطلب جهد أقل من الجهد الذي تتطلبه الإجراءات الأخرى، وتقلل الخطر المحتمل من خلال المساعدة في تحديد منـاطق المـشكلة الـتي تتطلب انتباه إضافي[2] ، خاصة بعد تطوير برامج و أنظمة محاسبية مستخدمة في المراجعة، حيـث أزالت معظم الملل في عمل الحسابات الضرورية و سمحت للمراجعين باسـتخدام التحلـيلات و التقنيات المتقدمة الأخرى[3].

٥. تخصيص وقت المراجعة بصورة أكثر فاعلية، خاصة بالنسبة للمراجع الداخلي، بحيـث يخـصص وقت مراجعة داخلية أكبر للمناطق ذات الخطر العالي ووقت أقل من الضروري يمكن أن يخصص للمناطق ذات الخطر المنخفض .

---

(1) Penny ,Julia, November 2003, Do The Number Make Sense, Accountancy Magazine, P92.

(2) Hall . Prentic , Erickson . Paul R , Chiffs . Englewood , August 1989, Current Reading ,Journal of Accountancy.

(3) Biggs. Stanley F, Mock. Theodore J, Watkins. Paul R, January 1988, Auditor's Use of Analytical Review in Audit Program Design, The Accounting Review ,Vol LXIII, No.1, P148.

٦. مفيدة للمراجعين الداخليين في جهودهم لتزويد الإدارة بتحذيرات مبكرة للمشاكل المالية و التشغيلية، بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين الداخليين يقدم أساسا للاعتماد المتزايد على عمل المراجع الداخلي من قبل المراجع الخارجي[1] .

٧. تخصيص موارد المراجعة الأخرى (مادية، و مالية، و بشرية، ومعلوماتية، وغيرها) بصورة أكثر فاعلية[٢].

الإجراءات التحليلية بالنسبة لقرارات تخطيط المراجعة[3]

بعد أداء الإجراءات التحليلية التمهيدية يطلب المراجعون بشكل نموذجي من الإدارة تقديم تفسير للتقلبات الملاحظة قبل قيامهم بعمل تغييرات في خطط مراجعتهم التمهيدية و التي تعتمد عادة على نتائج مراجعة السنوات السابقة، ويوجد هناك عوامل عديدة تؤثر على قرارات المراجعين بالنسبة لخطط المراجعة التمهيدية من هذه العوامل ما يلي :

١- الدرجة التي يكون عندها تفسير الإدارة للتقلب أو التغير الهام مؤيد بشكل مستقل من قبل المراجع وهنا التأييد إما أن يكون تأييداً أدنى أو تأييد شامل .

٢- وجود أو عدم وجود محفز واضح للإدارة للقيام بتحريف القوائم المالية .

على المراجع أن يفحص هذين العاملين لأنهما قد يتفاعلان مع بعضهما، و ينتج هذا التفاعل المفترض لأن التعزيز (التأييد) الشامل يخفض بشكل فعال الخطر المتزايد للخطأ المادي المرتبط بالتقلب الهام غير المتوقع، التغيير في خطط المراجعة التمهيدية لا يكون ضرورياً عندما يوجد هناك تأييد شامل من قبل المراجع، لكن حتى ولو وجد تأييد أدنى فإن المراجعين من غير المحتمل أن يقوموا بعمل تغييرات هامة في خطط المراجعة التمهيدية إذا لم تكن الإدارة تملك المحفز الواضح للتحريف، أما عندما يكون للإدارة محفز واضح للتحريف في القوائم المالية فإن المراجعين سيكون لديهم توقعات أكبر بأن القوائم المالية تحوي أخطاء مادية وبالتالي سيوسعون اختباراتهم المخططة، وعندما يكون للإدارة الحافز

---

(1) Gaunti. James E, Glezen. G. William, February1997, Analytical Auditing Procedures ,Internal Auditor, 00205745, Vol. 54, Issue 1.P56.

(٢) الرباعي يوسف عبده راشد، مرجع سابق ص ٦٠.

(3) Steven M.Glover, James. Jiambalvo, Jane. Kennedy ,Fall 2000, Analytical Procedures and Audit-Planning Decisions, Auditing, 02780380, Vol.19, Issue.2.P99.

الواضح للتحريف ويوجد هناك تعزيز أدنى لتفسير الإدارة من قبل المراجعين فإن المراجعين ستزيد لديهم الإحتمالات لمراجعة خططهم لزيادة الاختبارات .

إذا كان التفسير بعدم خطأ الإدارة مؤيد على نطاق واسع عند مرحلة التخطيط للمراجعة فإنه يوجد هناك حاجة قليلة لتعديل خطة المراجعة التمهيدية لأن التقلب لا يشير إلى احتمالية أكبر للخطأ المادي، لكن بعض التأكيدات لا تحدث في الممارسة العملية خصوصاً في المراجعات الكبيرة التي تتطلب من المراجعين حضوراً مستمراً في مكتب العميل خلال السنة، على العموم لن يميل المراجعين إلى تغيير خططهم عندما تقدم الإدارة تفسيراً معقولاً للتقلب في البيانات المالية، ولكن توجد هناك مخاوف بأن تكون المراجعة أقل من اللازم عندما تشير الإجراءات التحليلية إلى تقلب هام غير متوقع ووجود تأييد قليل لتفسير الإدارة، وذلك لأن التقلب الهام يشير إلى زيادة محتملة في التحريفات المادية، وبالتالي يجب إجراء اختبارات متزايدة لإنجاز مستوى معقول من خطر المراجعة بينما المراجعون على العكس من ذلك لا يقومون بأية زيادة للاختبارات، وهذا ما تم الإشارة له من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في مناقشتهم لمناطق مشكلة المراجعة خلال حالات المقاضاة وفشل المراجعة، حيث يشير إلى اهتمامين رئيسيين وهما[1] :

- رغبة المراجعين لقبول اعتراضات الإدارة بدون تأييد .
- فشل المراجعين في تحديد الحالات الخطرة أو تطبيق الشك المهني و مراجعة إجراءات المراجعة بشكل ملائم.

(1) American Institute of certified Public Accountants (AICPA) Op .Cit .

ثانياً : الإجراءات التحليلية في مرحلة الإختبارات الجوهرية

يعتمد مراجع الحسابات على الإجراءات الجوهرية للحصول على أدلة الإثبات التي تكشف عن الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، و الإجراءات الجوهرية على نوعين :

أ – اختبارات تفصيلية للعمليات و الأرصدة .

ب– إجراءات المراجعة التحليلية .

تتضمن إختبارات التفاصيل فحص تفاصيل الحساب في محاولة لإعادة بناء ورسم استنتاجات عن رصيد الحساب المسجل، بينما الإجراءات التحليلية تتضمن رسم استنتاجات معتمدة على الكميات المتوقعة المحسوبة من قبل المراجع، وأهداف المراجع يمكن أن تنجز عادة بأقل وقت و كلفة وذلك بتطبيق الإجراءات التحليلية عندما يكون الدليل المفصل لعنصر معين غير متوفر بسهولة.

وعلى المراجع أن يكون أكثر إدراكاً لهذا الجزء من المراجعة لأنه قد لا يكون ذو كلفة منخفضة فقط لكنه قد يقدم أيضاً دليلاً جيداً عندما تكون الإجراءات الأخرى غير فعالة، لذلك فإن الإجراءات التحليلية تستخدم عندما يتميز استخدامها بالكفاءة و الفعالية أكثر من الاختبارات التفصيلية ويتم ذلك من أجل تخفيض مخاطر الاكتشاف لتأكيدات خاصة للبيانات المالية، حيث يعتمد المراجع هنا على اجتهاده الخاص حول الكفاءة و الفعالية المتوقعة من الإجراءات عند اختياره للإجراءات التحليلية أو الاختبارات التفصيلية أو اختياره مزيج منهما[1]، و الأغراض الأساسية من استخدام الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة هي على النحو التالي :

أ– تخفيض إختبارات التفاصيل، ويعتبر غرض رئيسي .

ب– توجيه الإهتمام، ويعتبر هذا الغرض بمثابة غرض ثانوي في هذه المرحلة .

وأهم المزايا التي يتمتع بها استخدام الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة مايلي :

١. الفحص الذي ينجم عن إستخدام المراجعة التحليلية يعتبر أكثر دقة عند التحقق من معقولية القوائم المالية مما يؤدي إلى إنجاز عملية المراجعة في وقت أقل[2].

٢. تعد من أحد الأساليب المهمة التي تفتح آفاقا جديدة أمام المراجع في تجنب مخاطر المراجعة الإختبارية و التغلب على عيوبها عند القيام بعملية الفحص .

---

[1]Arlette C. Wilson , Janet L. Colbert, May 1991, The Audit Strategy : Analytical Procedures as Substantive Tests,The National Public Accountant.

[2]Albrecht. William Steve , December 1977, Toward Better and More Efficient Audits, The Journal of Accountancy,P48.

٣. تسهم في ضبط مخاطر المراجعة وذلك على أساس أن مسؤولية تخفيض مخاطر الإكتشاف تقع على عاتق المراجع، ويعتمد في ذلك على عدة إجراءات من بينها زيادة فاعلية الإجراءات التحليليـــة، وذلك لأن المراجعة باستخدام العينات تحتمل بقاء التلاعب و الأخطاء بحيث تحتمل عدم دخـــول بعض الأرصدة و العمليات في العينة المختارة بالرغم من أهميتها النسبية و تأثيرها في نتائج النشاط و المركز المالي، لذلك يتم اللجوء إلى الإجراءات التحليلية لتوجيه النظر إلى إحتمال وجود أخطاء و مخالفات إضافية[1]

٤. الإجراءات التحليلية التي تعتمد على الأساليب الرياضية و الإحصائية تتصف بالدقة و الموضوعية مما يوفر أساسا منطقيا لعمل المراجع يحميه من الدعاوي القضائية المرفوعة ضـــده، بالإضـــافة إلى تخفيضها للاختبارات التفصيلية .

٥. تخفض تكاليف عملية المراجعة لأن استخدامها يزيد الثقة في سلامة بعض الأرصدة والعمليـــات وبالتالي يتم تجنب الدخول في تفاصيلها .

٦. تساعد في كشف الغش لأنها تساعد في تحديد العلاقات المتناقضة، حيث أن المرتكـــب للغـــش يركز على نشاط معين بدون الأخذ بعين الاعتبار البيانات المالية الأخرى، أو خصائص الـــشركة التي يجب أن تتغير في الوقت نفسه[2]، و الخطورة الأكثر إحراجا التي تتخذ لكـــشف الغـــش أو الإحتيال هي أداء الإجراءات التحليلية، حيث أن بساطة الإجراءات التحليلية لا يعني أنهـــا ذات أهمية بسيطة، لأنه في الحقيقة أحياناً الإجراءات السهلة يمكن أن تثبت بأنها أكثـــر فاعليـــة مـــن الإجراءات الأخرى، و أكثر أشكال الغش المتبعة هي على النحو التالي :

- عائدات خيالية .
- إختلافات التوقيت.
- التقييم غير الصحيح للأصل.
- إلتزامات و نفقات مخفية.
- إفصاحات غير صحيحة[3].

---

(1) الرياعي،يوسف عبده راشد، مرجع سابق ، ص٦٢ .

(2) Felming. John M, winter 2004, Analytical Procedures Are a Helpful Tool, Pennsylvania CPA journal, P4.

(3) Mahoney, Daniel., Summer2006, Using Analytical Review to Find Fraud , Sum News, Vol. 17 Issue 3, P22.

و عندما ينوي المراجع القيام بإجراءات المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية فيجب عليه أن يأخذ بالاعتبار العوامل التالية[1]:

أ- مدى ملائمة استخدام الإجراءات التحليلية عند الأخذ بالاعتبار الإثباتات .

ب- مدى موثوقية البيانات سواء كانت داخلية أم خارجية .

ت- ما إذا كان التوقع دقيقاً بشكل كاف لتحديد الأخطاء الجوهرية عند مستوى التأكيد المرغوب.

ث- الفرق بين المبالغ المسجلة و القيم المتوقعة المرغوبة .

ج- معقولية العلاقات المحددة و قابليتها للتنبؤ من أجل المقارنة و التقييم .

الإجراءات التحليلية المستخدمة كاختبارات جوهرية تتراوح من المقارنات البسيطة إلى استخدام نماذج معقدة متضمنة العديد من العلاقات و عناصر البيانات، ولا يوجد هناك مجموعة معطاة للإجراءات التحليلية للاستخدام من قبل كل المراجعين على كل المراجعات، فالإجراءات التحليلية المتوفرة للاستخدام محدودة فقط بتوفر البيانات الموثوقة وجهد و إبداع المراجع، والإجراءات التحليلية الأكثر شيوعاً المستخدمة في هذه المرحلة قد تكون مصنفة في أربعة أنواع وهي تحليل الاتجاه، تحليل المعقولية، تحليل النسب ، و العرض الهيكلي .

يرى الباحث أن أهمية استخدام المراجعة التحليلية في هذه المرحلة كأهمية استخدامها في مرحلتي التخطيط و نهاية المراجعة، لما تحققه من مزايا من توفير للوقت، ووفرة في التكاليف، وإمكانية تخفيضها للمخاطر، بالإضافة إلى تغلبها على عيوب المراجعة الإختبارية، و لطالما أن المعايير المهنية أشارت إلى ضرورة استخدام المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط و مرحلة نهاية الممراجعة و جعلت استخدامها اختيارياً و متروكاً للمراجع نفسه، لذلك فإنه يتعين على المراجعين التوسع في استخدامها في هذه المرحلة.

ثالثاً : المراجعة التحليلية عند مرحلة الفحص النهائي

الإجراءات التحليلية مطلوب تطبيقها أيضاً في مرحلة إتمام المراجعة، هذه الاختبارات مفيدة عند تلك النقطة كمراجعة نهائية للتحريفات المادية أو المشاكل المالية و لمساعدة المراجع في أخذ نظرة موضوعية نهائية بالقوائم المالية المدققة، و من الشائع أن يؤدي المراجعون الإجراءات التحليلية خلال

---

[1] معايير المراجعة الدولية، ٢٠٠٨، ص ٤٦٠.

المراجعة النهائية لملفات المراجعة و القوائم المالية، بشكل نموذجي يمتلك المراجع فهم جيد بالعميل و عمله بسبب استمرار العلاقات، و المعرفة بعمل العميل المندمجة مع فعالية الإجراءات التحليلية تعد أحد السبل للإشراف على الأداء في المراجعة[1].

ويكون المراجع ملزماً بتطبيق الإجراءات التحليلية سواء في نهاية عملية المراجعة أو عند الاقتراب من نهايتها، وذلك عندما يأخذ قراره العام فيما إذا كانت البيانات المالية مطابقة لمعرفة المراجع بطبيعة العمل، ومن ناحية أخرى فإن الإجراءات التحليلية تحدد المناطق التي تتطلب إجراءات إضافية، لأن المراجع عملياً يقوم بالمراجعة في فترات دورية، وعندما يتم فحص الجزء الهام خلال السنة و تثبت فاعلية الرقابة الداخلية فإن إجراءات المراجعة في نهاية السنة ستتكون بصفة رئيسية من مقارنات لأرصدة آخر السنة مع مثيلاتها في السنوات السابقة ومراجعة العمليات غير العادية و التغيرات الهامة مع التأكيد على أن يتأكد المراجع من أن إجراءات الرقابة الداخلية لا زالت فعالة حتى نهاية السنة، وتعد هذه الاختبارات ملائمة عند فحص الحسابات التي تمثل عدد كبير من العمليات، أما بالنسبة للحسابات التي تمثل عدداً صغيراً نسبياً من العمليات فإن الاهتمام ينصب على التحقق من أرصدتها[2].

تتمثل الإجراءات التحليلية في المرحلة الأخيرة من عمل المراجع في قراءته للقوائم المالية و الملاحظات و البيانات الملحقة بها وذلك بغرض[3]:

- بحث مدى كفاية أدلة الإثبات التي جمعها المراجع بخصوص أرصدة الحسابات التي اعتبرها غير عادية أو غير متوقعة عندما كان يخطط للمراجعة .
- أن يتوصل إلى أرصدة الحسابات أو العلاقات غير العادية و التي لم يسبق له تحديدها .
- الحكم على سلامة القوائم المالية ككل و كفاية الإفصاح فيها عن حقيقة نشاط المنشأة وما تظهره من نتائج خلال الفترة المالية قيد المراجعة وحقيقة مركزها المالي في تاريخ نهاية الفترة ومدى اتفاقها مع متطلبات القوانين و اللوائح التي يعمل المشروع في إطارها .

---

(1) Arens. Alvin A, Elder. Randal J, Beasley . Mark S, 2006, Auditing and Assurance Services: An Integrated approach, Prentice Hall, Upper Saddle river, New Jersy 07458, p 208.

(2) زيود لطيف، الأمين . ماهر، محمد . نذير، مرجع سابق، ص ٥٥ .

(3) معايير المراجعة الدولية، ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ٤٦٣ .

المبحث الثالث

أساليب المراجعة التحليلية

يقسم الباحثون في مجال المراجعة الإجراءات التحليلية إلى ثلاثة مستويات، و هذه المستويات ينطوي كل منها على عدد من الأساليب لتطبيق الإجراءات التحليلية في وضع التوقعات أو تحديد الانحرافات غير العادية و في الأغراض الأخرى للإجراءات التحليلية، وهذه المستويات هي الإجراءات التحليلية غير الكمية، و الإجراءات الكمية البسيطة، و الإجراءات الكمية المتطورة .

أولاً: الإجراءات التحليلية غير الكمية (التقدير الشخصي)

وتمتاز هذه الإجراءات بانخفاض تكلفتها و سهولة تطبيقها على كافة المنشآت و قدرتها على استخدام أية بيانات متاحة، وهذه الإجراءات مستخدمة على نحو واسع اليوم من قبل المراجع، و ذلك من خلال استعمال البصيرة و الحكم المهني و المعرفة ببيانات البيئة المحيطة بالعميل وهنا يستطيع المراجع أن يحدد المستوى المعقول لقيم الرصيد المدقق، ولطالما أن معرفة المراجع الجيدة بالعميل يمكن أن تدخل في حكمه المهني فإن المراجع سيكون مرتاحاً جداً للمستوى المقيم للقيم المدققة[1]، وتلعب خبرة المراجع و أحكامه الشخصية الناجحة دورها في تقييم أدلة الإثبات من ناحية الكفاية أو الملائمة باستخدام إجراءات المراجعة التحليلية، ويمكن تطبيق هذه الإجراءات بطرق متنوعة وذلك على النحو التالي :

أ- الإستفسار : وذلك من خلال الأسئلة الموجهة للإدارة و لجنة المراجعة والعاملين في المنشأة حول القضايا المحاسبية، و أتعاب المراجعة، و غيرها ...، وقد تكون الإجابة عن تلك الأسئلة كتابية أو شفهية[2].

ب- التوقعات من نتائج المراجعة السابقة : أوراق المراجعة للسنوات السابقة تفيد وتساعد المراجع في التعرف على مسائل المحاسبة و المراجعة للسنة الحالية، ويتم الحصول على المعلومات الخاصة بنتائج مراجعة السنوات السابقة من خلال الآتي :

---

[1] Kinney , Jr. William R, felix. William L ,Op.Cit,P101.

[2] الأمين. ماهر ، مرجع سابق ،ص ٥٣.

- الإطلاع على تقارير المراجعة الصادرة عن المراجع الخارجي السابق للسنوات السابقة في حالة مراجعة المنشأة لأول مرة .
- الرجوع إلى أوراق العمل الخاصة بعمليات المراجعة للسنوات السابقة إذا كان المراجع مستمراً بمهمة المراجعة للمنشأة .
- متابعة تقارير المراجعة الداخلية و المناقشة مع موظفي جهاز المراجعة الداخلية .
- الإتصال بالمراجع السابق بعد أخذ موافقة العميل.

ت- مراجعة المعلومات الخارجية ذات الطبيعة غير الكمية: بحيث يجب الحصول على معرفة شاملة و كافية بالأمور الاقتصادية التي تتعلق بطبيعة عمل المنشأة من أجل القيام بعملية المراجعة على نحو فعال و مناسب، وللحصول على المعرفة و المعلومات الخارجية الخاصة بالنشاط يلجأ المراجع إلى عدة طرق من أهمها ما يلي[1]:

- المناقشة مع المراجع الذي كان مسؤولاً عن عملية المراجعة في السنة السابقة و المراجعين الذين يعملون حالياً في عمليات مراجعة مماثلة .
- اللقاءات التي يتم عقدها مع أفراد العميل .
- المطبوعات و المجلات المتخصصة المتاحة للمراجع لدراسة معظم الأنشطة الرئيسية .
- الأشخاص ذوو الخبرة و المعرفة من خارج المنشأة ، مثل خبراء الصناعة، و الجهات الناظمة، و العملاء، و الموردون، و المنافسون[2].
- الودائع المصرفية المحلية، مقاييس الإنتاج القومي الإجمالي، معدلات العمالة[3].

ث- مراجعة المعلومات الداخلية ذات الطبيعة غير الكمية: معرفة المراجع بالمعلومات الداخلية تساعده في التعرف على الانحرافات غير العادية، والوقوف على معقولية تأكيدات القوائم المالية الخاصة بالمنشأة قيد المراجعة من خلال توفير أسس سليمة لعقد المقارنة مع المنشآت الأخرى المثيلة، ويتم ذلك عن طريق :

- الاطلاع على الوثائق الصادرة عن المنشأة[4].

---

(1) أرينز ألفين ،لوبك.جيمس ، المرجع سابق ،ص ٢٩٢.
(2) الرباعي .يوسف عبده راشد، مرجع سابق ص٨٥.
(3) Kinney , Jr. William R, felix. William L. ,Op.Cit,P101.
(4) الرباعي .يوسف عبده راشد، مرجع سابق ص٨٦.

- دراسة النظام الداخلي للمنشأة و الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية و غيرها من السجلات و العقود المهمة و المناقشة مع أشخاص من داخل المنشأة[1].
- الرجوع إلى سجلات الإنتاج و أرصدة الحسابات ذات العلاقة و الكميات الموضوعة في الموازنة و المعرفة بعمليات المراجعة السابقة التي قد تشير إلى الأرصدة التي تحوي على أخطاء[2].

ثانياً:الإجراءات الكمية البسيطة

حيث يتم معالجة المعلومات الكمية بطريقة سهلة للحصول على دلائل ذات معنى وتفيد في عملية المراجعة و أهم هذه الإجراءات ما يلي :

١- **تحليل النسب (المعدلات)**: النسبة هي علاقة رياضية بين متغير و آخر ويجب أن تكون هذه العلاقة ذات أهمية ومدلول تمكن من الحصول على معلومات ودلالات ضمن ظروف معينة، وهذه النسب ليست الغاية في التحليل وإنما هي في الواقع مؤشرات وتصورات تعطي الوضوح و الأجوبة لكثير من التساؤلات المتعلقة بتقييم الأداء و كذلك تقييم الوضع المالي و النقدي للمنشأة[3]، ويتضمن تحليل النسب مقارنة العلاقات ضمن أرصدة الحسابات وهذا مفيد بالنسبة لفحص الأصول و الإلتزامات بالإضافة إلى حسابات قائمة الدخل، فتحليل النسب قد يتم إجراؤه على سلسلة زمنية أو بشكل مقطعي (عرضي)، فعند تطبيق التحليل على سلسلة زمنية فإنه يتم مقارنة النسب طوال الوقت لأن العلاقات غالباً ما تبقى ثابتة بمرور الوقت، أما التحليل المقطعي أو العرضي فإنه يتطلب مقارنة نسب أرصدة الحسابات الخاصة بالشركة مع نسب الشركات الأخرى، و مع نسب الصناعة للفترة المعطاة ، وجمع البيانات لهذا التحليل قد يتطلب جهد أكبر من تحليل السلسلة الزمنية وذلك لضرورة البيانات الخارجية للشركة[4]، الإجراءات التحليلية للمراجع تتضمن غالباً استخدام نسب مالية عامة في عملية المراجعة خلال مرحلتي التخطيط و المراجعة النهائية للقوائم المالية المدققة، وهي مفيدة لفهم الأحداث الحالية و الظروف المالية للمشروع ولمراجعة القوائم المالية من منظور المستخدم، التحليل المالي العام قد يكون فعال في كشف مناطق المشاكل المحتملة للتحليل الإضافي و اختبار المراجعة

---

(١) اريتز ألفين ،لوبك جيمس ، مرجع سابق ،ص ٢٩٥.

(2) Kinney., Jr. William R, felix William L ,Op.Cit,P101.

(٣) الزبيدي حمزة محمود، ٢٠٠٠ ،التحليل المالي و التنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق ، عمان ، ص٦٣.

(4) Arlette C. Wilson , Janet L. Colbert , Op. Cit .

بالإضافة إلى مناطق مشاكل العمل[1]، ويقدم الجدول التالي رقم (٣) قائمة بالنسب المالية المعروفة و المستخدمة في عملية المراجعة:

جدول رقم (٢) يبين النسب المالية المعروفة و المستخدمة في عملية المراجعة[2]

النسبة		الصيغة
القدرة على سداد الديون قصيرة الأجل	نسبة التداول	الأصول المتداولة / الإلتزامات المتداولة
	نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة – أصعبها تحولاً إلى النقدية / الالتزامات المتداولة
	الجاهزية النقدية	الأصول النقدية و شبه النقدية / الالتزامات المتداولة
نسب السيولة قصيرة الأجل	معدل دوران المدينين	صافي المبيعات الآجلة / متوسط حسابات المدينين و أوراق القبض
	فترة التحصيل	٣٦٠ يوماً / معدل دوران المدينين و أوراق القبض
	معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون
القدرة على مقابلة الالتزامات طويلة الأجل و التوزيعات الممتازة	نسبة صافي الأصول الملموسة إلى حقوق الملكية	إجمالي حقوق الملكية–الأصول غير الملموسة / إجمالي حقوق الملكية
	تغطية الفائدة	الدخل من التشغيل / مصروف الفائدة

(١) أرينز ألفين ،لوبك.جيمس ، مرجع سابق ، ص٢١١- ٢١٥.
(٢) أرينز ألفين ،لوبك.جيمس ، المرجع السابق ، ص٢٦٤.

	معدل الدوران	صافي المبيعات / الأصول الملموسة الخاصة بالتشغيل
	نسبة هامش الربح	الدخل من التشغيل / صافي المبيعات
	نسبة القدرة على تحقيق الأرباح	الدخل من التشغيل / الأصول الثابتة الملموسة الخاصة بالتشغيل
	نسبة العائد على إجمالي الأصول	الدخل قبل الفوائد+ الضرائب / إجمالي الأصول
نسب التشغيل و الأداء	نسبة العائد على حقوق الملكية العادية	الدخل قبل الضرائب–(التوزيعات الممتازة/١–معدل الضريبة) / حقوق الملكية العادية
	نسبة التمويل الخارجي	إجمالي الديون طويلة الأجل / مجموع الأصول
	نسبة الديون إلى حقوق الملكية	مجموعة الديون طويلة و قصيرة الأجل / مجموع حقوق الملكية
	القيمة الدفترية للسهم العادي	حقوق الملكية العادية / عدد الأسهم العادية

٢– **تحليل الإتجاه:** يتخذ تحليل الإتجاه شكل التحليل الأفقي للبيانات المالية للمنشأة على مدار عدة فترات مالية متتالية تمتد من ٥–١٠ سنوات، بحيث تعامل السنة أو الفترة المالية الأولى كسنة أساس ليتم بعد ذلك إظهار قيمة كل بند من بنود القوائم المالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس، و يمكن أن يقتصر تحليل الإتجاه على البنود الرئيسية فقط [1]، ويعد من أكثر الإجراءات استعمالاً بشكل عام في المراجعة التحليلية، ويوجد هناك مدخلين يستخدمهما المراجع في تطبيق هذا

[1] مطر ـ محمد ،٢٠٠٣،الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني ، دار وائل للنشر ،عمان ،ص ٢٨.

الإجراء وهما المدخل التشخيصي و المدخل السببي، المدخل التشخيصي يتطلب من المراجع أن يقيم فيما إذا كان الرصيد الحالي للحساب خارج خط الاتجاه المؤسس مع الأرصدة السابقة لذلك الحساب، بينما المدخل السببي يتطلب من المراجع أن يحسب الرصيد المتوقع للحساب المعتمد على فهم العوامل التي تجعل الحساب يتغير، بعد ذلك تقارن الكمية المتوقعة مع الكمية الفعلية المسجلة في الدفاتر و الاختلاف بينهما يقدر بالنسبة للمعقولية، المدخل السببي يتطلب جهد أكبر من المدخل التشخيصي، وهو مفضل لدى SAS رقم ٥٦ من معايير المراجعة الأمريكية الـAICPA، و تحليل الاتجاه يعتمد على رصيد الحساب المدقق للسنوات السابقة، ويوجد عدة طرق لتطبيقه بحيث تتضمن هذه الطرق كمية متوقعة وهذه الكمية المتوقعة يتم الوصول إليها بعدة طرق أهمها [1]:

- رصيد السنة السابقة .
- رصيد السنة السابقة+ التغير بين السنتين السابقتين.
- معدل التغير في رصيد الحساب على العدد المعطى للسنوات السابقة المضاف إلى رصيد السنة السابقة .
- المعدل البسيط لرصيد الحساب على العدد المعطى للسنوات السابقة .
- رصيد السنة السابقة + التغير في النسبة المؤوية لرصيد الحساب بين السنتين السابقتين .
- رصيد السنة السابقة + متوسط التغير في النسبة المؤوية في رصيد الحساب خلال عدة سنوات سابقة .

تحليل الاتجاه يعتبر أكثر فائدة لحسابات المصاريف و الإيرادات لأن تحليل الاتجاه يؤثر على التغيير في أرصدة الحسابات من الفترات السابقة.

٣- **التحليل الرأسي** [٢]: ويسمى بالتحليل العامودي أيضاً، و بموجب هذا التحليل يتم المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها، و الهدف من ذلك هو إظهار الأهمية النسبية لأحد العناصر أو لكل من العناصر التي تشكل مجموعة معينة في القائمة، أو للمجموعات الفرعية التي تتكون منها القائمة .

---

[1] Arlette C. Wilson , Janet L. Colbert ,Op. Cit

[٢] اسماعيل . اسماعيل ، فلوح . صافي ، مرعي . عبد الرحمن ، حمزه . محي الدين، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

٤- **الإختبارات التنبؤية**[1]: ويتم بموجبها وضع التوقعات للبيانات المالية من قبل المراجع من خلال الاطلاع على معلومات غير مالية كالرجوع إلى عدد الوحدات المباعة و سعر بيع المنتج لتحديد مبلغ المبيعات، والرجوع إلى نسبة عمولة البيع و قيمة المبيعات لتحديد قيمة مصروف عمولة المبيعات .

٥- **إختبارات المعقولية**[2]: يتضمن اختبار المعقولية حساب الكمية المتوقعة لرصيد الحساب بالاعتماد على البيانات غير المالية للفترة الحالية، أي أنه لا يعتمد على أحداث الفترات السابقة، لكنه يعتمد فقط على بيانات التشغيل لفترة المراجعة الحالية وذلك لوضع الكميات المتوقعة، إختبار المعقولية يعتبر أكثر قابلية للتطبيق على حسابات قائمة الدخل من حسابات الميزانية، وهو قد يطبق بسهولة نظراً لكون المعلومات التي تخص الفترة الحالية قد يمكن الحصول عليها بشكل أسهل من بيانات السنوات السابقة .

ثالثاً : الإجراءات الكمية المتطورة

وهي تشمل على أساليب متعددة و متطورة بحيث تشمل هذه الأساليب معلومات كمية تتميز بالتركيز على التنبؤ بالقيم الدفترية لعناصر القوائم المالية، من هذه الأساليب تحليل الإنحدار ، و نموذج ARIMA، و نموذج X-11، و تحليل السلاسل الزمنية و استخدام برامج الحاسب الالكتروني.

١- **تحليل الإنحدار** : يعد تحليل الانحدار من أكثر الأساليب الإحصائية إستخداماً في الإجراءات التحليلية وذلك لتقييم مدى منطقية الرصيد المسجل بالدفاتر من خلال علاقة هذا الرصيد مع معلومات أخرى مناسبة، ويقسم تحليل الإنحدار إلى إنحدار خطي بسيط و إنحدار متعدد .

أ- تحليل الإنحدار الخطي البسيط[1]: يعتبر الإنحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين بحيث يكون أحد المتغيرين متغير تابع و الآخر متغير مستقل، بحيث يتم التنبؤ برصيد أحد الحسابين من خلال الحساب الآخر وذلك باستخدام العلاقة التالية :

$$Y=A+BX+E$$

---

(١) الأمين.ماهر ، مرجع سابق ،ص٥٤ .

(2) Arlette C. Wilson , Janet L. Colbert , Op.Cit .

(3) Wilson . Arlette C, Use of Regression Models as Analytical Procedures: An Empirical Investigation of Effect of Data Dispersion on Auditor Decisions, Journal of Accounting, Auditing &Finance ,pp 368-369 .

حيث Y (المتغير التابع) هو عبارة عن متغير عشوائي يمثل الرصيد الشهري للحساب قيد المراجعة، بينما X (المتغير المستقل) يمثل كمية التغيرات المالية أو غير المالية المختارة من قبل المراجع والذي من المتوقع أن يكون له علاقة مع Y، أما B& A فتمثل معاملات الإرتباط في المجتمع، وتمثل E عنصر الخطأ العشوائي أي أنها تمثل الأخطاء المتبقية وغير المفسرة لـ y ، ومن أبرز الطرق المستخدمة في تقدير معاملات الإرتباط B&A طريقة المربعات الصغرى التي تقلل الفرق بين القيم الفعلية المقدرة وتحسب B كما يلي :

$$\hat{\beta} = \frac{\sum_{i=1}^{n}(X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^{n}(X_i - \bar{X})^2}$$

و A تحسب كما يلي :

$$\hat{\alpha} = \bar{Y} - \hat{\beta}\bar{X}$$

تمثل كل من Y و X الأوساط الحسابية لقيم X و Y وتمثل i القيم من ١ إلى n.

ب- تحليل الإنحدار المتعدد[1]:هذا النموذج تم تطويره بالاعتماد على العلاقة الخطية بين رصيد الحساب قيد المراجعة و عدد من المتغيرات المالية، أو غير المالية لأغلب الشهور الماضية و التي تأخذ الشكل التالي :

$$Y=A+B1X1+B2X2+B3X3+.....+BiXi$$

حيث Yالمتغير التابع و Bi...B3,B2,B1,A هي عبارة عن المتغيرات المستقلة المرتبطة نظرياً بـ Y، هذا النموذج يبنى عموماً لحسابات قائمة الدخل باستخدام البيانات الشهرية للسنوات الثلاث السابقة لكل من المتغيرات ويقدم استخدام ٣٦ ملاحظة شهرية بيانات كافية لتأسيس علاقة وذلك بغض النظر عن البيانات المسحوبة من فترة المراجعة الحالية، والكمية المتوقعة تقارن بعد ذلك مع الكمية المسجلة، والإختلاف يقيم بالنسبة للمعقولية .

٢- نموذج**ARIMA**[2]:(Autoregressive Integrated Moving Average) وهي عبارة عن تقنية إحصائية تطور نموذج بالاعتماد على بيانات ماضية للحساب قيد المراجعة ، هذا النموذج طور باستعمال أنماط بيانات ضمن كل سنة و أنماط بيانات على عدة سنوات، وهو يقترح

(1) Wilson .Arlette.C , Hudson .Dennis ,An Empirical Study of Regression Analysis as an Analytical Procedure ,2003,ebsco publishing ,p206.
(2) Arlette C. Wilson , Janet L. Colbert ,Op. Cit .

بأن حد أدنى من ٥٠ ملاحظة يجب أن تستعمل لوضع هذا النموذج، ولكونه تقنية تطبق على السلاسل الزمنية، فإنه يعتبر أكثر قابلية للتطبيق على حسابات قائمة الدخل .

٣- **نموذج X-11**[1]: هذا النموذج يقسم إحصائياً السلاسل الزمنية للبيانات إلى ثلاثة مكونات (إتجاه عام، موسمي، شاذ)، مكون الإتجاه العام يتضمن الاتجاه المتأصل الطويل الأمد في السلسلة بالإضافة إلى أية تأثيرات للدورة الاقتصادية على البيانات، أما المكون الموسمي فيعكس نمط الاختلاف المتكرر بثبات من سنة إلى أخرى، بينما المكون الشاذ فيشمل الاختلافات المتبقية في البيانات والتي تمثل الأحداث العشوائية أو غير المفسرة في السلسلة الزمنية وبالتالي فإن نموذج X-11 قد يكون مستخدم ليجزأ السلسة الزمنية و ليقرر مساهمة مكون الإتجاه العام والمكون الموسمي و المكون الشاذ في التغييرات التي تحدث في السلسلة، وبما أن هذا الإجراء يتعامل مع أرصدة الحسابات أغلب الوقت فإنه يعتبر أكثر قابلية للتطبيق على حسابات قائمة الدخل .

٤- **تحليل السلاسل الزمنية**[2]:وهي مجموعة مشاهدات لحساب معين تؤخذ على مدى فترات من الزمن في أوقات محددة بحيث تكون تلك الفترات متساوية، ويتم توضيح النتائج على شكل مخططات أو رسومات بيانية بحيث يمثل المحور الأفقي الوقت في حين يمثل المحور العمودي قيم الحساب أو نشاط معين و من ثم يتم تحليل البيانات لتحديد مكونات سلوك السلاسل الزمنية .

٥- **استخدام برامج الحاسب الإلكتروني**[3]: يمكن إستخدام برامج المراجعة التي يتم تشغيلها بواسطة الحاسب الإلكتروني لأداء الإجراءات التحليلية بشكل مكثف كإختبار إضافي لإختبارات المراجعة الأخرى، وتتمتع هذه البرامج بقدرتها على دمج الحسابات بدفتر الأستاذ العام للعميل في نظام الحاسب الإلكتروني للمراجع، وبالتالي يمكن التوصل إلى نسخة إلكترونية من قيود التسوية و القوائم المالية، مما يؤدي إلى توفير الوقت، وتخفيض تكاليف المراجعة، وعرض المعلومات التحليلية بشكل بيانات ورسوم وخرائط تساعد المراجع في تفسير البيانات و مقارنتها، و سهولة تحديث العمليات الحسابية عند قيام العميل بإجراء قيود التسوية للقوائم المالية، فإذا ما تم إجراء العديد من قيود التسوية في دفاتر العميل فإنه يمكن إجراء العمليات الحسابية للإجراءات التحليلية بما يؤدي إلى تعديلها لتتلاءم مع التسويات بسرعة .

---

(1) Arlette C. Wilson , Janet L. Colbert ,Ibid .

(2) جمعة، أحمد،مرجع سابق ،ص.

(3) اريتز، الفين ،لوبك،جيمس ، مرجع سابق ، ص٢٦٣.

الإجراءات التحليلية تم تقسيمها من وجهة نظر أخرى إلى إجراءات تحليلية إحصائية و إجراءات تحليلية غير إحصائية، ومن المعروف أن هذه الإجراءات تستخدم مع إجراءات مراجعة أخرى وبالأخص في مرحلة الاختبارات الجوهرية، من هذه الإجراءات معاينة وحدة الدولار لتفاصيل الحساب، وقد أثبتت الدراسات فاعلية استخدام الإجراءات التحليلية مع الإجراءات الأخرى للمراجعة وبالأخص الإحصائية منها، ففي دراسة لـ Knechel ١٩٨٨[1] التي استخدم فيها الإجراءات التحليلية غير الإحصائية و المتمثلة في اثنا عشر إجراء تحليلي معتمدة على نماذج الإتجاه و النسبة بالتمازج مع معاينة وحدة الدولار المقسمة، توصل إلى الاكتشافات التالية :

- المراجعة التحليلية غير الإحصائية المندمجة مع إستراتيجية معاينة وحدة الدولار يمكن أن تزيد فعالية المراجعة بالمقارنة مع إستراتيجية المراجعة التي لا تستخدم المراجعة التحليلية .
- استخدام معلومات الحساب الشهرية في المراجعة التحليلية هو أكثر فعالية من استخدام الأرصدة السنوية لوحدها طالما أن النظام المحاسبي موثوق بالحد الأدنى .
- إجراءات المراجعة التحليلية لا يجب أن تعتمد بشكل كلي على إرضاء أهداف المراجعة.

وفي دراسة أخرى لـ Knechel ١٩٨٨[2] والتي استخدم فيها إجراءات تحليلية إحصائية متمثلة بسبعة إجراءات معتمدة على تحليل الإنحدار بالتزامن مع المدخل المفصل لمعاينة وحدة الدولار توصل إلى الاستنتاجات التالية :

- الإنحدار المعتمد على المراجعة التحليلية زاد فعالية المراجعة بالنسبة إلى إستراتيجية المراجعة التي لا تستخدم المراجعة التحليلية .
- استخدام البيانات الشهرية زاد بشكل كبير فعالية المراجعة التحليلية .
- الإنحدار المعتمد على نماذج المراجعة التحليلية كان فعال جداً في إكتشاف الأخطاء المادية.

عموماً المراجع يهتم بتطوير النماذج التي ستقدم تنبؤات دقيقة، دراسات عديدة قامت بإجراءات تقييم للقدرات التنبؤية النسبية للإجراءات التحليلية المختلفة، فالإجراءات التحليلية المتعلقة بالإتجاه والنسبة كانت مقبولة على مر السنين ، لكن الأبحاث الأخيرة كشفت تغييرات في استخدام

---

(1) Knechel. W Robert, Fall 1988 , The Effectiveness of Non Statistical Analytical Review Procedures as Substantive Audit Tests , A journal of Practice and Theory ,Vol. 8 ,No.1, P 87.

(2) Knechel. W Robert, January 1988 , The Effectiveness of Statistical Analytical Review as a Substantive Auditing Procedure, The Accounting Review, Vol .LXIII, No.1,P 74.

الإجراءات التحليلية و ذلك باتجاه استخدام الإجراءات الكمية، بالإضافة إلى ذلك فـــإن المـــراجعين يهتمون أيضاً بقدرة النماذج في كشف التحريفات المادية ، لأن المراجع عندما يطبق المراجعة التحليلية فإنه يتعرض إلى خطأين محتملين وهما خطأ الرفض الخاطئ و خطأ القبول الخاطئ، فالخطأ الأول يشير إلى كفاءة المراجعة، و الخطأ الثاني يشير إلى فعالية المراجعة، و المراجع يرغب بمعدل منخفض لكـــلا الخطأين، و التركيز على الخطأ الثاني يكون أكبر أي الاهتمام بفعالية التدقيق يكون أكبر، وذلك لأن تعرض المراجع للخطأ الثاني يعرضه للدعاوي القضائية التي تسبب له تكلفة عالية، و مسؤولية أكبر، و خسارة صورة منشأة المراجعة، و الدراسات الأخيرة أشارت بأن النماذج الإحصائية أكثـــر كفـــاءة وفعالية من النماذج غير الإحصائية، لأن العديد من التقنيات غير الإحصائية امتلكت مستويات عالية من أخطاء النوع الأول وأخطاء النوع الثاني[1]، لذلك يتفق الباحث مع تلك الدراسات و يرى أنـــه من الملائم التوسع في استخدام تلك النماذج الإحصائية و تطويرها بما يتلائم مع متطلبـــات عمليـــة المراجعة إلى جانب استخدام برامج الحاسب الإلكتروني لما تحققه من مزايا تزيد من كفاءة و فاعليـــة المراجعة التحليلية، لكن هذا لا يعني إهمال الإجراءات الكمية البسطة المعتمدة على الإتجاه و النـــسبة لأنها لا زالت تشكل الركيزة الأساسية في أداء الإجراءات التحليلية و لا يمكن الإستغناء عنها.

---

(1) Arlette C. Wilson , Janet L. Colbert ,Op. Cit .

المبحث الرابع

خطوات تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية

تعد الإجراءات التحليلية من الأدوات المستخدمة في جمع أدلة الإثبات في مرحلة تنفيذ عملية المراجعة ، وهي تتضمن رسم استنتاجات معتمدة على الكميات المتوقعة المحسوبة من قبل المراجع، والمراجع بحاجة للإجراءات التحليلية عندما يكون الدليل المفصل لعنصر معين غير متوفر بسهولة ، لذلك على المراجع أن يكون أكثر إدراكاً لهذا الجزء من المراجعة ليس فقط لأنه ذو تكلفة منخفضة بل لأنه قد يقدم أيضاً دليل عملي عندما تكون الإجراءات الأخرى غير مؤثرة.

وتمر عملية تطبيق الإجراءات التحليلية بالخطوات التالية:

١- الحصول على البيانات و المعلومات .

٢- وضع التوقع بشأن الرصيد محل المراجعة .

٣- تقدير دقة التوقعات .

٤- تحديد الإنحرافات أو الاختلافات بين القيم المسجلة و المتوقعة لرصيد الحساب .

٥- تحديد أسباب الإنحرافات وتحريها .

٦- توثيق الإجراءات التحليلية .

أولاً : الحصول على البيانات و المعلومات

حتى يتم تطبيق الإجراءات التحليلية لابد من وجود بيانات ومعلومات يتم إستخدامها حتى يستطيع المراجع تحديد الكميات المتوقعة لأرصدة الحسابات ،وهذه البيانات يجب أن تكون موثوقة وذلك حسب ما أشارت المعايير المهنية حيث أن الثقة في البيانات و المعلومات لها أثر كبير في دقة التوقعات، فقد أوصت معايير المراجعة الدولية بأن يأخذ المراجع في الاعتبار عدة عوامل عند تقديره لدرجة الثقة في البيانات المستخدمة في الإجراءات التحليلية هذه العوامل هي[1]:

- مصدر المعلومات المتوفرة .
- إمكانية مقارنة المعلومات المتوفرة .

[1] معايير المراجعة الدولية، ٢٠٠٨،المعيار ٥٢٠ ، مرجع سابق ص ٤٦١.

- طبيعة و ملائمة المعلومات المتوفرة .
- أنظمة الرقابة على المعلومات المتوفرة، فعندما تكون أنظمة الرقابة فعالة فإنه يكون للمراجع ثقة أكبر في إمكانية الاعتماد على المعلومات و بالتالي في نتائج الإجراءات التحليلية .

البيانات يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة سواء من داخل المنشأة أو خارجها، من هذه المصادر ما يلي[1]:

- نتائج المراجعة للفترات السابقة .
- الموازنات .
- التوقعات المقدمة في الموازنات أو التنبؤات الأخرى للسنة الحالية .
- بيانات الصناعة .
- البيانات المالية الفعلية للفترة الحالية .
- المعلومات غير المالية الملائمة، مثل تحليل العلاقة بين عدد الوحدات المشحونة و بين مصروف الشحن أو عدد الموظفين و مصروف المرتبات[2].

كما أنه يمكن للمراجع الحصول على المعلومات من داخل أو خارج المنشأة بحيث تساعده في تطبيق الإجراءات التحليلية، من هذه المعلومات على الصعيد الداخلي للمنشأة ما يلي[3]:

- عقد الشركة و النظام الأساسي لها .
- الوثائق الصادرة عن المنشأة مثل محاضر اجتماعات مجلس الإدارة و اجتماعات حاملي الأسهم و العقود .
- زيارة المصانع و المكاتب لأنها توفر فرصة لمشاهدة العمليات عن قرب و تعطي تصور عن كيفية إستخدام الأصول .
- الاستعانة بمتخصصين مستقلين من خارج المنشأة .

أما المعلومات على الصعيد الخارجي للمنشأة فيمكن الحصول عليها من خلال المصادر التالية[4]:

---

(1) Arlette C. Wilson , Janet L. Colbert , Op . Cit .

(٢) الرباعي يوسف عبده راشد، مرجع سابق ص٦٨.
(٣) اريتز. ألفين ،لوبك.جيمس ، مرجع سابق ،ص ٢٩٤-٢٩٥ .
(٤) اريتز. ألفين ،لوبك.جيمس ،المرجع سابق ،ص٢٩٢.

- المناقشة مع المراجع الذي كان مسؤولاً عن عملية المراجعة في السنة السابقة و المراجعين الـذين يعملون حالياً في عمليات مراجعة مماثلة .
- اللقاءات التي يتم عقدها مع أفراد العميل .
- هناك مصادر أخرى مثل الكتب الدراسية والمجلات المتخصصة و المشاركة في الجمعيات و برامج التدريب بالأنشطة المختلفة .
- المستشار القانوني و المستشارين الآخرين الذين قدموا خدمات للمنشأة[1].

ثانياً : وضع التوقعات

التوقع هو تنبؤ المراجع لما ينبغي أن يكون عليه رصيد حساب ما أو نسبة مسجلة، والإجراءات التحليلية تتطلب من المراجع أن يقوم بوضع التوقعات بشأن أرصدة الحسابات و من ثم مقارنتها بالأرصدة الفعلية المسجلة في دفاتر العميل[2]، و التوقع يعتمد عموماً على عدة أمور منها تحليل المراجع لإتجاه الحساب، وتحليل النسب المالية ذات العلاقة، و النماذج المالية الواضحة التي تؤثر على الحساب، بالإضافة إلى المعرفة العامة للمراجع بالعلاقات التجارية و المعرفة المعينة بالعميل، و المراجع يستعمل عموماً ثلاثة أنواع من الإجراءات التحليلية لتشكيل التوقع تعتمد على إستخدام تحليل الإتجاه، وتحليل النسب، و إستخدام إجراءات تعتمد على نماذج بحيث تستعمل هذه النماذج بيانات التشغيل و بيانات خارجية ذات علاقة من هذه الإجراءات اختبارات المعقولية وتحليل الإنحدار، بالرغم من أن الإجراءات الثلاث مستخدمة بشكل واسع في المراجعة إلا أنها تختلف بشكل هام في قدرتها على تحديد الإنحرافات المادية، فتحليل النسب أكثر إحتمالاً من تحليل الإتجاه وتشكيل التوقع في كلا التحليلين يعتبر أمر ضمني، بينما التحليل المعتمد على نموذج يعتبر أكثر إحتمالا من الاثنين لأنه يربط البيانات المالية مباشرةً مع بيانات العمليات ذات العلاقة [3].

وضع التوقعات يتم بالاستناد إلى واحد أو أكثر من الطرق التالية :

١. المعلومات المالية للفترات السابقة مع الأخذ في الاعتبار التغييرات في هذه المعلومات.

---

(1) الرباعي .يوسف عبده راشد، مرجع سابق ص٦٨ .

(2) William R. Kinney Jr., Linda S. McDaniel, April1996, How to Improve Effectiveness of Substantive Analytical Procedures, CPA Journal, 07328435, Vol. 66, Issue4 .P52.

(3) Edward. Blocher, George F.Patterson Jr., Feb96, The Use of Analytical Procedures , Journal of Accountancy, 00218448, Vol. 181, Issue 2.P53.

هذه الطريقة تمثل المدخل الأكثر شيوعاً لتطوير التوقعات ووفقاً لهذه الطريقة فإنه يتم استخدام النتائج الفعلية للفترة السابقة لتكون قيم متوقعة للفترة الحالية[1]، فإذا كانت نتائج العميل للسنة الماضية مشابهة لنتائج السنة الحالية فهذا يعتبر من جهة أمر جيد، لكنه من جهة أخرى يعتبر أمر غير جيد في حال وجود تغييرات في أعمال المنشأة أو في الأعمال المحاسبية أو حصول تغييرات في عوامل أخرى مثل معدلات الفائدة، لكن غالباً ما يستطيع المراجع أن يعرف بسهولة العوامل الجارية التي تؤدي إلى تغير القيم عن تلك الملاحظة في الفترة السابقة، ومن أمثلة ذلك طرح منتجات جديدة، شراء معدات جديدة، مشاكل في التمويل، و إصابات عمل، وفي ظل وجود الاختلافات فإن أرصدة السنة السابقة لن تمثل التوقعات للسنة الحالية إذا كانت هذه الاختلافات كبيرة وبالتالي فإن المراجع سوف يقوم بتعديل نتائج الفترة السابقة استناداً على التغييرات الحاصلة حتى يتوصل إلى توقعات مقبولة، ولكن على المراجع أن يتحرى هذه الاختلافات بين القيمة المدققة للسنة الماضية ورصيد الحساب المسجل للسنة الحالية لتحديد فيما إذا كان التحريف المادي موجود أم لا، على العكس من ذلك المراجع قد يقبل الاختلافات إذا كانت صغيرة بأنها اختلافات معقولة، وللتوضيح إذا علم المراجع بوجود عجز عن تزويد البائع بمنتج شعبي منتصف السنة فإن المراجع قد يحدد هذا العجز ويعدل عقلياً مبيعات تكلفة مبيعات السنة الماضية عند تشكيله للتوقع هذه السنة[2].

٢. الموازنات و التنبؤات[3]:

تعتبر الموازنات و التنبؤات مصدر آخر للتوقعات حيث تقدم فائدة ضمنية غير عادية ولكن متوقعة للعمليات و الأحداث في الفترة الحالية، فمثلاً إذا وضعت الإدارة توقعات وموازنات إغلاق للمصنع خلال السنة الحالية، فإن توقعات الموازنة من المحتمل أن تكون مقاربة لقيم السنة الحالية أكثر من الكميات المدققة للفترة السابقة، وإذا كانت الموازنات معدة بشكل ملائم و واقعي فإنها ستقدم توقعات فعالة للمراجع .

٣. العلاقات بين الحسابات .

بالنسبة لهذا المصدر يتوقع المراجع أن بعض الحسابات تغير أو تؤثر في حسابات أخرى ضمن القائمة المالية وخلال القوائم المالية، ومثال على ذلك أنه من المتوقع أن يتغير كل من حساب

---

(1) Gaunti. James E, Glezen G. William ,Op. Cit,P56
(2) William R. Kinney Jr., Linda S. McDaniel ,Op .Cit ,P52.
(3) Gaunti. James E, Glezen G. William ,Op. Cit,P56.

مصروف البيع وحساب المدينين في علاقتهما بحساب المبيعات، كذلك الحسابات ذات المبالغ الثابتة نسبياً فيتوقع أن يكون فيها اختلاف بسيط أو غير معنوي مثل نفقة الإيجار .

٤. المعلومات غير المالية .

يعد توفر المعلومات غير المالية عاملاً مهماً لوضع التوقعات الخاصة بالعديد من أرصدة الحسابات، وتعد العلاقة بين المعلومات المالية وغير المالية ذات أهمية خاصة للمراجع لأن البيانات غير المالية تحدد و تؤكد البيانات المالية بشكل مستقل، وهذه العلاقة تزود المراجع بدرجة عالية من التأكد[1]، مثلاً مبيعات دكان يمكن أن يتم توقعها بعدد الأقدام المربعة لمساحة الرفوف، عائدات منشأة لبيع الغاز تعود لدرجة الحرارة اليومية وعائدات شركة النفط تعتمد على عدد براميل النفط المنتجة، فائدة الإجراءات غير المالية تكمن في أنها تولد عادة خارج قسم المحاسبة[2].

٥. معايير ومعدلات الصناعة .

معايير الصناعة يتم إقتراحها عادة كمصدر للتوقعات، وهي قد تشكل مصدر موثوق بالنسبة للصناعات المستقرة، وحتى يأخذ المراجع بهذا المصدر عليه أن يدرك بأن بيانات الصناعة يجب أن تكون مؤرخة و أن المنظمات أو الاتحادات الصناعية قد تحتاج عدة أشهر لكي تجمع وتحلل و تنشر المعلومات من العديد من الوحدات ضمن الصناعة، فإذا ما كانت المعلومات تنشر سنوياً فإن المراجع سيعتمد على كميات السنة السابقة، أما إذا كانت المعلومات تحتاج إلى أكثر من سنة حتى يتم نشرها فإن معلومات السنة السابقة قد لا تشكل الأساس لتوقعات السنة الجارية[3]، كما يجب على المراجع أن يدرك أن السجلات المحاسبية التي تظهر التكلفة التاريخية تجعل من الصعب المقارنة بين المنشآت التي تختلف من حيث أعمارها، كما أن الاختلاف في السياسات المحاسبية بين المنشآت يجعل من الصعب المقارنة بينها .

ثالثاً : تقدير دقة التوقعات

الدقة هي قياس المراجع للفعالية المحتملة من الإجراء التحليلي وبالتالي لدرجة الاعتماد على هذا الإجراء و التأكيد المشتق منه، وحتى تكون الدقة معتبرة من قبل المراجع فهي بحاجة إلى توقع

---

[1] الرباعي، يوسف عبده راشد، مرجع سابق ص٧٥

[2] Gaunti. James E, Glezen G. William ,Op. Cit .P56.

[3] Gaunti. James E, Glezen G. William , Ibid .P56.

معتمد على إجراء تحليلي سواء كان هذا الإجراء في مرحلة التخطيط للمراجعة أو مرحلة الاختبار الجوهري أو مرحلة نهاية المراجعة [1]، وفي هذا السياق فإن بيان معيار المراجعة SAS رقم ٥٦ طلب من المراجعين مراعاة دقة التوقعات بحيث يكون التوقع دقيقاً بشكل كافي ليوفر مستوى تأكيد مرغوب بأن الانحرافات سيتم تحديدها وإخضاعها للتحري، وعندما تتميز التوقعات بدقة أكبر فإن مدى الانحرافات المقبولة يكون أضيق وبالتالي تزيد أرجحية أن تكون الانحرافات عن التوقعات ناجمة عن تحريفات[2]، و تقييم دقة التوقع تتغير بالاعتماد على ثلاثة عوامل وهي[3]:

- الدقة المتأصلة في عمليات المحاسبة الأساسية:

مثال على ذلك العمليات التي تطور التخمينات المحاسبية بحيث أن هذه العمليات تتفاوت إلى حد كبير وأي قيمة لهذه التخمينات ضمن المجال الواسع لها يمكن أن تكون صحيحة وهذا يعني أن الدقة تتراوح ضمن مجال واسع أيضاً.

- الطرق التحليلية المطبقة :

الإجراءات التحليلية تتضمن عمل مقارنات بين بيانات فعلية وبيانات متوقعة، فمجرد حساب النسب لنهاية السنة الحالية ومقارنتها بنسب السنة الماضية باستخدام القيم المدققة للسنة الماضية هذا يقدم تحليل بيانات بسيط، و دقة التوقعات المستخدمة في هذه التحليلات تؤدي إلى تحسين فاعلية المراجعة بشكل كبير، ففي حالة إستخدام المراجعين الأساليب الإحصائية كتحليل الإنحدار في تحديد القيمة المتوقعة فإن هذه القيمة ستملك بشكل آلي مقياس للدقة، و الخطأ المعياري الإحصائي يقدم مثل هذا المقياس، ومع ذلك فإن المراجعين يستخدمون طرقاً شخصية أيضاً لتشكيل التوقعات .

- البيانات المستخدمة في تحديد التوقعات:

التوقعات المعتمدة على بيانات مفصلة تملك فرصة أكبر في اكتشاف التحريفات من تلك التوقعات المعتمدة على بيانات إجمالية، وقد أكدت ذلك عدة دراسات من ضمنها دراستين لـ Knechel [4]، ١٩٨٨فقد أشارت الدراستان إلى أن فاعلية المراجعة تزداد إذا طبق المراجع الإجراءات التحليلية سواء كانت إحصائية أم غير إحصائية بالاعتماد على بيانات شهرية، وذلك

---

(1) Edward. Blocher, George F.Patterson Jr , Op .Cit .
(2) American Institute of certified Public Accountants, SAS56, Op .Cit.
(3) William R. Kinney Jr., Linda S. McDaniel, Op .Cit,P55.
(4) Knechel. W Robert, Fall 1988, Op. Cit.P 87 , Knechel. W Robert, January 1988, Op. Cit.P 74.

لمعرفة توزع الأخطاء، وتركزها، ومدى استجابتها لإجراءات المراجعة التحليلية؛ فالمراجع قد يشكل توقع لأرصدة شهرية أو فصلية في خط المنتج أو القسم، و التوقعات قد تكون معتمدة على البيانات المالية المدققة، أو البيانات غير المالية، أو البيانات المقدمة من مصادر خارجية، أو البيانات المعدة من العمليات المستقلة ضمن الشركة تحت ظروف الرقابة الداخلية الجيدة، وبالتالي فإن التحليلات المدروسة و التي تستخدم بيانات أكثر تؤدي إلى دقة عالية للتوقعات، وهذه الدقة تقدم تأكيداً أكبر على فعالية الإجراءات التحليلية المطبقة من قبل المراجع[1].

رابعاً : تحديد الإنحرافات غير المتوقعة

بعد تشكيل التوقع عن رصيد حساب ما يقوم المراجع بتحديد الإنحراف بين الكمية الفعلية و المتوقعة لهذا الرصيد، وبالتالي فإنه على المراجع أن يأخذ بالاعتبار حدود الأهمية النسبية و فرضيات الخطر حتى يستطيع تحري هذا الاختلاف وتحديده من حيث الإتجاه و المقدار و المبالغة أو عدم المبالغة، وهذا الانحراف يمكن أن يقاس بعدة طرق كاستخدام النماذج الرياضية، أو الحكم المهني، لكن في الواقع معظم المراجعين يستخدمون الحكم المهني في تحديد الإنحرافات التي يجب أن تختبر، والهدف من هذه الطرق هو لتحديد الإنحرافات التي تنتج عن أخطاء هامة، أو مخالفات، أو عدم كفاءة، هذه المعرفة ضرورية لأداء الإجراءات التحليلية، ويفضل أن يتم إنجازها في أوقات متكررة شهرية كانت أو فصلية وعلى حسابات فردية لأن الاختلافات الطبيعية في أرصدة الحسابات تكون أكبر في الفترات الأقصر[2].

ويتم تحديد الانحرافات من خلال مقارنة البيانات و المعلومات باستخدام تحليل النسب و الإتجاه وذلك على النحو التالي :

- مقارنة بيانات العميل مع بيانات الصناعة .
- مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة .
- مقارنة بيانات العميل مع توقعات العميل .
- مقارنة بيانات العميل مع توقعات المراجع .
- مقارنة بيانات العميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية .

---

(1) William R. Kinney Jr., Linda S. McDaniel, Op .Cit,P55.
(2) Gaunti. James E, Glezen G. William , Op. Cit,P56.

خامساً : التحري عن أسباب الإنحرافات غير المتوقعة

بعد أن يحدد المراجع الإنحرافات والتي تتسم بالأهمية النسبية فإن عليه التحري عن أسباب هذه الانحرافات، ويحتاج في سبيل ذلك أن يدرك عملياً المشاكل في العمل، و التمعن في الأحوال و الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها المنشأة سعياً للوصول إلى تفسير للانحرافات غير العادية ليتم في ضوئها تقرير إجراءات المراجعة المناسبة، وبعد تحديد الإنحرافات غير العادية الناجمة عن تطبيق الإجراءات التحليلية يقوم المراجع بالخطوتين التاليتين :

١- وضع الفرضيات عن أسباب الانحرافات .

٢- جمع الإثباتات اللازمة لتحري هذه الفرضيات .

ومن المهم للمراجع أن يحدد فيما إذا كان السبب المحتمل للانحراف ناشئاً عن تغير في الظروف أم أنه ناجم عن تحريف[1]، وهذه الانحرافات غير العادية تنجم عن عدة عوامل أهمها ما يلي:

- التغير في الظروف التي ينجم عنها عمليات أو أحداث محددة مثل زيادة المبيعات و تكلفتها بسبب التوسع في خطوط الإنتاج و إطلاق منتجات جديدة .
- عوامل عشوائية غير محددة مثل حالات الكساد و التضخم .
- أمور أخرى متمثلة في أنشطة احتيالية كالغش، أو الأخطاء المحاسبية .

ويتم فحص الإنحرافات غير العادية عن طريق :

١. الحصول على تفسيرات مقنعة للإنحرافات :

تشكل الاستفسارات التي يقوم بها المراجع أداة مفيدة لتحري الإختلافات غير المتوقعة، وفي هذا الصدد أكدت معايير المراجعة الدولية في الفقرتين ١٧ و١٨ من المعيار ٥٢٠ أنه عندما تكشف الإجراءات التحليلية عن وجود تقلبات مهمة، أو إظهارها لعلاقات متضاربة مع المعلومات الوثيقة الصلة، أو كشفها لإنحرافات عن المبالغ المتنبأ بها فإنه على المراجع البحث و الحصول على تفسيرات مناسبة و أدلة معززة و ملائمة لهذه الحالات، وفي العادة يتم التحري أولاً عن التقلبات و العلاقات غير العادية بالإستفسار من الإدارة مع تعزيزها بالبراهين [2]، وينبغي للمراجع أن يكون له تفسيراته

---

[1] الرباعي يوسف عبده راشد، مرجع سابق ص٧٩ - ٨٠ .
[2] معايير المراجعة الدولية، ٢٠٠٨، مرجع سابق ص ٤٦٣.

الخاصة للإختلافات غير المتوقعة و المستندة على خبرته و معرفته بالعمل و ذلك قبل إجراء المقـــابلات مع موظفي العميل[1].

٢. تطبيق إجراءات مراجعة إضافية :

فقد أكدت معايير المراجعة الدولية في الفقرة ١٨ من المعيار ٥٢٠ أن على المراجع مراعـــاة الحاجة إلى تطبيق إجراءات مراجعة أخرى تستند على نتائج مثل هذه الاستفسارات، وذلك في حالة عدم إستطاعة الإدارة تقديم التوضيحات، أو في حالة إعتبار التوضيحات غير مناسبة[٢]، فالتفـــسيرات من الموظفين يجب أن يتم التحقق منها بفحص الدليل، فإذا نسب مدير المبيعات الزيادة في المبيعات إلى الزيادة في السعر، فإنه على المراجع أن يؤكد هذا التفسير مع دراسة الحجم، و السعر، وفحص أسعار البيع بشكل مسبق، وفحص فواتير السنة الجارية، على أية حال المراجعون يتوقفـــون عـــن فحـــص الإنحرافات غير المتوقعة عندما يحددون الجزء الجوهري من هذه الإنحرافات[3].

سادساً : توثيق الإجراءات التحليلية[٤]

في هذه الخطوة يقوم المراجع بتوثيق مختلف جوانب تطبيق الإجـــراءات التحليليـــة في أوراق عمل المراجعة، ويجب أن تنطوي هذه الملفات على الأقل على البنود المفحوصة و مصادر المعلومات و العوامل التي تم دراستها، و حجم وطبيعة الانحرافات المكتشفة، و المصادر و المستويات الإدارية التي تم الاستفسار منها و كذلك التفسيرات المقدمة، و عمليات التحقق مـــن التفـــسيرات، و الإجـــراءات الإضافية التي تم القيام بها لفحص الإنحرافات، و الإستنتاجات المتكونة لدى المراجع .

---

[1] Gaunti. James E, Glezen G. William , Op. Cit,P56

[2] معايير المراجعة الدولية، ٢٠٠٨، مرجع سابق ص ٤٦٣.

[3] Gaunti. James E, Glezen G. William , Op. Cit,P56.

[4] الرباعي .يوسف عبده راشد، مرجع سابق ص ٨٣ .

المبحث الخامس

الإجراءات التحليلية من وجهة نظر المهنة

الإجراءات التحليلية من وجهة نظر أصحاب المهنة هي إيجاد بعض المؤشرات التي يمكن أن تدل على وجود بعض الثغرات و الضعف في نظام الرقابة الداخلية، الأمر الذي يساعد على وضع برنامج المراجعة بشكل مناسب، لكن أصحاب المهنة لا يفضلون الأخذ بالمفهوم الشامل للرقابة الداخلية وتقييم الأداء عند تطبيق الإجراءات التحليلية وذلك لعدة أسباب أهمها :

- تتطلب تأهيل عالي للمراجعين .
- الخوف من اتساع نطاق المسؤولية .
- مشكلة المعايير المقبولة[1] .

سيتعرض الباحث في هذا المبحث إلى الإجراءات التحليلية من وجهة نظر المعايير الدولية و الأمريكية للمراجعة و استخدامها من قبل هذه المعايير في مراحل المراجعة المختلفة، و ذلك في البيان على معايير المراجعة الأمريكية SAS رقم ٥٦ و المعيار الدولي رقم ٥٢٠.

أولاً :طبيعة وغرض الإجراءات التحليلية

من وجهة نظر معايير المراجعة الأمريكية:

أشارت هذه المعايير إلى أن الإجراءات التحليلية تستخدم للأغراض التالية:

- المساعدة في تخطيط طبيعة وتوقيت و مجال إجراءات التدقيق الأخرى .
- كاختبار جوهري للحصول على أدلة المراجعة حول المزاعم المتعلقة بأرصدة الحسابات و أصناف العمليات .
- كاستعراض شامل للمعلومات المالية في مرحلة نهاية المراجعة .

أما من حيث الطبيعة فقد أشارت المعايير إلى أنها تقييم للمعلومات المالية المعدة بدراسة العلاقات المعقولة بين البيانات المالية وغير المالية تتراوح من المقارنات البسيطة إلى استخدام نماذج معقدة تتضمن

---

[1] جربوع . يوسف ، ٢٠٠٠، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق . الطبعة الأولى ، منشورات مؤسسة الوراق للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان .

الكثير من العلاقات و عناصر البيانات، وهذه المقارنات هي عبارة عن مقارنة للكميات المسجلة مع توقعات المراجع المطورة بالإعتماد على عدة مصادر كالمعلومات المالية للفترات السابقة، أو الموازنات و التوقعات، أو العلاقات ضمن عناصر البيانات المالية ضمن الفترة، أو معلومات الصناعة، أو علاقة المعلومات المالية مع المعلومات غير المالية ذات العلاقة.

من وجهة نظر معايير المراجعة الدولية :

أشارت المعايير الدولية إلى أن الإجراءات التحليلية تستخدم للأغراض التالية :

- تقييم المخاطر للحصول على فهم بالمنشأة و بيئتها .
- كإجراءات جوهرية لتخفيض مخاطر الاكتشاف عندما يكون إستعمالها يتمتع بالكفاءة و الفعالية أكثر من الإختبارات التفصيلية .
- كاستعراض شامل للبيانات المالية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة .

من حيث طبيعتها، أشارت المعايير الدولية إلى أن الإجراءات التحليلية تتضمن دراسة مقارنة لمعلومات المنشأة مع المعلومات المقارنة للفترة السابقة، أو مع التوقعات، أو مع المعلومات المماثلة للجهة القطاعية، كما تتضمن أيضاً دراسة العلاقة بين عناصر المعلومات المالية والتي يتوقع أن تتماثل مع النموذج المتنبأ به و المبني على الخبرة بالمنشأة، ودراسة العلاقة بين المعلومات المالية و غير المالية ذات العلاقة .

ثانياً : الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط للمراجعة

من وجهة نظر معايير المراجعة الأميركية: الإجراءات التحليلية تستخدم في هذه المرحلة للمساعدة في تخطيط طبيعة، و توقيت، ومجال إجراءات المراجعة الأخرى، وأن تحقيق هذا الغرض يتطلب من المراجع أن يركز في إستخدامه للإجراءات التحليلية على عدة أمور أهمها تحسين فهم المراجع لعمل العميل و الأحداث و العمليات التي تمت منذ تاريخ آخر مراجعة، وتحديد المناطق التي قد تعرض مخاطر محددة مرتبطة بالمراجعة.

وأشارت أيضاً إلى أن الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط تستخدم عموماً البيانات المجمعة، وأن مجالها، و توقيتها، و تطورها قد يتغير بشكل واسع تبعاً لحجم ودرجة تعقيد العميل، فالإجراءات قد تشمل مراجعة التغيرات في الأرصدة من سنة إلى أخرى باستعمال سجل الحسابات

العام بالنسبة لبعض المنشآت، وعلى العكس من ذلك بالنسبة لمنشآت أخرى فإن الإجـــراءات قـــد تتضمن تحليل موسع للقوائم الفصلية.

كما أشارت إلى أن الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة تستخدم البيانات الماليـــة فقـــط في أغلب الأحيان، وفي أحيان أخرى يتم الأخذ بعين الإعتبار البيانات غير المالية ذات العلاقة .

من وجهة نظر معايير المراجعة الدولية: فقد رأت أنه يجب على المراجع تطبيق الإجراءات التحليليـــة في هذه المرحلة كإجراءات لتقييم المخاطر للحصول على فهم بالمنشأة و بيئتـــها بحيـــث تـــستخدم الإجراءات في هذه المرحلة كلاً من المعلومات المالية وغير المالية .

ثالثاً: الإجراءات التحليلية في مرحلة الاختبارات الجوهرية

بالنسبة للمعايير الأمريكية للمراجعة: أشارت المعايير الأمريكية إلى أن قرار المراجع حول أي إجراء سيستخدم لإنجاز هدف المراجعة يعتمد على حكم المراجع على كفاءة وفعالية الإجـــراء، حيـــث أن الكفاءة و الفعالية المتوقعة من الإجراء التحليلي في تحديد التحريفات المحتملة تعتمد على عدة أمور هي :

١- طبيعة الزعم : الإجراءات التحليلية قد تتمتع بالكفاءة والفعالية بالنسبة للمزاعم التي تكون فيهـــا التحريفات المحتملة غير ظاهرة في فحص الدليل المفصل، أو في أي دليل مفصل غير متوفر بسهولة.

٢- معقولية ودقة العلاقة : على المراجع أن يفهم الأسباب التي تجعل العلاقات معقولة لأن البيانـــات تظهر أحياناً كونها ذات علاقة بينما هي ليست كذلك، بحيث تقود المراجع إلى استنتاجات خاطئـــة، كما أن وجود علاقة غير متوقعة يمكن أن تقدم دليل مهم للمراجع عندما تفحص هذه العلاقة بدقـــة وبشكل ملائم، وأشارت المعايير إلى أن توفر علاقات أكثر توقعاً لتطوير التوقع هي أيضاً مرغوبـــة، فالعلاقات في بيئة مستقرة عادة أكثر توقعاً من العلاقات في بيئة ديناميكية أو غير مستقرة .

٣- إمكانية و موثوقية البيانات: البيانات قد تكون متوفرة أو غير متوفرة بسهولة لتطوير التوقعـــات لبعض المزاعم، وموثوقية البيانات المستخدمة لتطوير التوقعات يجب أن تكون ملائمة لمستوى التأكيد المرغوب من الإجراء التحليلي، وعلى المراجع أن يقيم الموثوقية مع الأخذ بالإعتبار العوامل التالية التي تؤثر على إعتبار المراجع لموثوقية البيانات :

- البيانات فيما إذا تم الحصول عليها من مصادر مستقلة من خارج المنشأة أو من داخلها .

- فيما إذا كانت البيانات قد تم تطويرها في ظل نظام موثوق ورقابة كافية .
- فيما إذا تم إخضاع البيانات للمراجعة في السنة الجارية أو السابقة .
- فيما إذا التوقعات قد طورت باستخدام بيانات من مصادر مختلفة .

٤- دقة التوقع: أكدت المعايير على أنه يجب أن يكون التوقع دقيق بشكل كافي ليقدم المستوى المرغوب من التأكيد بأن الاختلافات التي قد تكون تحريفات مادية محتملة فردية كانت أو مجتمعة ستكون واضحة للمراجع لكي يقوم بتحريها، وتعتمد دقة التوقع على تحديد المراجع للكمية قيد المراجعة و إعتبار العوامل التي تؤثر عليها بشكل هام بالإضافة إلى مستوى تفصيل البيانات المستخدمة لتطوير التوقع، مع العلم أن التوقعات المطورة عند المستوى المفصل تملك فرصة أكبر لإكتشاف التحريفات من الكميات السنوية .

تحري وتقييم الاختلافات الهامة

يجب على المراجع أن يأخذ بالاعتبار كمية الاختلاف عن التوقع الذي يمكن أن يكون مقبول، و هذا الإعتبار متأثر أولياً بالأهمية النسبية ويجب أن يكون منسجم مع مستوى التأكيد المرغوب من الإجراءات، وعلى المراجع تقييم الإختلافات الهامة غير المتوقعة ويعيد النظر في الطرق والعوامل المستخدمة في تطوير التوقعات، ويتم اللجوء إلى التحقيق مع الإدارة للمساعدة في هذا الخصوص مع الإشارة إلى أنه يجب على المراجع أن يحصل على الدليل الكافي عن المزاعم حتى لو تم اللجوء إلى إجراءات مراجعة أخرى .

توثيق الإجراءات التحليلية الجوهرية

يجب على المراجع أن يوثق كل مما يلي :

- التوقع والعوامل المعتبرة في تطويره .
- نتائج المقارنة للتوقع مع الكميات المسجلة أو النسب المطورة من الكميات المسجلة .
- أية إجراءات مراجعة إضافية .

بالنسبة للمعايير الدولية للمراجعة: عند تصميم و أداء الإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية فإن المراجع يكون بحاجة لتحديد العوامل التالية :

١- مدى ملائمة استخدام الإجراءات التحليلية بناء على الإثباتات :

إن استخدام الإجراءات التحليلية الجوهرية يعتبر أكثر ملائمة للعمليات التي تميل لأن تكون قابلة للتنبؤ بها على مدى الوقت وإن تطبيقها مبني على توقع وجود علاقات بين البيانات المالية، حيث أن العلاقات ستستمر في حالة عدم وجود ظروف معروفة غير ذلك، وعند تحديد مدى ملائمة الإجراءات التحليلية الجوهرية فإن على المراجع أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية .
- أي فحص للتفاصيل موجه لنفس الإثبات .

٢- موثوقية البيانات :

لكي تكون البيانات موثوقة لأغراض تصميم الإجراءات الجوهرية فإن على المراجع أن يأخذ بالاعتبار ما يلي :

- مصدر المعلومات المتوفرة .
- إمكانية مقارنة المعلومات المتوفرة .
- أنظمة الرقابة على إعداد المعلومات .

٣- ما إذا كان التوقع دقيقاً بشكل كاف :

لتحديد ما إذا كان التوقع دقيق بشكل كاف فإن على المراجع أن يراعي العوامل التالية :

- الدقة التي يمكن التنبؤ بها بالنتائج المتوقعة من الإجراءات التحليلية الجوهرية .
- الدرجة التي يمكن بها فصل المعلومات، فالإجراءات التحليلية الجوهرية تكون ذات فاعلية أكبر عند تطبيقها على المعلومات المالية الفردية مما لو طبقت على البيانات المالية للمنشأة ككل .
- توفر المعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية .

٤- مقدار الفرق بين المبالغ المسجلة و القيم المدققة المقبولة :

يجب على المراجع تحديد مقدار الفرق الذي يمكن قبوله بدون مزيد من البحث ، وهذا الأمر يتأثر بالأهمية النسبية ومع المستوى المطلوب من التأكيد .

تحري وتقييم الاختلافات الهامة

بالنسبة للمعايير الدولية فهي لم تعالج هذه الفقرة ضمن مرحلة الإختبارات الجوهرية وإنما عالجتها بشكل منفصل تحت إسم التحقق من البنود غير الإعتيادية حيث أشارت المعايير الدولية إلى أنه عندما تكشف الإجراءات التحليلية عن وجود تقلبات مهمة، أو إظهارها لعلاقات متضاربة مع المعلومات ذات الصلة أو كشفها لإنحرافات عن المبالغ المتوقعة، فإنه على المراجع أن يحصل على تفسيرات وأدلة مناسبة و معززة لهذه الحالات ، ويتم التحقق عن التقلبات غير العادية بالإستفسار من الإدارة أولاً ثم تعزيزها بالبراهين، وإذا دعت الحاجة يتم اللجوء إلى إجراءات مراجعة أخرى بناء على نتائج الاستفسارات من الإدارة .

توثيق الإجراءات التحليلية الجوهرية :

المعايير الدولية للمراجعة على خلاف المعايير الأمريكية لم تأتي على ذكر هذه الفقرة لديها.

رابعاً: الإجراءات التحليلية في مرحلة نهاية المراجعة

بالنسبة لمعايير المراجعة الأمريكية: الهدف من الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة هو لمساعدة المراجع في تقييم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ، وتقييم القوائم المالية المعروضة بشكل عام، وبينت المعايير أن الاستعراض الشامل سيتضمن بشكل عام قراءة القوائم المالية و الملاحظات المرفقة بها مع الأخذ بعين الإعتبار كفاية الأدلة المجمعة حول الأرصدة غير العادية أو غير المتوقعة و المحددة في مرحلة تخطيط المراجعة، أو أثناء المراجعة بالإضافة إلى الأخذ بالإعتبار الأرصدة غير المتوقعة أو العلاقات التي كانت غير محددة بشكل مسبق .

بالنسبة لمعايير المراجعة الدولية: يجب على المراجع تطبيق الإجراءات التحليلية عند الإقتراب من نهاية عملية المراجعة أو عند إنهائها وذلك عندما يقوم بتكوين قراره العام فيما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة للإستنتاجات التي تم التوصل إليها، ويساعد ذلك على الوصول إلى نتيجة عامة عن معقولية البيانات المالية أو تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية غير المعروفة سابقاً .

الإجراءات التحليلية بالنسبة للقطاع العام

معايير المراجعة الأميركية: المعايير الأمريكية لم تشر إلى استخدام الإجراءات التحليلية بالنسبة للقطاع العام بحيث لم ترد أي فقرة في نص المعيار ٥٦ تنص صراحة على ذلك .

معايير المراجعة الدولية: أشار المعيار ٥٢٠ إلى أن العلاقة بين بنود البيانات المالية المنفردة التي يتم مراعاتها خلال عمليات المراجعة في مشاريع الأعمال قد لا تكون دائماً مناسبة في مراجعة مشاريع القطاع العام الحكومية أو غير التجارية، فالعلاقة المباشرة بين الإيرادات و النفقات تعتبر قليلة، و الأصول لا ترسمل، بالإضافة إلى أن المعلومات و الإحصاءات القطاعية قد لا تكون متوفرة ، ونوه المعيار إلى أنه قد يتواجد هناك علاقات أخرى قد تكون مناسبة .

المبحث السادس

مدى إمكانية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية

إن استخدام المراجع لإجراءات المراجعة التحليلية يتوقف على عدة عوامل أبرزها ما يلي [1]:

أولاً: تقييم المراجع لخطر الرقابة الداخلية

عندما يكون نظام الرقابة الداخلية للمنشأة يتمتع بالقوة و الفاعلية فإنه سيمنح المراجع فرصة أكبر للإعتماد على الإجراءات التحليلية لأن قوة الرقابة الداخلية تشير إلى ضآلة إمكانية وجود الأخطاء في القوائم المالية، أما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفاً ولا يتمتع بالكفاءة فإن المراجع سيلجأ إلى تنفيذ اختبارات تفصيلية للعمليات و الأرصدة للحصول على الدليل الملائم و الكافي، ففي حال قوة الرقابة الداخلية يزداد إطمئنان المراجع إلى سلامة المعلومات المالية و غير المالية، وبالتالي يزداد اطمئنانه إلى النتائج التي سيتوصل إليها بتطبيقه للإجراءات التحليلية .

ثانياً: الخبرة السابقة بالمنشأة

إن المعرفة السابقة للمراجع بالمنشأة و المجال الذي تعمل فيه يعد أمراً داعماً لإعتماده بصورة أكبر على الإجراءات التحليلية، حيث أن فاعلية إستخدام الإجراءات التحليلية تتوقف على حصول المراجع وبشكل مستقل على المعلومات الضرورية بالمنشأة و النشاط الذي تعمل فيه .

ثالثاً: حجم المنشأة

التغير في حجم المنشأة سيتبعه تغير في قوة الرقابة الداخلية وحجم العمليات ودرجة تعقيدها، فالمنشآت الكبيرة تحرص على أن يكون نظام الرقابة الداخلية فيها قوياً نظراً لكبر و ضخامة و تعقد عملياتها على عكس المنشآت الصغيرة، لكن بالرغم من أن بعض المنشآت الصغير ة تملك نظام رقابة داخلية قوي فإن المراجعين يفضلون القيام بالإختبارات التفصيلية للحصول على الإثباتات حتى ولو أخذت وقتاً أطول من الوقت الذي يأخذه تنفيذ الإجراءات التحليلية، معللين ذلك بتوفر المستندات بشكل أسهل، وحجم عملياتها قليل، و إمكانية إجراء الفحص المستندي بصورة سهلة وذلك على عكس المنشآت الكبيرة بحيث يفضل المراجعين استخدام الإجراءات التحليلية .

---

[1] الرباعي .يوسف عبده راشد، مرجع سابق ص٦٥ .

رابعاً: استقرار العلاقات بين البيانات على مدار الفترات

فعندما تتمتع العلاقات بين البيانات على مدار الفترات بالاستقرار تصبح الإجراءات التحليلية أكثر فاعلية، الأمر الذي يؤدي إلى استخدامها بدرجة أكبر، أما إذا كانت العلاقات بين البيانـــات لا تتمتع بالاستقرار خاصة في المنشآت ذات النمو السريع فإنه من الصعب تحقيق الفاعلية من اســـتخدام الإجراءات التحليلية .

خامساً: الدقة و النتيجة من الإجراء التحليلي

إذا كان الإجراء التحليلي ينتج توقعات لا تختلف بشكل ملحوظ عن الأعداد غير المدققـــة، فإنه يتم الاعتماد على هذا الإجراء أكثر من الاعتماد على الإجراء الذي ينتج توقعات تختلف بشكل ملحوظ عن الأعداد غير المدققة، حتى أن درجة الاعتماد على الإجراء التحليلي تتغير من إجـــراء إلى آخر، فقد أظهرت عدة دراسات مؤخراً من بينها دراستين لـــــ(Wilks , Prawitt , Glover) [1]، ودراسة لـــ McDaniel [2] أن المراجعين يعتمدون على الإجراءات التحليلية الضعيفة أكثر من اعتمادهم على الإجراءات التحليلية القوية، حيث يتم استخدام الإجراءات التحليلية الضعيفة معتمدين بذلك على البيانات الكلية للمنشأة حيث أن المراجع سيعتمد على النتيجة المناسبة والتي تعطيه عـــدم إختلاف بين التوقع و القيمة غير المدققة، وبالتالي هذه النتيجة ستكون معتمدة على إجـــراء تحليلـــي ضعيف .

سادساً: طبيعة التأكيدات [٣]

بحيث يمكن أن تكون الإجراءات التحليلية كاختبارات فعالة للتأكيدات التي تتضمن بيانـــات غير صحيحة و التي لم يتم الكشف عنها بفحص الدليل المفصل أو أنه ليس من السهل الحصول على الدليل المفصل الخاص بها، مثلاً مقارنة مبلغ الرواتب و الأجور الشهرية قد تشير إلى مبالغ غير مرخص بها و التي من المحتمل أن تكون ظاهرة في فحص العمليات الفردية .

---

[1] Glover. Steven M ,Prawitt .Douglas F, Wilks .T Jeffrey, Supplement 2005 , Why Do Auditor Over – Rely on Weak Analytical Procedures ? The Role of Outcome and Precision ,REPLY TO DISCUSION. of Why Do Auditor Over –Rely on Weak Analytical Procedures ? The Role of Outcome and Precision , a Journal of Practice and Theory , Vol.24 , P229.

[2] Mc Daniel . Linda , Supplement 2005, Discussion of Why Do Auditor Over –Rely on Weak Analytical Procedures ? The Role of Outcome and Precision, a Journal of Practice and Theory , Vol.24, P 221.

[٣] زيود. لطيف ، الأمين . ماهر ، محمد . نذير ،مرجع سابق ،ص٦١.

إضافة إلى ذلك فإن معايير المراجعة الدولية ترى أن درجة إعتماد المراجع على الإجراءات التحليلية تتوقف على الاعتبارات التالية [1]:

١- الأهمية النسبية للعنصر

الإجراءات التحليلية لا توفر مستوى تأكيد كالذي توفره الإختبارات التفصيلية للعمليات و الأرصدة، لذلك فإنه لا يجب أن يعتمد المراجع على الإجراءات التحليلية فقط عند مراجعة بنود تتسم بالأهمية النسبية و إنما يجب عليه أن يقوم بإختبارات تفصيلية تدعم الإجراءات التحليلية، مثلاً إذا كان رصيد المخزون يتسم بالأهمية النسبية، فإن المراجع لن يعتمد على الإجراءات التحليلية فقط لتشكيل قراره، بينما المراجع قد يعتمد على الإجراءات التحليلية فقط بالنسبة لبعض بنود قائمة الدخل عندما لا تتمتع بالأهمية النسبية بمفردها .

٢- إجراءات المراجعة الأخرى الموجهة لنفس أغراض المراجعة

على سبيل المثال الإجراءات الأخرى الموجهة و المنجزة من قبل المراجع لفحص قابلية تحصيل الديون كفحص إيصالات القبض اللاحقة لتاريخ الميزانية، هذه الإجراءات قد تؤكد أو تبدد الشكوك المثارة بشأن تطبيق الإجراءات التحليلية لمعرفة أعمار أرصدة حسابات المدينين .

٣- الدقة التي يمكن التنبؤ بها للنتائج المتوقعة من إجراءات المراجعة التحليلية

مثلاً يتوقع المراجع عادة ثباتاً أكبر عند مقارنة نسبة مجمل الربح من فترة لأخرى من مقارنة المصاريف الإختيارية كمصاريف البحث و الإعلان .

٤- تقدير المخاطر المتأصلة و مخاطر الرقابة

مثلاً إذا كانت الرقابة على عملية طلبات المبيعات ضعيفة، فإن مخاطر الرقابة ستكون عالية لذلك فإن الاعتماد على الاختبارات التفصيلية سيكون أكبر من الاعتماد على الإجراءات التحليلية لغرض الوصول إلى النتائج المطلوبة للمبالغ تحت التحصيل .

و إضافةً لما ورد ذكره يرى الباحث أنه من الضروري أن يراعي مراجع الحسابات مدى صحة البيانات المستخدمة في القيام بالتنبؤ للرصيد الحالي، و كذلك الإختلاف بين الرصيد الفعلي و المقدر و إذا كان هناك إختلاف هام فإنه يجب التقصي عن أسباب هذا الإختلاف.

---

[1] معايير المراجعة الدولية ،١٩٩٨، الطبعة الأولى ، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، ص ٤٦٦.

الفصل الثالث

مخاطر المراجعة

مكونات الفصل الثالث:

- المبحث الأول : مفهوم خطر المراجعة
- المبحث الثاني : أشكال خطر المراجعة و نماذجه
- المبحث الثالث : تقدير مخاطر المراجعة
- المبحث الرابع : مخاطر المراجعة من وجهة نظر المهنة
- المبحث الخامس : تخفيض مخاطر المراجعة

المبحث الأول

مفهوم خطر المراجعة

ارتبط مفهوم خطر المراجعة باستخدام المعاينة الاحصائية لاختيار عينة الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات، فقد كان هذا المفهوم غير واضح في بداية ظهوره و لم تتعرض له الدراسات بصورة تفصيلية و إنما كان يستخدم للتعبير عنه ألفاظ مثل (ثقة)، (احتمال)، والخطر ما هو إلا دلالة على خبرة المراجع بالمنشأة محل المراجعة، فعندما تقل خبرة المراجع بالمنشأة مع وجود عمليات غير نمطية يزداد معها خطر المراجعة، لذلك يترتب على المراجع أن يبذل العناية المهنية اللازمة عند أداء عملية المراجعة لاكتشاف الأخطاء وبالتالي التقليل من المخاطر[1]، وكان مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أول من تناول موضوع خطر المراجعة في تقريره رقم /١/ لعام ١٩٧٢ والذي اعتبر فيه أن الخطر مكملاً لدرجة الثقة، وهو أول من بدأ بمحاولات تعريفه، وتحديد مكوناته، و كيفية قياسه، و تخفيضه إلى أدنى حد ممكن و مناسب في النشرة رقم /٣٩/ لعام ١٩٨١ والنشرة رقم /٤٧/ لعام ١٩٨٣، وتوالت بعد ذلك الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع بالدراسة والتحليل .

بالنسبة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA فقد عرف الخطر في النشرة SAS رقم ٤٧ لعام ١٩٨٣ بأنه (الخطر الذي يؤدي إلى فشل مراجع الحسابات في التحفظ في تقريره دون أن يدري عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية)[2]، كما عرفه المجمع في النشرة SAS رقم ٣٠٠ لعام ١٩٩٥ بأنه (رأي التدقيق غير الملائم على القوائم المالية) [3].

أما بالنسبة للمعايير الدولية للمراجعة فقد عرفت من جهتها مخاطر المراجعة في المعيار رقم ٤٠٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٤ على النحو التالي (بأنها مخاطر أن يبدي المراجع رأي ملائم بالقوائم المالية إذا كانت تحتوي على بيانات مهمة غير صحيحة)[٤] .

ويرى بعض الباحثين أن خطر المراجعة يمثل احتمال إبداء مراجع الحسابات لرأي متحفظ، أو الامتناع عن إبداء الرأي، أو إبداء رأي مخالف عندما لا تتفق النتائج الفعلية مع نتيجة عملية

---

(1) Madanoglue . melih, December 14, 2005,Underlying Risk Dimensions in the Restaurant Industry, A strategic Finance Approach ,Blacksburg , Virginia .

(2) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), Audit risk and Materiality in Conducting an Audit, Statement on Auditing Standards No . 47, 1983 .

(3) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), SAS 300,www.aicpa.org.

(٤) معايير المراجعة الدولية ،١٩٩٤،المعيار ٤٠٠، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، ص١١٣.

المراجعة، ويعرفه آخر بأنه احتمال إبداء رأي غير متحفظ في القوائم المالية التي تحـــوي علـــى خطـــأ جوهري[1]، بينما يتفق الباحث مع مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين في تعريفه لخطر المراجعة.

ونظراً لأهمية خطر المراجعة فإنه لابد من أخذه بعين الاعتبار من قبل مراجع الحسابات سواء عند تخطيط عملية المراجعة، أو عند تحديد إجراءات المراجعة، أو عند تقييمه لأدلة و قرائن الإثبـــات، وهذا ما أكد عليه فعلاً مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي في النشرة SAS رقم ٤٧ التي تنص على ضرورة قيام المراجعين بتخطيط عملية المراجعة بصورة سليمة بحيث تكون مخاطرها عنـــد أدنى حـــد ممكن وذلك لإبداء رأي سليم بالقوائم المالية[2] .

وعند الوقوف على مفاهيم خطر المراجعة يتضح ما يلي:

١- أن الخطر يرتبط بمفهوم الأهمية النسبية.

٢- أن المخاطر تقترن بإبداء المراجع رأيه المهني الذي يؤكد فيه صدق و عدالة البيانات عن غير قصد بينما هي تكون في الحقيقة محرفة مادياً.

٣- أن المدقق لا يتمكن من إجراء التعديل المناسب في رأيه الخاطىء حول البيانات المالية لكي يأخذ بعين الإعتبار التحريف المادي.

---

[1] محمد نور . أحمد ، أحمد عبيد . حسين، السيد شحاتة. شحاتة ، ٢٠٠٧، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات ،الدار الجامعية، ،الإسكندرية ، ص٦٦.

[2] American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) , SAS 47,Op.Cit .

المبحث الثاني

أشكال خطر المراجعة و نماذجه

عندما يخطط المراجع لعملية المراجعة يقوم بعمل تقدير أولي لخطر المراجعة، و هذا التقدير يعتبر بمثابة المستوى المخطط للخطر، بعد ذلك يقوم المراجع بجمع أدلة الإثبات المناسبة، ويقيم هذه الأدلة ليرى فيما إذا كانت مخالفة للتوقعات أم لا، ونتيجة هذا التقييم يقوم المراجع بتعديل تقديره لخطر المراجعة الاولي وبالتالي تسمى المخاطر هنا بالمخاطر النهائية، ويمكن التفريق بين ثلاثة أشكال من مخاطر المراجعة وهي المخاطر المخططة، و المخاطر النهائية، و المخاطر الفعلية، فالمخاطر المخططة يتم تحديدها قبل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية أو القيام بإجراءات المراجعة، أما المخاطر النهائية فهي تعبر عن الشكل النهائي للمخاطر و الذي يقدره مراجع الحسابات بعد قيامه بجمع الادلة و تنفيذه لإجراءات المراجعة المختلفة، بينما المخاطر الفعلية فتشير إلى المستوى الحقيقي للمخاطر وهذا المستوى غير معروف ويكون موجوداً من الناحية النظرية فقط [1]، و تتوقف المخاطر النهائية على ثلاثة عناصر وهي طبيعة الرصيد أو نوع العمليات، فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية للعميل، و فاعلية إجراءات المراجعة التحليلية و التفصيلية، ونتيجة لذلك فإن المخاطر النهائية تتكون من ثلاثة عناصر هي [2] :

١ – الخطر المتأصل .

٢ – خطر الرقابة .

٣ – خطر الاكتشاف .

وفيما يلي شرح لهذه المخاطر الثلاثة :

---

(1) Sennetti. John T ,Spring1990, Toward a More Consistent Model for Audit Risk , Auditing : A journal of Practicing and Theory ,Vol.9, No.2, p104.

(2) محمد نور . أحمد ، أحمد عبيد . حسين، السيد شحاتة. شحاتة ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

أولاً: الخطر المتأصل

هذا الخطر يطلق عليه البعض الخطر الملازم و يسميه البعض الآخر الخطر الضمني و أياً كانت التسمية فالعديد من المنظمات المهنية أصدرت العديد من التعاريف لهذا النوع من الخطر وهذه التعاريف ذات صيغ متعددة لكنها لا تختلف في جوهرها، فقد عرفه مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيAICPA الخطر المتأصل بأنه(قابلية رصيد الحساب المعين أو نوع معين من العمليات للخطأ الذي يكون جوهرياً ولا يكون راجعاً إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية للعميل، وهذا يعني أن المخاطر المتأصلة تتعلق بطبيعة العنصر أو الحساب المعني)[1]، ويعد الخطر المتأصل مقياساً لتقدير المراجع لإحتمال وجود تحريف يتسم بالأهمية النسبية في مجموعة فرعية للحسابات قبل أن تؤخذ فاعلية الرقابة الداخلية بالاعتبار، أي أنه يتمثل في قابلية القوائم المالية للتحريف في حال عدم وجود رقابة داخلية[٢]، كما عرفته معايير المراجعة الدولية في المعيار ISA ٤٠٠ بأنه سهولة تأثر رصيد الحساب أو صنف العمليات بالتحريفات التي يمكن أن تكون جوهرية بشكل منفرد أو عندما تكون مجتمعة مع تحريفات أخرى في أرصدة أخرى، وذلك بافتراض أنه لايوجد هناك رقابة داخلية ذات علاقة[٣]، ويتأثر الخطر المتأصل بعدة عوامل منها قابلية الأصول للحركة، طرق التقييم المعتمدة على التقديرات، الحالة الإقتصادية العامة، و التطور التقني [4]، وبشكل عام هناك العديد من العوامل التي تؤثر على المخاطر المتلازمة يمكن تلخيصها بالآتي[٥] :

- موسمية النشاط .
- نوع النشاط.
- درجة تعرض الحسابات للغش .
- طبيعة عمليات المنشأة محل المراجعة و قيمة العناصر .
- الصناعات التي ينتمي إليها العميل .
- المركز المالي للمنشأة و الضغوط التشغيلية و التنظيمية التي تتعرض لها .
- معدل دوران الإدارة و مجلس الإدارة .

---

(1) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), SAS 47, Op.Cit .

(٢) أرينز. ألفين، لوبك.جيمس، مرجع سابق ، ص ٣٣٤.

(٣) معايير المراجعة الدولية، المعيار ٤٠٠، مرجع سابق ص ١١٣.

(4) Wustemann. Jens, May 2004, Evaluating and Response to Risk in International Accounting and Audit Systems: Framework and German Experiences, University of Mannheim.

(٥) محمد نور. أحمد، أحمد عبيد. حسين، السيد شحاتة. شحاتة، مرجع سابق، ص ٧٠.

- تاريخ تعديل الأخطاء بالنسبة لحساب معين .
- استخدام التقديرات في الأرقام المحاسبية .
- التغيرات في الإجراءات و الأنظمة .
- مدى صعوبة تحديد الكميات و القيم في السجلات المحاسبية .

يجب أن تقدر المخاطر المتأصلة بصورة دقيقة لأنها تؤثر جوهرياً على كفاءة و فاعلية عملية المراجعة، إذ أن كفاءة عملية المراجعة تتأثر إذا ما تم تحديد هذا الخطر بأعلى مما يجب، لأن ذلك يتطلب من المراجع جهداً أكبر، أما إذا لم يتم تحديد الخطر المتأصل في مستواه الملائم فإن عملية المراجعة ستفقد فاعليتها .

ثانياً: خطر الرقابة

يعرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين خطر الرقابة بأنه "الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو نوع معين من العمليات، و الذي قد يكون جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء أخرى في أرصدة أو أنواع أخرى من العمليات، ولا يمكن منعه أو اكتشافه في الوقت مناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة "[1]، ويمثل خطر الرقابة مقياساً لتقدير المراجع لإحتمال حدوث تحريفات تزيد عن القيمة المحتملة أو المتوقعة في مجموعة فرعية من الحسابات وهذه التحريفات لن يتم منعها أو اكتشافها بواسطة الرقابة الداخلية المتبعة لدى العميل، و بالتالي ينظر إلى خطر الرقابة على أنه يمثل ما يلي [2]:

١- تقدير ما إذا كانت الرقابة الداخلية لدى العميل فعالة في كشف أو منع التحريفات .

٢- الرغبة لدى المراجع في أن يكون هذا التقدير أقل من الحد الأعلى ١٠%، حيث أنه كلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فاعلية فإنه بالإمكان تخصيص قيمة أقل لخطر الرقابة لذلك يمكن القول بأن خطر الرقابة يعتبر كدالة على كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في تحقيق أهداف المنشأة.

قبل أن يقوم المراجع بتحديد خطر الرقابة عند مستوى أقل من ١٠% عليه أن يقوم بعدة أمور منها الإلمام بالرقابة الداخلية، و تقييم الكيفية التي يتم بها تنفيذ الرقابة الداخلية بناء على الفهم الذي توصل إليه المراجع، و اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية و بعد ذلك يقيم خطر الرقابة.

---

[1] American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), SAS 47,Op.Cit.

[2] أرينز. ألفين ،لوبك.جيمس ، مرجع سابق ، ص ٣٣٥.

يتشابه كل من خطر الرقابة و الخطر المتأصل في أن المراجع ليس له علاقة بهما و إنما يعتمدان على المنشأة محل المراجعة، لأن تصميم نظام الرقابة الداخلية يكون من مهام المنشأة محل المراجعة، و بالتالي يمكن تعريف خطر الرقابة بأن التحريفات في القوائم المالية لن تمنع أو تكشف أو تصحح في الوقت المناسب بالاعتماد على نظام الرقابة الداخلية المتبع في المنشأة .

و بما أن الإنتقال من التدقيق الشامل إلى التدقيق الإنتقائي المعتمد على العينات دفع بالمراجعين إلى الإعتماد على الرقابة الداخلية و التي تعد نقطة البداية عند المراجع في إعداده لبرنامج المراجعة و تحديد اختباراته، يرى الباحث ضرورة أن يقوم المراجع بفحص و تقييم الرقابة الداخلية على أكمل وجه و يكون على وعي بالأمور التي تؤدي إلى القصور فيها حتى يستطيع تحديد درجة اعتماده عليها، وبذلك يجنب نفسه الوقوع في مشاكل إبداء رأي غير سليم بالقوائم المالية، حيث أنه كلما كانت الرقابة الداخلية قوية و متماسكة كلما زاد اعتماد المدقق عليها و العكس من ذلك صحيح.

ثالثاً: خطر الإكتشاف

يعرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين خطر الإكتشاف على النحو التالي " بأن إجراءات المراجعة قد تؤدي بمراجع الحسابات إلى نتيجة مؤداها عدم وجود أخطاء في أرصدة معينة أو أنواع معينة من العمليات، في الوقت الذي تكون فيه هذه الأخطاء موجودة و تكون جوهرية إذا ما اجتمعت مع أخطاء في أرصدة أخرى أو أنواع معينة من العمليات "[1]، ينتج خطر الإكتشاف عندما لا يقوم مراجع الحسابات بالفحص الشامل للعمليات و بالتالي يكون هناك حالة عدم تأكد تتصف بها عملية المراجعة، لكن حتى لو قام المراجع بالفحص الشامل للعمليات فإنه قد يكون هذا الخطر موجوداً، وحالات عدم التأكد غالباً ما تكون ناتجة عن استخدام مراجع الحسابات لإجراءات غير ملائمة، أو بسبب عدم تطبيق الإجراءات بطريقة سليمة، ويتضمن خطر الإكتشاف عنصرين هما [2]:

الأول : خطر المراجعة التحليلية، و هو الخطر الناتج عن فشل إجراءات المراجعة التحليلية في كشف الأخطاء التي لم يتم اكتشافها من قبل إجراءات الرقابة المتبعة .

---

(1) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) , SAS No .47,Op.Cit.

(2) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) , Audit Sampling ,Statement on Auditing Standards No.39 , 1981.

الثاني : خطر المراجعة التفصيلية، و هو الخطر المتعلق بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ جوهري و لم يتم كشفه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية، أو إجراءات المراجعة التحليلية و غيرها من إجراءات المراجعة .

المخاطر الثلاثة السابقة تمثل المخاطر التي اعتمدها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين، إلا أن باحثين آخرين قسمو خطر المراجعة النهائي إلى أشكال أخرى، فمثلاً كارل وارن قسم الخطر النهائي لعملية المراجعة إلى خطرين هما[1] :

الأول : و هو احتمال حدوث خطأ جوهري في القوائم المالية بحيث يكون خارجاً عن نطاق التحكم المباشر لمراجع الحسابات، و لهذا النوع من الخطر ثلاث محددات رئيسية هي :

أ- نزاهة إدارة المنشأة .

ب- قوة نظام الرقابة الداخلية للعميل .

ت- الحالة الإقتصادية للمنشأة محل المراجعة .

الثاني : و هو احتمال الفشل في كشف الخطأ الجوهري بحيث يدخل الخطأ في نطاق التحكم المباشر لمراجع الحسابات ، ولهذا الخطر محددان رئيسيان هما :

أ- خطر المعاينة .

ب- خطر غير ناتج عن المعاينة .

يمثل خطر المعاينة احتمال فشل المراجع في اكتشاف أخطاء جوهرية لأن المراجعة تتم على جزء من المجتمع ، أي أنه لا يتم فحص المجتمع بنسبة ١٠٠%، أما بالنسبة للخطر غير الناتج عن المعاينة فهو يمثل فشل المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية و ذلك بسبب المشاكل المرتبطة بتفسير أو تجميع نتائج الإختبار حتى و لو قام مراجع الحسابات بمراجعة شاملة للقوائم المالية بنسبة ١٠٠%، بشكل عام الأخطاء غير الناتجة عن المعاينة ترجع لأسباب عديدة بعضها يعود لمراجع الحسابات و البعض الآخر لا يتوقف على إرادة المراجع، من الأسباب التي تتعلق بالمراجع سوء التخطيط و الإشراف ، وعدم نزاهة العاملين، ونقص الكفاءة أو عدم الرغبة في التعاون مع الآخرين، بالإضافة إلى أخطاء السهو .

---

[1] محمد نور . أحمد ، أحمد عبيد . حسين، السيد شحاتة. شحاتة ، مرجع سابق ، ص ٧٤.

أما بالنسبة إلى جانيت كولبرت فترى أن النوع الأول من الخطر النهائي للمراجعة عند وارن يعتبر إلى حدٍ ما معبراً عن الخطر المتأصل و خطر الرقابة عند الـ AICPA، أما النوع الثاني فيعبر عن خطر الإكتشاف .

بينما يقسم اليوت و روجرز خطر المراجعة إلى نوعين هما خطر ألفا و خطر بيتا[1]، وهذا ما اهتمت به أيضا الـ AICPA عندما تطرق لمخاطر المعاينة في إجراء الإختبارات الجوهرية للتفاصيل، فخطر ألفا أو ما يسمى بخطر الرفض غير الصحيح يمثل المخاطر المترتبة على رفض القوائم المالية في حين تكون القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، أما خطر بيتا فيمثل في المخاطر المترتبة على قبول القوائم المالية بينما القوائم المالية تحوي أخطاء جوهرية، خطر ألفا يؤثر على كفاءة التدقيق لأنه يترتب على رفض مراجع الحسابات للقوائم المالية بينما القوائم المالية في الواقع صحيحة، أما خطر بيتا فيعتبر مؤثراً على فعالية التدقيق لأنه ينتج عن قبول المراجع للقوائم المالية بأنها صحيحة بينما هي في الواقع غير صحيحة، و بالتالي يعتبر هذا الخطر أكثر خطورة من خطر ألفا .

و برأي الباحث و لكون هذا الخطر يرتبط بأسلوب عمل المراجع و منهجيته في أداء عملية المراجعة فإنه يمكنه التحكم في هذا الخطر و تخفيضه من خلال اختياره للإجراءات المناسبة و الجيدة و تطبيقها بشكل سليم، و هذا ما يتطلب من المراجع التدريب المستمر و التخطيط المناسب و الإشراف الجيد و اختيار فريق المراجعة ذي الكفاءة و الخبرة المناسبة.

رابعاً: نماذج خطر المراجعة

يمكن تقسيم نماذج خطر المراجعة إلى نوعين من النماذج متمثلة في النماذج الصادرة عن المجمعات المهنية وبالأخص نموذج مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين، والنماذج الصادرة عن الباحثين و الكتاب .

أولاً: نموذج مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين :

إن أول نموذج أصدره مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين كان النموذج المطروح في النشرة SAS رقم ٣٩ لعام ١٩٨١ و كان النموذج على الشكل التالي[2] :

---

[1] محمد نور ، أحمد ، أحمد عبيد ، حسين، السيد شحاتة شحاتة ، المرجع السابق ، ص ٧٧.

[2] American Institute of Certified Public Accountants. SAS No .39,Op.Cit.

خطر المراجعة النهائي = خطر الرقابة × خطر الإكتشاف المتعلق بالمراجعة التحليلية × خطر الإكتشاف المتعلق بالمراجعة التفصيلية

تجاهل هذا النموذج الخطر المتأصل و اعتبره مساوٍ للواحد الصحيح، أي أنه لم يتضمن جميع العناصر المؤثرة على مخاطر المراجعة، بالإضافة إلى ذلك يفترض النموذج أن مكونات خطر المراجعة مستقلة عن بعضها البعض، كما أنه لم يفرق بين الأخطاء و التحريفات عند تقدير مخاطر المراجعة .

ونظراً للانتقادات الموجهة للنموذج قام المجمع بتعديل البيان السابق SAS رقم ٣٩ بإصداره البيان SAS رقم ٤٧ لعام ١٩٨٣ الذي اهتم بالخطر و الأهمية النسبية، و أخذ النموذج بعد التعديل الشكل التالي [1]:

خطر المراجعة النهائي = الخطر متأصل × خطر الرقابة × خطر الإكتشاف المتعلق بالمراجعة التحليلية × خطر الإكتشاف المتعلق بالمراجعة التفصيلية

يتبين من هذا النموذج أن المجمع قد أدخل الخطر المتأصل إلى النموذج الأول أي أنه قام بتعديل واحد فقط وهو إدخال الخطر المتأصل و إبقاء الأمور الأخرى على حالها، لكن هذا النموذج تعرض أيضاً إلى العديد من الانتقادات والتي كان من أهمها ما يلي[٢] :

- أن إدخال الخطر المتأصل أدى إلى تخفيض غير مقبول للمخاطر الكلية التي تضمنتها عملية المراجعة.
- اعتبار استقلال مكونات الخطر عن بعضها يشكل قصوراً جوهرياً في النموذج لأن ذلك يعني عدم وجود علاقة سببية بين أخطاء من نوع معين و أخطاء من نوع آخر، إلا أن البيان اعترف بوجود علاقة سببية بين مكونات الخطر، لكن هذا الاعتراف لم يطبق على النموذج لأن النموذج المقترح ظل معتمداً على الإحتمالات المشتركة و لم يتطرق إلى الإحتمالات الشرطية .

ثانياً: النماذج المقترحة كما جاءت عند (نور و عبيد و شحاتة) [٣]:

نتيجة للإنتقادات التي تعرض لها نموذج مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين قام بعض الكتاب بعرض نماذج أخرى لخطر المراجعة و ذلك للتغلب على تلك العيوب و الإنتقادات ، و كان من تلك النماذج نموذج يفترض امكانية و جود علاقة سببية بين مكونات الخطر و يفترض أيضاً أن

---

(1) American Institute of Certified Public Accountants. SAS No .47,Op.Cit.

(٢) محمد نور . أحمد ، أحمد عبيد . حسين، السيد شحاتة. شحاتة ، المرجع السابق ،ص ص ٨٢، ٨٤.

(٣) محمد نور . أحمد ، أحمد عبيد . حسين، السيد شحاتة. شحاتة ، المرجع السابق ،ص ٨٥.

المخاطر النهائية لعملية المراجعة هي احتمال شرطي يخضع لقاعدة بايز الإحصائية، حيث أن أسلوب الإحتمالات الشرطية يوفر إطاراً كمياً يعمل من خلاله مراجع الحسابات على المزج بين نتائج فحص العينة و المعلومات الأخرى، كما يتطلب معلومات سابقة لمتخذ القرار، و هذا يتفق مع طبيعة عملية المراجعة، بالإضافة إلى أن عملية المراجعة تنطوي على معلومات غير كاملة ولكنها كافية و ذات طبيعة إحتمالية، ويعتبر هذا الاسلوب من النماذج الملائمة التي يمكن استخدامها في ظروف عدم التأكد أو المخاطرة، و يأخذ هذا النموذج الشكل التالي :

$$خ = م \times ق \times ت \times ف \div [(م \times ق \times ت \times ف) + (١ - م)]$$

خ = خطر المراجعة.

م = احتمال وجود خطر متأصل و عدم اكتشافه .

ق = احتمال فشل إجراءات الرقابة في اكتشاف الخطأ .

ت = احتمال فشل إجراءات المراجعة التحليلية في اكتشاف الخطأ .

ف = احتمال فشل إجراءات المراجعة التفصيلية في اكتشاف الخطأ .

تغلب هذا النموذج على بعض أوجه القصور الخاصة بنموذج مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين في التقرير ٤٧، أي تغلب على الانتقاد المتضمن استقلال مكونات خطر المراجعة عن بعضها و استخدامه لأسلوب الاحتمالات الشرطية و هي الأقرب إلى طبيعة عملية مراجعة الحسابات، إلا أنه أُخذ على هذا النموذج إفتراضه أن أي مجتمع خال من الأخطاء ستؤدي نتائج مراجعته إلى قبوله و أي مجتمع يحوي أخطاء ستؤدي نتائج مراجعته إلى رفضه، وهذا لا يتطابق مع الواقع لأن المراجع قد يرفض مجتمعاً ما خالياً من الأخطاء بسبب قصور في إجراءات المراجعة .

حاولت دراسة أخرى التغلب على تلك الانتقادات وعلى الأخص احتمال الرفض غير الصحيح و ذلك بأن فرضت وجود نوعين من مخاطر الإجراءات التحليلية و نوعين من مخاطر المراجعة التفصيلية، حيث أن الخطر الأول للإجراءات التحليلية (ت١) يعبر عن الفشل في اكتشاف خطأ جوهري، و الخطر الثاني للإجراءات التحليلية (ت٢) يعبر عن قرار رفض المراجع للقوائم المالية على ضوء نتائج الإجراءات التحليلية في الوقت الذي تكون فيه القوائم المالية خالية من الأخطاء، وبالتالي فإن النموذج المقترح يأخذ الشكل التالي :

$$خ = م \times ق \times ت١ \times ف١ \div \{(م \times ق \times ت١ \times ق١) + [(١ - م) \times (١ - ت٢) \times (١ - ف٢)]\}$$

يقترب هذا النموذج من واقع عملية المراجعة أكثر من النماذج السابقة، إلا أنه تعرض أيضاً لبعض الانتقادات مثل اقتصاره على احتمال الرفض الخاطئ لمجتمع خال من الأخطاء بناء على إجراءات المراجعة التحليلية و التفصيلية، بالإضافة إلى أنه يتجاهل الحالات التي يعتقد فيها مراجع الحسابات أن الأخطاء تم اكتشافها وأن القوائم المالية قد تم تعديلها في الوقت الذي تكون فيه هذه التعديلات غير كافية، بحيث يبقى الخطأ الجوهري موجود في القوائم المالية، فضلاً عن أنه يتجاهل التمييز بين الخطأ و التحريف.

يجد الباحث أنه على الرغم من الانتقادات الموجهة إلى الدراسات السابقة إلا أن ذلك لا يفقدها أهميتها لكونها تمثل محاولات جادة لتقدير المخاطر النهائية لعملية المراجعة، و هي بالتالي تكمل بعضها بعضاً بحيث يعوض كل بحث لاحق الانتقادات الموجهة للدراسات التي تسبقه حتى و إن لم يغطي الانتقادات في مجملها، و ذلك بغرض الوصول إلى أفضل نموذج لقياس خطر المراجعة، لكن لطالما وجد هناك منظمات مهنية تنظم مهنة عملية المراجعة و أخذت على عاتقها القيام بالدراسات و البحث و هذه المنظمات تلقى قبولاً شبه عالمي فإنه بالأحرى الأخذ بالنماذج الصادرة عن هذه المنظمات .

المبحث الثالث

تقدير مخاطر المراجعة

على المراجعين أن يقررو الخطر الملائم المقبول لعملية المراجعة عند القيام بالتدقيق إنطلاقاً من مرحلة التخطيط للمراجعة، و يبدأ ذلك بتحديد خطر الإرتباط أو الإلتزام مع العميل(خطر الأعمال) الذي يعني بأن المراجع سيواجه مشاكل بسبب علاقته مع العميل حتى ولو كان تقرير التدقيق يصرح بأن القوائم المالية للعميل سليمة، وذلك كون خطر الإرتباط مرتبط بشكل كبير بخطر الأعمال للعميل، إلا أن المراجعين لا يرغبون أخذ خطر الإرتباط بالإعتبار عند التخطيط للتدقيق، لذلك فإن المقترحات تؤكد بأنه من الملائم للمراجعين أن يجمعوا أدلة إضافية، و تعيين أشخاص يمتلكون خبرة و كفاءة أكثر، و القيام بعمليات فحص أكثر شمولاً، لأن خطر الأعمال يحتم على المراجعين تعديل حجم الأدلة للتحكم بخطر المراجعة الممكن قبوله، وهناك عدة عوامل تؤثر بخطر الإرتباط و بالتالي بخطر المراجعة المقبول من هذه العوامل درجة إعتماد المستخدم الخارجي على القوائم المالية، و احتمال وجود صعوبات مالية ستواجه العميل بعد إصدار تقرير التدقيق، و استقامة الإدارة [1].

- درجة إعتماد المستخدم الخارجي على القوائم المالية :

عندما يعتمد المستخدم الخارجي بشكل كبير على القوائم المالية فإنه من الملائم أن يكون خطر المراجعة المقبول منخفضاً، لأن الإعتماد الكبير على القوائم المالية يمكن أن ينتج عنه ضرر كبير للمستخدمين الخارجيين إذا بقي هناك تحريف هام غير مكتشف في القوائم المالية، و يوجد هناك عدة مؤشرات تدل على درجة إعتماد المستخدم الخارجي للقوائم المالية منها ما يلي :

أ- حجم العميل : فكلما كانت العمليات التشغيلية للعميل كبيرة كلما زاد الإهتمام بقوائمه المالية بشكل أوسع، و يقاس حجم العميل من خلال إجمالي الاصول و إجمالي الإيراد .

ب- توزيع الملكية : الشركات التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام يتم الإعتماد على قوائمها المالية من قبل المستخدمين الخارجيين أكثر من الشركات المغلقة .

ت- طبيعة و قيمة الإلتزامات : كلما زاد حجم الإلتزامات بالقوائم المالية كلما زاد الإعتماد عليها من قبل المستخدم الخارجي و ذلك بالمقارنة مع قيمة الإلتزامات الصغيرة .

---

[1] اريتز. الفين ،لويك.جيمس ، مرجع سابق ، ص ٣٣٦.

● احتمال وجود صعوبات مالية لدى العميل بعد إصدار تقرير المراجعة :

إذا أفلس العميل أو عانى من خسائر كبيرة بعد الإنتهاء من المراجعة فإنه يوجد احتمال كبير لأن يقوم المراجع بالدفاع عن المراجعة التي قام بها بالمقارنة مع حالة عدم وجود مشاكل مالية للعميل، وهنا على المراجع أن يخفض خطر المراجعة الممكن قبوله في الحالات التي يوجد فيها احتمال كبير لحدوث خسائر مالية، أو عندما يوجد زيادة في خطر الأعمال، لأنه إذا حدثت أمور سلبية بعد ذلك فإن المراجع سيكون في وضع أفضل للدفاع عن نتائج مراجعته بشكل ناجح وذلك على الرغم من اضطراره لزيادة الأدلة و بالتالي زيادة التكاليف، و يوجد عدة مؤشرات يستطيع المراجع من خلالها أن يتنبأ بالفشل أو بوجود صعوبات مالية لدى العميل، من هذه المؤشرات ما يلي :

١. وضع السيولة : فوجود العجز الدائم في حجم النقدية أو رأس المال العامل يشير إلى مشكلات مستقبلية في سداد الإلتزامات .

٢. أرباح و خسائر السنوات السابقة : مثلاً إنخفاض الأرباح من سنة إلى أخرى أو زيادة الخسائر بشكل تدريجي هذا يدل على وجود مشاكل مستقبلية أيضاً تتعلق بالقدرة على سداد الديون.

٣. طرائق التمويل : إذا كان إعتماد العميل في التمويل يستند على اللجوء إلى الدين فإن ذلك سيزيد من حالات التعرض للمخاطر المالية خاصة مع إنخفاض العمليات التشغيلية، و التمويل عادة يتم باستخدام قروض إما قصيرة أو طويلة الأجل، ووجود تدفقات نقدية كبيرة خارجة خلال فترة قصيرة قد يؤدي إلى الإفلاس .

٤. طبيعة العمليات التشغيلية .

● جدارة الإدارة :

الإدارة الجيدة هي التي تتنبه إلى وجود صعوبات مالية قبل حدوثها، و تعمل على تلافيها قدر الإمكان من خلال تعديل أساليب التشغيل لتقليل أثر المشكلات التي تتعرض لها على المدى القصير، فإذا كانت الإدارة محل شك فإنه على المراجع أن يقدر خطر المراجعة عند مستوى منخفض، ومن الأمثلة التي تكون فيها الإدارة محل شك وجود خلافات متكررة بين الإدارة و المراجعين السابقين أو مع الدوائر الضريبية، أو أن أحد أفراد الإدارة قد أدين سابقاً في قضية جنائية .

أولاً : تقدير الخطر المتأصل [1]

يبدأ المراجعون بتقدير الخطر المتأصل في مرحلة التخطيط للمراجعة، و يقومون بتعديل هـذا التقدير خلال مراحل المراجعة المختلفة حيث يأتي تقدير الخطر المتأصل في المرحلة الخامسة من مراحل تخطيط عملية المراجعة و ذلك بعد أداء الإجراءات التحليلية الأولية، و من المتعارف عليه أن يتم زيادة كمية الأدلة للخطر المتأصل عن خطر المراجعة الممكن قبوله لأنه عادة ما يتعلق بحساب واحد أو اثنين، مثلاً إذا كان الخطر المتأصل كبيراً لحسابات المدينين فقط فإنه يمكن للمراجع أن يحد من التوسع في الأدلة عند مراجعة حسابات المدينين، ويوجد هناك العديد من مصادر المعلومات التي ترتبط أو تؤثر بكيفية تقدير الخطر المتأصل كالمناقشة مع العميل للحصول على معلومات عن مجال عمله و النشاط الذي يعمل فيه، وزيارة المكاتب و المصانع و التعرف على الأطراف المرتبطة، بالإضافة إلى الإختبارات الأخرى التي يقوم بها المراجع خلال عملية المراجعة، و يميل معظم المراجعين إلى تقدير الخطر المتأصل عند قيمة تزيد عن ٥٠%، و في بعض الحالات يتم تحديده عند مستوى ١٠٠%، حيث ان المهنة لم تضع معايير أو تعليمات توضح كيفية التوصل للخطر المتأصل و إنما ترك هذا الأمر إلى خبرة المراجع، فعلى سبيل المثال إذا وجد عند مراجعة المخزون عدد كبير من التحريفات و التي تم اكتشافها في السنة السابقة بالإضافة إلى وجود إنخفاض في معدل دوران المخزون للعام الحالي فإن هذا سيدفع بالمراجعين إلى تقدير الخطر الطبيعي عند مستوى مرتفع نسبياً بالنسبة للأهداف المتعلقة بالمخزون، و يأتي تقدير المراجع للخطر المتأصل بعد أن يقيم المعلومات أو العوامل التي تؤثر في هذا الخطر عند بداية عملية المراجعة و يقرر بناءً عليها مقدار الخطر المتأصل الملائم في كل دائرة أو حساب و بالتالي يعدل حجم الأدلة، من تلك العوامل التي تؤثر في الخطر المتأصل ما يلي[2] :

- **طبيعة عمل العميل** : بما أن الخطر يختلف من حساب إلى آخر فإنه أيضاً يختلف من عميل إلى آخر و ذلك حسب طبيعة عمل العميل مع الإشارة إلى أن طبيعة عمل العميل قد لا يكون لها أثر، أو يكون أثرها قليل على الخطر المتأصل لحسابات محددة مثل النقدية و الرهونات المستحقة.
- **نتائج عمليات المراجعة السابقة** : على المراجع أن يقوم بالإطلاع على نتائج عمليات المراجعة في السنوات السابقة للمنشأة محل المراجعة و ذلك لوجود إحتمال بأن التحريفات التي وقعت و تم اكتشافها في السنوات السابقة يمكن أن تتكرر مرة أخرى في العام الحالي، وذلك مرده إلى أن بعض

---

[1] أرينز. ألفين ،لوبك.جيمس ، المرجع السابق ، ص ص٢٨٨,٣٤٣ .

[2] Arens. Alvin A , Elder. Randal J, Beasley . Mark S, 2006 , , Op.Cit. , pp 246.247.

أنواع التحريفات قد تتسم بطبيعة منتظمة و المنشأة قد تتأخر في القيام بالإجراءات اللازمة للتخلص منها .

• **عملية المراجعة الجديدة مقابل عملية المراجعة المتكررة** : يختلف تقدير الخطر المتأصل لمنشأة ما إذا كان قد تم مراجعتها لأكثر من مرة من قبل المراجع عن التقدير للخطر فيما إذا كان يتم مراجعة المنشأة لأول مرة، المراجعون يقدرون الخطر المتأصل على نحو عال بالنسبة للمنشآت التي يتم مراجعتها للمرة الاولى مقارنة بالمنشآت التي يتم مراجعتها لعدة سنوات، و ذلك لأن المراجعين يكتسبون الخبرة اللازمة عن احتمال وجود تحريفات إذا كانت المراجعة تتم لعدة سنوات .

• **الأطراف المرتبطة** : العمليات المرتبطة هي العمليات التي تتم بين الشركة الأم و الشركات التابعة لها و يوجد إحتمال كبير لأن تحوي العمليات المالية التي تحدث بين هذه الأطراف على إنحرافات كونها تحدث بين أطراف مرتبطة و ليست مستقلة، بحيث تتعامل على أساس من المنافسة و الندية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الخطر المتأصل لهذه العمليات .

• **العمليات المالية غير الروتينية** : إن وجود عمليات غير روتينية يدفع بالمراجع إلى زيادة الخطر المتأصل، ذلك لأن العمليات غير الروتينية غير معتاد عليها من قبل و بالتالي يمكن أن يتم تسجيلها بشكل خاطئ على عكس العمليات الروتينية التي تم الإعتياد عليها بحيث تسجل بشكل صحيح .

• **الحكم الضروري على صحة القيم في الأرصدة و العمليات المالية** : هناك العديد من الأرصدة و الحسابات التي تدخل ضمن بنود القوائم المالية تحتاج في حساب قيمتها إلى تقدير و حكم شخصي كالمخصصات، بالتالي فإن هذه القيم قد تكون مقدرة بشكل غير صحيح الأمر الذي يؤدي بالمراجع إلى زيادة الخطر المتأصل لهذه الحسابات .

• **تركيبة المجتمع** : هناك عناصر في القوائم المالية تتمتع بالأهمية النسبية الكبيرة مقارنة بالعناصر الأخرى، و قد تشكل هذه العناصر إجمالي القوائم المالية نظراً لأهميتها كالمدينون و المخزون، هذه الأهمية تؤثر على توقعات المراجع عن إحتمال و جود تحريفات جوهرية في هذه العناصر، و بالتالي تدفع بالمراجع إلى القيام بالفحص الأكبر لها و ذلك لوجود إحتمال كبير باحتوائها على تحريفات .

و نظراً لأنه لم تضع المهنة معايير أو تعليمات توضح كيفية الوصول للخطر المتأصل و إنما جعل الأمر متروكاً لخبرة المراجع، يرى الباحث ضرورة قيام المراجع بعملية تقدير الخطر المتأصل عند مستوى كل حساب أو على الأكثر عند مستوى المجموعة بشرط أن تضم حسابات متشابهة في

طبيعتها و في العوامل المؤثرة فيها، و أن يكون المراجع بارعاً في اختيار مصادر المعلومات التي ترتبط بتقدير هذا الخطر.

ثانياً : تقدير خطر الرقابة

من مسؤولية المراجع أن يأخذ بالإعتبار بنية الرقابة الداخلية للوحدة و هذا يتطلب من المراجع الحصول على فهم كاف عن بنية الرقابة الداخلية للعميل حتى يتمكن من التخطيط لعملية المراجعة و تقييم خطر الرقابة بشكل ملائم، و بالرغم من أن بنية الرقابة الداخلية للوحدة تتضمن السياسات و الإجراءات الموضوعة لتقدم تأكيداً معقولاً بأن كل نشاطات المنظمة قد تمت، فإن سياسات و إجراءات محددة فقط من تلك السياسات و الإجراءات ترتبط بالمراجعة، و هي السياسات و الإجراءات التي تؤثر على قدرة المنشأة على التسجيل و المعالجة و التلخيص و إعداد التقارير عن البيانات المالية، و السياسات و الإجراءات الرقابية التي تضعها الإدارة تتكون بشكل عام من خمس مكونات هي بيئة الرقابة، و تقدير الخطر، وأنشطة الرقابة، و المعلومات و التوصيل، و المراقبة[1]، بينما وجد آخرون بأنها قد تكون معروضة بالإنسجام مع العناصر الثلاثة التالية وهي بيئة الرقابة، و النظام المحاسبي، و إجراءات الرقابة [2].

- بيئة الرقابة : و تشمل السياسات، و الإجراءات، و التصرفات التي تعكس إتجاه الإدارة و المديرين .
- النظام المحاسبي : و يمثل الطرق و السجلات الموضوعة للتعريف، و الجمع، و التحليل، و التصنيف، و التسجيل، و التقرير عن عمليات الوحدة، و للإبقاء على المقدرة الحسابية للأصول و الإلتزامات .
- إجراءات الرقابة : و هي الإجراءات والسياسات الأخرى الموضوعة من قبل الإدارة لتقدم تأكيداً معقولاً بأن الأهداف الموضوعة للوحدة سيتم تحقيقها.

لتقدير خطر الرقابة فإنه على المراجع أن يأخذ بعين الإعتبار بنية الرقابة الداخلية للوحدة، و يتعرف على أساليب الرقابة و أوجه القصور التي تتعلق بأهداف المراجعة للعمليات المالية، وذلك بالحصول على فهم كاف لبنية الرقابة الداخلية حتى يستطيع التخطيط للإلتزام مع العميل، و هذا يعتبر بمثابة خطوة أولى لتقدير الخطر، و فهم المراجع للإجراءات المطبقة من قبل العميل يتم الحصول عليه

---

(1) اريتز الفين ،لوبك جيمس ، مرجع سابق ، ص ٣٨٢.

(2) Guy Dan M, Carmichael R., Whittington. Ray O,1994, Audit Sampling,Joh Wiley&Sons,Inc,Canada, P43.

من خلال عدة أساليب كالإستجوابات و العودة إلى التقارير المكتوبة مع الإشارة إلى أن هذا الفهم للرقابة يختلف من مراجع إلى آخر لأنه يعتمد على تدريب المراجع وخبرته و حكمه المهني، بعد ذلك يتم توثيق هذا الفهم لبنية الرقابة الداخلية باستخدام أساليب مختلفة منها خرائط التدفق للعمليات، و الرسوم البيانية و السرد المكتوب، بعد ذلك يقوم المراجع بعمل تقييم أولي عن فعالية بنية الرقابة الداخلية بحيث يفترض مثلاً أن الرقابة الداخلية تعمل بفعالية، فإن المراجع عند هذه النقطة قد يأخذ بأحد قرارين، إما أن يقرر بأنه من غير الفعال إجراء عمل رقابة داخلية إضافي و بالتالي فإنه سيقيم خطر الرقابة بالإعتماد فقط على الدليل المكتسب من عملية الحصول على فهم بنية الرقابة الداخلية للعميل، أو أن يقرر بأنه من الفعال الحصول على دليل إضافي عن الرقابة الداخلية و بالتالي سيتخذ المراجع حكماً مهنياً عن المستوى المخطط لخطر الرقابة، وهذا ما سيتطلب منه القيام باختبارات الرقابة اللازمة والتي تسمى بالإختبارات المخططة للرقابة ليدعم مستواه المخطط لخطر الرقابة، مع الإشارة إلى أنه على المراجع الأخذ بالإعتبار التكلفة و الفائدة المرجوة من إختبارات الرقابة، بعد ذلك يقرر المراجع فيما إذا كان سيستخدم أسلوب العينات لتنفيذ إختبارات الرقابة وأي من هذه الإختبارات سيؤديها باستخدام المعاينة، حيث أنه إذا لم تترك الرقابة دليلاً على الأداء فإن المراجعة باستخدام العينات لا يمكن أن تستخدم لاختبار فعالية الرقابة[1] .

بعد أن يؤدي المراجع اختبارات الرقابة فإنه سيأخذ في الإعتبار فيما إذا كانت نتائج اختبارات الرقابة تدعم المستوى المقيم المخطط لخطر الرقابة أم لا، فإذا كشفت النتائج بأن الرقابة الداخلية لا تعمل بشكل يتمتع بالكفاءة اللازمة لدعم المستوى المخطط لخطر الرقابة، فإن المراجع سيعدل هذا المستوى لخطر الرقابة و سيعدل أيضاً طبيعة و مجال و توقيت الإختبارات الجوهرية ذات العلاقة، أما إذا كانت إختبارات الرقابة تدعم ذلك المستوى من الخطر فإن المراجع هنا قد يكتفي بهذا المستوى من الخطر ، وهذا الخطر يشار إليه بأنه خطر تقييم خطر الرقابة بأنه منخفض جداً، و أحياناً قد يقيم المراجع خطر الرقابة بأنه مرتفع جداً، و يجب الإشارة إلى أن الإهتمام يكون منصب بشكل أكبر على خطر تقييم خطر الرقابة بأنه منخفض جداً لأنه يؤثر عى كفاءة المراجعة و بالتالي سيكون التركيز على ضبط هذا الخطر، و عادة ما يكون المستوى الملائم لتقييم خطر الرقابة منخفض جداً يتراوح بين ٥% و ١٠ % .

---

(1) Guy.Dan M, Carmichael.R , Whittington. Ray O, Ibid , P 44 .

و يرى الباحث بأن يبذل المراجع عنايته المهنية اللازمة في فحصه المبدئي للرقابة الداخلية حتى يختار بشكل صحيح فيما إذا كان سيعتمد على الرقابة الداخلية في و ضع برنامج المراجعة و تصميم الإختبارات الأساسية أم لا، حيث أن الفهم المبدئي للرقابة الداخلية يختلف من مراجع إلى آخر حسب خبرته و حكمه المهني، لذلك لابد للمراجع أيضاً من التدريب المستمر على مثل هكذا أمور، و أن يختار فريق المراجعة المؤهل و المدرب تدريباً جيداً و مناسباً.

ثالثاً : تقدير خطر الإكتشاف

بالنسبة لخطر الإكتشاف لا بد من التمييز بين خطر الإكتشاف المخطط وخطر الإكتشاف المحقق، فخطر الإكتشاف المخطط يعتمد في تقديره على أمرين اثنين هما[1]:

١- أن قيمة هذا الخطر تتوقف على العوامل الثلاثة الأخرى في نموذج خطر المراجعة و المتمثلة بخطر المراجعة المقبول و خطر الرقابة و الخطر المتأصل، و بالتالي يمكن تغيير هذا الخطر بتغيير قيمة أحد العوامل في النموذج، و يحسب هنا خطر الإكتشاف بالعلاقة التالية :

خطر الإكتشاف المخطط = خطر المراجعة المقبول ÷(الخطر المتأصل ×خطر الرقابة) .

٢- أن هذا الخطر يتناسب عكساً مع حجم الأدلة التي يخطط المراجع لجمعها، أي أنه في سبيل تخفيض هذا الخطر يجب على المراجع أن يجمع أكبر قدر ممكن من الأدلة .

أما بالنسبة لخطر الإكتشاف المحقق فإنه يتم تقييمه من خلال استخدام نموذج خطر المراجعة الخاص بتقييم النتائج و الذي جاء في النشرة SAS رقم ٤٧ من معايير المراجعة الأمريكية و ذلك على النحو التالي[2]:

خطر المراجعة المحقق = الخطر المتأصل × خطر الرقابة × خطر الإكتشاف المحقق

حيث أن التخفيض يتم من خلال اللجوء إما إلى تجميع الأدلة الأساسية، أو زيادة الخطر المتأصل، أو زيادة خطر الرقابة، أو تخفيض خطر الإكتشاف المخطط من خلال زيادة الإختبارات التفصيلية، و استخدام الإجراءات التحليلية، و الإختبارات الأساسية للعمليات، و الإختبارات التفصيلية للأرصدة .

---

(١) أرينز. الفين ،لويك.جيمس ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤.

(٢) أرينز. الفين ،لويك.جيمس ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠.

المبحث الرابع

مخاطر المراجعة من وجهة نظر المهنة

سيتم التطرق فقط إلى مخاطر المراجعة من وجهة نظر المعايير الأمريكية و الدولية و التعديلات التي طرأت عليها .

أولاً : بالنسبة للمعايير الأمريكية للمراجعة

تطرقت معايير المراجعة الأمريكية إلى خطر المراجعة و الأهمية النسبية بالمعيار رقم /٤٧/ لعام ١٩٨٣ و المسمى "مخاطر المراجعة و الأهمية النسبية عند القيام بعملية المراجعة" و الذي عدل بعد ذلك بالمعيار رقم /٨٢/ عام ١٩٩٧ و الذي عدل بعد ذلك بالمعيار رقم /١٠٧/ .

مخاطر المراجعة بالنسبة للمعيار ١٠٧ (خطر التدقيق و الأهمية النسبية في أداء التدقيق)[1]:

يقدم المعيار ١٠٧ إرشادات عن اعتبارات المراجع لمخاطر المراجعة و الأهمية النسبية عند تخطيط و تنفيذ عملية المراجعة للقوائم المالية، و يعترف المعيار بمخاطر المراجعة في وصف مسؤوليات ووظائف المراجع المستقل و التي تنص على أنه نتيجة لطبيعة أدلة المراجعة و خصائص الغش فإن المراجع يستطيع الحصول على تأكيد معقول بأن الغش و الأخطاء المهمة قد تم إكتشافها .

اعتبارات الخطر عند تخطيط المراجعة :

يجب على المراجع أن يأخذ في الإعتبار مخاطر المراجعة و الأهمية النسبية في كلتا الحالتين التاليتين :

١- تخطيط عملية المراجعة و تصميم إجراءاتها للحصول على أدلة كافية و مقنعة .

٢- تقييم ما إذا كانت القوائم المالية ككل قد تم عرضها بعدل في كافة النواحي الجوهرية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

---

(1) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) , Audit Risk and Materiality in Conducting an Audit , Statement on Auditing Standards No.107,2006 .

اعتبارات مخاطر المراجعة و الأهمية النسبية عند مستوى القوائم المالية:

جاء في المعيار أنه على المراجع أن يأخذ في اعتباره خطر التدقيق و يحدد مستوى الأهمية النسبية للقوائم المالية المأخوذة عند المستوى الإجمالي للأغراض التالية :

أ- تحديد مجال و طبيعة إجراءات تقييم الخطر .

ب- تعريف و تقييم مخاطر التحريفات المادية .

ت- تحديد طبيعة و توقيت و مجال إجراءات التدقيق الأخرى .

ث- تقييم فيما إذا كانت القوائم المالية المأخوذة عند المستوى الكلي معروضة بعدالة بالإنسجام مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً .

على المراجع أن يأخذ بالإعتبار خطر التدقيق في علاقته مع كل من المزاعم الملائمة المرتبطة بالأرصدة الفردية، و تصنيف العمليات، و الإفصاح ،و مستوى القوائم المالية الإجمالي، وعليه أن يختبر إجراءات تقييم الخطر ليقيم مخاطر التحريفات المادية عند مستوى القوائم المالية و مستوى الزعم، و المراجع قد يخفض خطر التدقيق و يصمم طبيعة و توقيت و مجال إجراءات المراجعة الأخرى بالإعتماد على تلك التقييمات .

جاء في المعيار أيضاً أنه على المراجع أن يؤدي عملية المراجعة ليخفض خطر المراجعة إلى مستوى منخفض ملائم للتعبير عن الرأي في القوائم المالية، و أشار إلى أن اعتبارات خطر المراجعة و الأهمية النسبية تتأثر بحجم المنشأة، و درجة تعقد عملياتها، بالإضافة إلى الخبرة السابقة للمراجع بالمنشأة و بيئتها متضمنة رقابتها الداخلية .

وعلى المراجع أن يأخذ بالإعتبار مخاطر التحريفات المادية عند المستوى الإجمالي للقوائم المالية و التي تؤثر بشكل معقول على الكثير من المزاعم المرتبطة و تعود غالباً إلى بيئة الرقابة للوحدة، و عند القيام بالمراجعة لمنشآت تعمل في مواقع متعددة أو تنتج منتجات متعددة فإنه على المراجع أن يأخذ في إعتباره المخاطر المرتبطة بالموقع .

اعتبارات الخطر عند مستوى رصيد الحساب الفردي أو عند مستوى أصناف العمليات

بالنسبة للإعتبارات عند مستوى رصيد الحساب الفردي فقد أشار المعيار إلى مايلي:

- عند تحديد طبيعة وتوقيت ومجال إجراءات المراجعة التي ستطبق على رصيد معين أو عملية معينة فإنه يتعين على المراجع أن يصمم الإجراءات الملائمة للحصول على تأكيد معقول باكتشاف الغش و الأخطاء المهمة و التي تزيد أهميته عندما تضاف إلى الغش و الأخطاء الموجودة في أرصدة حسابات أخرى .

- على المراجع أن يأخذ في إعتباره مخاطر المراجعة عند مستوى رصيد الحساب الفردي أو نوع العمليات، لأن ذلك يساعد المراجع في تحديد مجال الإجراءات لرصيد الحساب أو نوع العمليات و ما يرتبط به من تأكيدات، لذلك يتوجب على المراجع أن يحد من المخاطر عند هذا المستوى حتى يتمكن من إبداء رأيه بالقوائم المالية .

- تتكون مخاطر المراجعة عند مستوى رصيد الحساب أو نوع العمليات من الآتي :

أ- مخاطر أن يحتوي رصيد الحساب أو نوع العمليات على بيانات غير صحيحة يمكن أن تكون مهمة عندما تضاف إلى بيانات غير صحيحة في أرصدة أو أنواع أخرى من العمليات، و تشمل هذه المخاطر على المخاطر المتأصلة و المخاطر الرقابية، و على المراجع أن يقيم خطر التحريف المادي عند مستوى الزعم كأساس لإجراءات المراجعة الأخرى و على المراجع أن يكون لديه أساس ملائم لذلك التقييم.

ب- مخاطر أن لا يكتشف المراجع الغش و الأخطاء المهمة و هذا مايعرف بخطر الإكتشاف، وهذا الخطر لايمكن أن يخفض إلى الصفر لأن المراجع لا يختبر رصيد الحساب أو نوع العمليات بشكل كامل ١٠٠%، وهذا الخطر يرتبط بإجراءات المراجعة الجوهرية و يملك علاقة عكسية مع خطر التحريف المادي عند مستوى الزعم .

- نموذج خطر المراجعة و الذي يعبر عن العلاقة العامة لخطر المراجعة و المخاطر المرتبطةبتقييمات المراجع لخطر التحريف المادي (المخاطر المتأصلة و المخاطر الرقابية)، و يأخذ خطر الإكتشاف الشكل التالي :

خطر المراجعة = خطر التحريف المادي × خطر الإكتشاف

ثانياً : بالنسبة للمعايير الدولية للمراجعة

تم التطرق في عام ١٩٩٤ إلى خطر المراجعة في المعيارين الدوليين رقم /٣٢٠/ (الأهمية النسبية للمراجع)، و المعيار /٤٠٠/ (تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية)، وبعد أن عدلت و سحبت تلك المعايير في إصدار ٢٠٠٥ تم التطرق إلى خطر المراجعة في المعيار /٣١٥/ (فهم المنشأة و بيئتها و تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية)، و المعيار /٣٣٠/ (إجراءات المراجع إستجابة للمخاطر المقيمة)، و المعيار /٥٠٠/ (أدلة المراجعة)، و بقيت على حالها كما هي في الإصدار الأخير لعام ٢٠٠٨.

- **الأجزاء التي تخص مخاطر المراجعة في المعيار الدولي رقم /٣١٥/ (فهم المنشأة و بيئتها و تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية)[1]:**

جاء في الفقرة ٢ من المعيار أنه على المراجع الحصول على فهم بالمنشأة و بيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية بما يكفي لتحديد و تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ، و بما يكفي لتصميم و أداء مزيد من إجراءات المراجعة، و أنه من المطلوب أن يقوم المراجع بتحديد و تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستويات البيانات المالية و الإثبات أي أن يقوم المراجع بتحديد المخاطر و أخذ المنشأة و بيئتها بالإعتبار، و ربط المخاطر المحددة بالأخطاء التي قد تحدث عند مستوى الإثبات، و الأخذ في الإعتبار أهمية الخطر، و النظر فيما إذا كان أي من المخاطر المقيمة تشكل مخاطر هامة تتطلب تدقيق خاص .

بالنسبة لإجراءات تقييم المخاطر و مصادر المعلومات الخاصة بالمنشأة و بيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية، فقد جاء في الفقرة ٧ من المعيار أنه في سبيل الحصول على فهم المنشأة و بيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية فإنه يتوجب على المراجع أن يؤدي الإجراءات التالية لتقييم المخاطر :

١. الإستفسار من الإدارة و الأفراد الآخرين داخل المنشأة .
٢. الإجراءات التحليلية .
٣. الملاحظة و التفتيش .

و جاء في الفقرة ١٤ أنه يجب على أعضاء فريق المراجعة أن يناقشوا حساسية البيانات المالية للمنشأة للأخطاء الجوهرية، لأن هذه المناقشة تكسب فريق المراجعة فهماً أفضل لإمكانية حدوث

---

[1] معايير المراجعة الدولية،٢٠٠٨، المعيار ٣١٥، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان .

أخطاء جوهرية ناجمة عن الإحتيال و الخطأ، وعلى أعضاء الفريق تبادل المعلومات حول مخاطر العمل التي تخضع لها المنشأة .

وجاء في الفقرة ٢١ من المعيار أن طبيعة و توقيت و مدى إجراءات تقييم المخاطر التي تم أداؤها تعتمد على ظروف العملية مثل حجم المنشأة و تعقيد عملياتها، و خبرة المراجع فيها؛ و يعتبر تحديد التغيرات الهامة للمنشأة عن الفترات السابقة أمر هام بشكل خاص للحصول على فهم كاف للمنشاة لتحديد و تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية .

و جاء في الفقرة ٧٦ أنه على المراجع الحصول على فهم لأسلوب المنشأة في تحديد مخاطر العمل المتعلقة بأهداف إعداد التقارير المالية و إتخاذ القرارات بشأن الإجراءات لمعالجة هذه المخاطر و نتائج ذلك .

وجاء في الفقرتين ٩٠ و ٩٣ أنه على المراجع الحصول على فهم كاف لأنشطة الرقابة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات و تصميم مزيد من إجراءات المراجعة بحيث تستجيب للمخاطر المقيمة، كذلك فإنه على المراجع الحصول على فهم لكيفية استجابة المنشأة للمخاطر الناجمة عن تقنية المعلومات، وبالنسبة للتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية فقد أشار المعيار أنه على المراجع تحديد و تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية، و عند مستوى الإثبات للعمليات، و أرصدة الحسابات و الإفصاح.

و بالنسبة للمخاطر الهامة التي تتطلب إعتبارات تدقيق خاصة فقد جاء في الفقرة ١٠٨ من المعيار أنه يجب على المراجع تحديد أي نوع من المخاطر التي تتطلب اعتبارات تدقيق خاصة، و تحديد هذه المخاطر متروك للحكم المهني للمراجع، وعند ممارسة هذا الحكم فإن المراجع يستثني أثر عناصر الرقابة المتعلقة بالمخاطرة، و عند الأخذ بالإعتبار طبيعة المخاطر فإنه يتوجب على المراجع أن يراعي عدة أمور كالنظر فيما إذا كانت هذه المخاطر هي مخاطر إحتيال، أو فيما إذا كانت تتعلق بتطورات إقتصادية أو محاسبية، أو مدى تعقد العمليات، أو فيما إذا كانت تشمل تعاملات هامة مع الأطراف ذات العلاقة، و درجة الحكم الشخصي في قياس المعلومات الخاصة بالخطر، و ما إذا كانت المخاطرة تشمل معاملات هامة خارج نطاق العمل العادي للمنشأة .

وجاء في الفقرة ١١٣ من المعيار أنه بالنسبة للمخاطر الهامة فإنه يجب على المراجع تقييم تصميم عناصر الرقابة المتعلقة بالمنشأة و تحديد ما إذا تم تنفيذها .

أخيراً بالنسبة لمراجعة تقييم المخاطر فقد جاء في المعيار أنه في الأحوال التي يحصل فيها المراجع على أدلة مراجعة من أداء إجراءات مراجعة إضافية تميل لأن تتعارض مع أدلة المراجعة السابقة فإنه على المراجع أن يعيد النظر في تقييم المخاطر و يعدل إجراءات المراجعة الإضافية المخطط لها تبعاً لذلك .

- **الأجزاء التي تخص مخاطر المراجعة في المعيار الدولي رقم ٣٣٠ (إجراءات المراجع إستجابة للمخاطر المقيمة)[1]**

جاء في الفقرة ٣ من هذا المعيار انه من أجل تخفيض مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض بشكل معقول فإنه على المراجع أن يحدد الإستجابات العامة للمخاطر المقيمة عند مستوى البيانات المالية، و عليه أن يصمم و يؤدي مزيداً من إجراءات المراجعة إستجابةً للمخاطر المقيمة عند مستوى الإثبات .

وجاء في الفقرة ٧ من المعيار أنه على المراجع أن يصمم و يؤدي إجراءات مراجعة إضافية تستجيب من حيث طبيعتها و توقيتها و مداها للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات، و ذلك لتوفير صلة واضحة بين طبيعة وتوقيت و مدى إجراءات المراجعة الإضافية للمراجع و تقييم المخاطر، و على المراجع أن يراعي طبيعة ومدى و توقيت إجراءات المراجعة الإضافية لأن إختيار المراجع لإجراءات المراجعة مبني على تقييم المخاطر .

و جاء في الفقرة ٢٣ من المعيار أنه عندما يشتمل تقييم المراجع لمخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات على توقع عمل عناصر الرقابة بفعالية فإنه على المراجع إجراء إختبارات لعناصر الرقابة للحصول على أدلة مراجعة كافية و مناسبة بأن عناصر الرقابة كانت تعمل بفعالية .

و جاء في الفقرة ٢٥ من المعيار أنه عندما يحدد المراجع أنه من غير الممكن تقليل المخاطر عند مستوى الإثبات إلى مستوى منخفض بشكل مقبول من خلال أدلة المراجعة المكتسبة من الإجراءات الأساسية فإنه على المراجع إجراء إختبارات لعناصر الرقابة المناسبة فيما يتعلق بفعالية عملها .

---

[1] معايير المراجعة الدولية،٢٠٠٨، المعيار ٣٣٠، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان.

و جاء في الفقرة ٤٤ من المعيار أنه عندما يحدد المراجع بأن المخاطر المقيمة عند مستوى الإثبات هي خاطر هامة و يخطط لتخفيضها من خلال فاعلية عمل عناصر الرقابة فإنه على المراجع أن يحصل على الأدلة أولاً بشأن فاعلية عمل عناصر الرقابة .

و جاء في الفقرة ٥١ من المعيار أنه عندما يحدد المراجع بأن المخاطر المقيمة عند مستوى الإثبات هي مخاطر هامة، فإنه يجب عليه أن يقوم بإجراءات أساسية تستجيب بشكل محدد لتلك المخاطر .

و جاء في الفقرة ٦٦ من المعيار أنه على المراجع أن يقيم فيما إذا كانت تقييمات المخاطر للأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات تبقى مناسبة، وذلك بناءً على إجراءات المراجعة المؤداة و أدلة التدقيق المكتسبة .

و جاء في الفقرة ٧٠ من المعيار أنه على المراجع أن يستنتج ما إذا تم الحصول على أدلة مراجعة كافية و مناسبة لتقليل مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية إلى مستوى منخفض و مقبول .

أخيراً فقد جاء في الفقرة ٧٣ من المعيار أنه على المراجع توثيق الإستجابات العامة للمخاطر القيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية، و طبيعة، و توقيت، و مدى إجراءات المراجعة الإضافية، و صلة هذه الإجراءات مع المخاطر المقيمة عند مستوى الإثبات، و نتائج، و توقيت، و مدى إجراءات المراجعة الإضافية، و صلة هذه الإجراءات مع المخاطر المقيمة عند مستوى الإثبات، و نتائج إجراءات المراجعة .

- **الأجزاء التي تخص مخاطر المراجعة في المعيار الدولي ٥٠٠ (أدلة المراجعة)[1]**

فقد جاء في الفقرة ١٦ من من هذا المعيار أنه على المراجع إستخدام الإثباتات لفئات المعاملات و أرصدة الحسابات و العرض و الإفصاح بتفصيل كاف لتكوين أساس لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية و تصميم و أداء إجراءات مراجعة إضافية .

و جاء في الفقرة ٢٠ من هذا المعيار أيضاً أنه على المراجع أن يقوم دائماً بأداء إجراءات تقييم المخاطر لتوفير أساسٍ مرضٍ لتقييم المخاطر عند مستويات البيانات المالية و الإثبات.

[1] معايير المراجعة الدولية، ٢٠٠٨، المعيار ٥٠٠، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان.

المبحث الخامس

تخفيض مخاطر المراجعة

لكي يقوم المراجع بعمله على أكمل وجه و إبداء رأيه بعدالة القوائم المالية فإن ذلك يتطلب من المراجع أن يبذل عنايته المهنية اللازمة، لكن غالباً ما يواجه المراجع في عمله هذا مخاطر عديـــدة ، هذه المخاطر تتنوع و تختلف من منشأة لأخرى و من مراجعة لأخرى و ذلك تبعاً لعوامل مختلفـــة، و المراجع مسؤول عن تخفيض تلك المخاطر إلى مستوى مقبول يسمح له بالإستمرار في عملية المراجعة، ويستطيع المراجع تخفيض تلك المخاطر من خلال اتباعه لأساليب مختلفة من هذه الأساليب ما يلي[1]:

أولاً: التخطيط للمراجعة بشكل ملائم .

حيث أن تخطيط المراجعةيسهم إلى حد كبير في تخفيض خطر المراجعة و ذلـــك باســـتخدام و سائل مختلفة منها ما يلي :

١. الاستفسار من المنشاة عن مراكز الخطر لأن الإجابة عن الإستفسار تؤدي إلى لفت نظر مراجـــع الحسابات إلى أكثر مناطق الخطر إحتمالاً .

٢. الإعتماد على موظفي المنشأة .

٣. مدى نزاهة إدارة المنشأة في التعامل مع مراجع الحسابات .

ثانياً: الأخذ في الإعتبار المؤشرات التحذيرية .

يعتبر من المهم أن يأخذ المراجع في إعتباره عند التخطيط للمراجعة العوامل التي تعتبر مؤشرات تحذيرية و التي تشير على و جود أخطاء جوهرية، و بالتالي الإعتماد على هذه المؤشرات يـــؤدي إلى التقليل من المخاطر، و تشمل هذه المؤشرات على ما يلي :

٤. مؤشرات تشير إلى وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، حيث أن القوائم المالية قد تحوي على بيانات تحتاج إلى فحص متزايد، أو أن المعلومات الواردة بها تختلف عن نسبة الصناعة، و يعد تحليـــل النسب من الوسائل التي توضح وجود هذه التحريفات .

٥. مؤشرات عن وجود مشاكل في السيولة .

٦. مؤشرات تتطلب ضرورة الإفصاح السليم .

---

[1] محمد نور . أحمد ، أحمد عبيد . حسين، السيد شحاتة. شحاتة ، مرجع سابق ، ص ٩٥.

٧. مؤشرات تشير إلى تعقد عملية المراجعة، حيث أن التعقيدات في عملية المراجعة تؤدي بالمراجع إلى توسيع نطاق الفحص من حيث تعديل برنامج المراجعة أو في إجراءات المراجعة أو إستخدام ممارسات محاسبية خاصة، بالتالي يقلل من مخاطر المراجعة .

٨. مؤشرات تشير إلى عدم أمانة إدارة المنشأة محل المراجعة .

ثالثاً: تحديد المناطق الأكثر عرضة للأخطاء .

على مراجع الحسابات أن يحدد المناطق الأكثر عرضة للأخطاء، مع الإشارة إلى أن مصادر الخطر تختلف من منشأة إلى أخرى و من سنة إلى أخرى في نفس المنشأة، و قد توصلت إحدى الدراسات إلى إكتشاف أن المناطق التي تتصف بخطر مراجعة متزايد تتوقف على عدة أمور منها ما يلي:

- طبيعة العمليات، سواء كانت منتظمة أم غير منتظمة، فالخطر يكون كبيراً بالنسبة للعمليات التي يتم تشغيلها بطريقة غير منتظمة بالمقارنة بالعمليات التي يتم تشغيلها بطريقة منتظمة، ومن أمثلة العمليات التي يتم تشغيلها بطريقة منتظمة المبيعات، و الأجور ، و المشتريات، ومن أمثلة العمليات غير المنتظمة المشتقات آخر الفترة، و بيع الأصول الثابتة .
- خبرة مراجع الحسابات بالمنشأة محل المراجعة.
- طبيعة أعمال المنشأة محل المراجعة و الصناعة التي تنتمي لها .
- تقييم مراجع الحسابات لنظام الرقابة الداخلية، حيث أن تحديد المراجع لمناطق الخطورة يمكنه بصورة مبدئية من وضع برنامج المراجعة بحيث يعكس تقديره للخطر المتأصل و خطر الرقابة .

رابعاً: إجراءات المراجعة المستخدمة[1] .

من هذه الإجراءات إجراءات الفحص التحليلي و إختبارات التفاصيل، حيث أن إستخدام هذه الإجراءات بكفاءة يؤدي إلى التقليل من مخاطر المراجعة، إلا أن تأثير هذه الإجراءات على المخاطر يختلف تبعاً لـ (ستراوسر) بحسب حجم مكتب المراجعة ، فالمراجعين في مكاتب المراجعة الكبرى يربطون المستويات العليا للخطر النهائي بعدم كفاءة إجراءات إختبار التفاصيل .

[1] محمد نور . أحمد ، أحمد عبيد . حسين، السيد شحاتة. شحاتة ، المرجع السابق ، ص٩٤.

خامساً: التخفيض من خلال نموذج خطر المراجعة[1] .

تظهر معادلة خطر المراجعة الواردة في النشرة SAS رقم ٤٧ أنه هناك ثلاثة طرق لتخفيض خطر المراجعة إلى المستوى المقبول و هذه الطرق هي ما يلي :

١. تخفيض الخطر المتأصل:

وهذا ما تم ذكره سابقاً حيث يقيم الخطر بناءً على تقدير المراجع للظروف الخاصة بالعميل، و عادةً لا يتغير ما لم توجد حقائق جديدة يتم إكتشافها من خلال عملية المراجعة .

٢. تخفيض خطر الرقابة:

هذا الخطر يمكن تخفيضه من خلال قيام المراجع بإجراء المزيد من إختبارات الرقابة إذا كان لدى العميل رقابة فعالة .

٣. تخفيض خطر الإكتشاف المخطط و المحقق:

فخطر الإكتشاف المخطط يتم تخفيضه من خلال زيادة إختبارات المراجعة التفصيلية، أما خطر الإكتشاف المحقق فيمكن تخفيضه عن طريق جمع الأدلة باستخدام الإجراءات التحليلية ، و الإختبارات الأساسية للعمليات المالية، و الإختبارات التفصيلية للأرصدة ، و أداء إجراءات مراجعة إضافية بالإضافة إلى زيادة حجم العينات .

و لا بد من استخدام الحكم المهني لدمج العوامل الثلاثة السابقة حتى يتم الوصول إلى خطر مراجعة مقبول بمستوى منخفض .

بينما وجد باحثون آخرون أن الخطر يمكن تخفيضه باتباع منهجية **تحليل المؤثر** و ذلك لإدارة خطر الإكتشاف، و تقوم هذه المنهجية على عدة خطوات على الشكل التالي [2]:

١) تحديد المؤثرات الرئيسة :

يتم تحديد المؤثرات بتقسيمها إلى ثلاثة أصناف من المؤثرات و يمثل الصنف الأول الناس ويمثل الصنف الثاني العملية، بينما يمثل الصنف الثالث التقنيات المستخدمة، و بدوره يحوي كل صنف من هذه الأصناف على عدة مؤثرات أيضاً، بالتالي فإن عملية المراجعة ستتأثر بهذه المؤثرات سواء كانت في صنف واحد محدد أو أكثر، و تحديد هذه المؤثرات يعتمد على طبيعة المراجعة و البيئة

---

(1) اريتز. ألفين ،لوبك،جيمس ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ .

(2) Deshmukh.Merra , Shankar.Raj , 2007, Influencer Analysis :aPerspective on Reducing Audit Risk , Information Systems Control Journal , Vol.3 .

الملازمة للعميل قيد المراجعة، وتحليل المؤثر يعتمد على فهم المراجع لبيئة المنشأة، و إن فهم هذه المؤثرات يعتبر في غاية الأهمية لتقييم كل من الخطر المتأصل و خطر الرقابة .

٢) تقييم الخطر :

كل مؤثر في المنشأة يقيم حسب درجة و ضوحه و تنظيمه في بيئة المراجعة، فالقيم العالية للمؤثر تشير إلى بيئة عمليات أكثر إستقراراً و الزيادة في الإستقرار تترجم إلى قيم أقل للخطر المتأصل و خطر الرقابة، و إذا كانت بيئة المراجعة مؤسسة جيداً من قبل بنية المنظمة فإن قيم الخطر المتأصل و خطر الرقابة ستكون أقل بالمقارنة مع بيئة المراجعة غير المؤسسة جيداً، و القيم العالية للمخاطر تشير إلى إحتمال وجود أخطاء كبيرة نسبياً و بالتالي فإنه على المراجع أن يخطط لمنهجية مراجعة أكثر تفصيلاً بحيث تؤدي إلى خطر إكتشاف منخفض .

٣) إدارة خطر الإكتشاف :

لتقليل خطر الإكتشاف فإن الإهتمام و الطرق المتبعة في سبيل ذلك يجب أن تكون عند مستوى كل مؤثر رئيسي و هو بالتالي يعتبر الطريقة المثلى الملائمة في تخطيط دقة إجراءات التدقيق، مع الإشارة إلى أن الطرق المتبعة لإدارة خطر الإكتشاف يجب أن تركز على زيادة فعالية إجراءات التدقيق، و تؤدي بالتالي إلى إستمرار التدقيق في ظل غياب أي تحريف، من هذه الطرق تعديل قوائم التدقيق، و استعمال أدوات تدقيق محددة، و تصميم منهجية للمعاينة أو لمدى الإختبار الجوهري .

٤) تطوير منهجية المراجعة:

يجب الإشارة إلى أن منهجية المراجعة يتم تطويرها بالنسبة إلى المستوى العام للمراجعة و ليس بالنسبة إلى تحليل المؤثر.

يرى الباحث أنه يمكن أن يكون للمراجع دور في تخفيض المخاطر المتأصلة و المخاطر الرقابية و ذلك من خلال مساعدته للإدارة بتقديم النصح لها، و إرشادها إلى العوامل و المشاكل التي تجعل البيانات المالية عرضة للتحريف، و إرشادها كذلك إلى نقاط الضعف في الرقابة الداخلية، و بالتالي تعمل على تفاديها، أما تخفيض خطر الإكتشاف فإنه من مسؤولية المراجع و هذا يعتمد على خبرته، الأمر الذي يتطلب منه تطوير مهاراته و خبراته بالتدريب المستمر و الجيد و الإشراف المناسب على فريق عمل المراجعة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات و اختبار الفرضيات

أولاً: نتائج توزيع قوائم الإستبيان

ثانياً: نتائج التحليل الإحصائي و اختبار الفرضيات

١-تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

٢-عرض البيانات و اختبار الفرضيات

تحليل البيانات و اختبار الفرضيات

أولاً: نتائج توزيع قوائم الإستبيان

بعد أن تم تصميم استبيان الدراسة وتحكيمه تم توزيعه على عينتي الدراسة و كانت نتائج التوزيع و الفرز موضحة في الجدول رقم (٣) على الشكل التالي:

الجدول رقم (٣) يوضح توزيع قوائم الاستبيان على أفراد عينتي الدراسة

البيان	مراجعي الحسابات		أعضاء لجان المراجعة		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	67	100%	43	100%	110	100%
الاستبيانات المستردة	50	77%	33	76%	83	75%
الاستبيانات غير المستردة	17	25%	10	23%	27	24%
الاستبيانات غير القابلة للتحليل	-	0%	-	0%	-	0%
الاستبيانات القابلة للتحليل	50	77%	33	76%	83	75%

يتضح من الجدول رقم (٣) أن عدد قوائم الاستبيان الخاضعة للتحليل هو (٨٣) قائمة، منها (٥٠) تخص مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة، و (٣٣) تخص أعضاء لجان المراجعة في الشركات المساهمة.

ثانياً: نتائج التحليل الإحصائي و اختبار الفرضيات

١- تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

- **التخصص العلمي:** يوضح الجدول رقم (٤) توزيع أفراد العينتين حسب التخصص العلمي:

الجدول (٤) توزيع أفراد العينتين حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة %
محاسبة عامة	30	36
مراجعة حسابات	31	37.5
مصارف	10	12
إدارة	10	12
أخرى	2	2.5
الإجمالي	83	100

يظهر من الجدول رقم (٤) أن غالبية المستجيبين هم من المتخصصين في المحاسبة و المراجعة حيث بلغ عدد المتخصصين في المحاسبة (٣٠) فرداً و بلغت نسبتهم (٣٦%)، و بلغ عدد المتخصصين في المراجعة (٣١) فرداً و بلغت نسبتهم (٣٧,٥%)، تلاهم بعد ذلك المتخصصين في الإدارة و المصارف حيث بلغ عدد الأفراد لكل تخصص منها (١٠) أفراد و بنسبة (١٢%) لكل تخصص، و بلغ عدد الأفراد ممن تخصصوا في تخصصات أخرى (٢) فرد بنسبة (٢,٥%)، وهذا ما يوفر الإطمئنان لفهم واستيعاب المستجيبين لمحتويات الإستبانة ومن ثم موضوعية إجاباتهم.

- **المؤهل العلمي:** يوضح الجدول (٥) توزيع المستجيبين من العينتين حسب المؤهل العلمي.

الجدول (٥) توزيع الأفراد حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دكتوراه	5	6
ماجستير	43	52
دبلوم دراسات	5	6
إجازة	28	33.5
أخرى	2	2.5
الإجمالي	83	100

يتبين من الجدول رقم (٥) أن الغالبية هم من حملة شهادة الماجستير، إذ بلغ عـــددهم (٤٣) فرداً أي ما نسبته (٥٢%) من إجمالي المستجيبين، تلاهم من حيث العدد ممن يحملون الإجازة حيـــث بلغ عددهم (٢٨) و بنسبة (٣٣,٥%)، في حين بلغ عدد الذين يحملون شهادات أخرى (١٢) فرداً منهم (٥) يحملون شهادة الدكتوراه و بلغت نسبتهم (٦%)، و (٥) يحملون شهادة الدبلوم بنـــسبة (٦%)، بينما كان يوجد (٢) فرد يحملون شهادات أخرى بنسبة (٢,٥%)، و هذا ما يـــدل علـــى التأهيل العلمي الكافي للمستجيبين للقيام بممارسة مهامهم على أكمل و جه، و هذا ما يعطي إنطباع على دقة الإجابات.

- **سنوات الخبرة:** يوضح الجدول رقم (٦) توزيع أفراد العينتين حسب عدد سنوات الخبرة في مجـــال مراجعة الحسابات.

الجدول (٦) توزيع الأفراد حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
اقل من ٥ سنوات	30	36
من ٥ و أقل من ١٠ سنوات	34	41
من١٠ و أقل من ١٥ سنة	10	12
من ١٥ و أقل من سنة٢٠	4	5
من ٢٠ سنة و ما فوق	5	6
الإجمالي	83	100

يلاحظ من الجدول رقم (٦) أن أكثر الفئات تكراراً هي الفئتين الأولى و الثانيـــة و اللتـــان تشملان الأفراد الذين تبلغ خبرتهم أقل من (٥) سنوات و الأفراد الذين تقع خبرتهم بين (٥) و أقل من (١٠) سنوات إذ بلغ عددهم ضمن هاتين الفئتين (٣٠) و (٣٤) على التوالي و بنسبة (٣٦%) و (٤١%) على التوالي، يأتي بعد ذلك الأفراد الذين تقع خبرتهم ضمن المجال (١٠و أقـــل مـــن ١٥) و بنسبة (١٢%)، و و يأتي أخيراً الأفراد الذين تقع خبرتهم ضمن المجالين (١٥ و أقل من ٢٠ ســـنة) و (فوق العشرين سنة) و بنسبة (٥%) و (٦%) على التوالي، مما يعطي مؤشراً على تمتع المـــستجيبين

بخبرة عملية مناسبة في مجال المراجعة، و أن المستجيبين يملكون القدرة الكافية للإجابة على أسئلة الإستبيان.

اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cornbach's Coefficient Alpha) لقياس مدى الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة والتحقق من ثبات الاستبيان، وإمكانية الاعتماد على المقياس عن طريق فحص تناسق واستقرار النتائج التي يتم الحصول عليها باستخدامه، ويكون هذا المقياس مقبولاً إذا كانت قيمة كرونباخ ألفا مساويا أو اكبر من ٦٠%، ولاستخدام هذا المعامل تم توزيع استبيانات على ١٥ فرد من أفراد الدراسة و كانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول رقم (٧) التالي:

جدول رقم (٧) يبين نتيجة إختبار معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

معامل الفا	معامل الفا المعياري
82.4	60

يتبين من الجدول رقم (٧) أن قيمة ألفا لأسئلة الدراسة بلغت (٨٢,٤%)، و هي أعلى من النسبة المقبولة إحصائياً (٦٠%) مما يدل على الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة .

٢- عرض البيانات و اختبار الفرضيات

لتحليل النتائج و اختبار الفرضيات تم الإعتماد على البرنامج الإحصائي (spss 12) .

نتائج تحليل الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على أنه للمراجعة التحليلية دور في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط للمراجعة، و قد تم استخدام المتوسط الحسابي و نسبة المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لتحليل كل فقرة عند مستوى كل عينة، و يوضح الجدول رقم (٨) نتائج التحليل لكل فقرة من فقرات الفرضية.

جدول رقم (٨) يبين درجة تحقق متغيرات الفرضية الأولى من وجهة نظر المراجعين و أعضاء لجان المراجعة

م	المتغير	المتوسط الحسابي	نسبة المتوسط الحسابي %	الإنحراف المعياري
١	الإستفسار من إدارة المنشأة و العاملين فيها	4.1205	82.41	0.68783
٢	التوقع من نتائج عمليات المراجعة السابقة	4.1205	82.41	0.81746
٣	مراجعة المعلومات الداخلية و الخارجية للعميل ذات الطبيعة غير الكمية	4.0482	80.964	0.66081
٤	استخدام تحليل النسب عند المستوى			
	الإجمالي للبيانات	4.1446	82.892	0.68312
٥	إجراء التحليل الرأسي	4.0843	81.686	0.73592
٦	استخدام تحليل الإتجاه	4.0482	80.964	0.76355
٧	إجراء اختبارات المعقولية	3.8193	76.386	0.84312
٨	إجراء الإختبارات التنبؤية	3.7108	74.216	0.83418
٩	استخدام نماذج الإنحدار	3.747	74.94	0.72991
١٠	استخدام اسلوب السلاسل الزمنية	3.9036	78.072	0.75892
١١	استخدام برامج الحاسب الإلكتروني	4.1687	83.374	0.76221
١٢	إستخدام أساليب رياضية و إحصائية أخرى	4.0723	81.446	0.65859
	الإجمالي	3.999	79.98	0.3469

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (٨) إلى أن المتوسط الكلي بلغ (٣,٩٩٩) درجة من أصل (٥) درجات وهي قيمة أكبر من قيمة الوسط الحسابي المعتمد للقياس في هذه الدراسة و البالغة (٣) درجات، وبنسبة موافقة على مضمون الفقرات التي تقيس هذه المتغيرات (٧٩,٩٨%) وهي أكبر من نسبة الوسط المعتمد للقياس و المستخدم في هذه الدراسة والبالغة(٦٠%)، و يتبين كذلك من الجدول رقم (٨)ما يلي:

- بالنسبة للمتغير الأول: الاستفسار من إدارة المنشأة و العاملين فيها، فقد أظهرت النتائج بأن الاستفسار من إدارة المنشأة و العاملين فيها يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,١٢٠٥) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨٢,٤١%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٦٨٧٨)، وهذا ما يدل على تقارب و انسجام في الإجابات .
- بالنسبة للمتغير الثاني: التوقع من نتائج عمليات المراجعة السابقة، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,١٢٠٥) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨٢,٤١%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٨١٧٤)، وهذا ما يدل على تقارب و انسجام في الإجابات.
- بالنسبة للمتغير الثالث: مراجعة المعلومات الداخلية و الخارجية للعميل ذات الطبيعة غير الكمية، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٠٤٨٢) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨٠,٩٦%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٦٦٠٨)، وهذا ما يدل على تقارب و انسجام في الإجابات .
- بالنسبة للمتغير الرابع: استخدام تحليل النسب عند المستوى الإجمالي للبيانات، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,١٤٤٦) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨٢,٨٩%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٦٨٣١)، وهذا ما يدل على تقارب و انسجام في الإجابات .

- بالنسبة للمتغير الخامس: إجراء التحليل الرأسي، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٠٨٤٣) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨١,٦٨%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٧٣٥٩)، وهذا ما يدل على تقارب و انسجام في الإجابات .
- بالنسبة للمتغير السادس: استخدام تحليل الإتجاه، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٠٤٨٢) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨٠,٩٦%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٧٦٣٥) وهذا ما يدل على تقارب و انسجام في الإجابات .
- بالنسبة للمتغير السابع: إجراء اختبارات المعقولية، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٨١٩٣) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٧٦,٣٨%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٨٤٣١)، وهذا ما يدل على تقارب و انسجام في الإجابات .
- بالنسبة للمتغير الثامن: إجراء الإختبارات التنبؤية، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧١٠٨) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٧٤,٢١%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٨٣٤١) وهذا ما يدل على تقارب و انسجام في الإجابات .
- بالنسبة للمتغير التاسع: استخدام نماذج الإنحدار، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧٤٧) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٧٤,٩٤%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٧٢٩٩)، وهذا ما يدل على تقارب و انسجام في الإجابات .

- بالنسبة للمتغير العاشر: استخدام اسلوب السلاسل الزمنية، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٩٠٣٦) و هو أكبر من القيمة المعيارية(٣) حيث بلغت نسبته (٧٨,٠٧%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٧٥٨٩) وهذا ما يدل على تقارب و انسجام في الإجابات .
- بالنسبة للمتغير الحادي عشر: استخدام برامج الحاسب الإلكتروني، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,١٦٨٧) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨٣,٣٧%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٧٦٢٢)، وهذا ما يدل على تقارب و انسجام في الإجابات.
- بالنسبة للمتغير الثاني عشر: استخدام أساليب رياضية و إحصائية أخرى، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٠٧٢٣) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨١,٤٤%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٦٥٨٦)، وهذا ما يدل على تقارب و انسجام في الإجابات .

إختبار الفرضية الأولى

جدول رقم (٩) يوضح نتائج اختبار t بخصوص دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط للمراجعة

م	المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة T	مستوى الدلالة
١	الإستفسار من إدارة المنشأة و العاملين فيها	4.1205	14.841	.000
٢	التوقع من نتائج عمليات المراجعة السابقة	4.1205	12.488	.000
٣	مراجعة المعلومات الداخلية و الخارجية للعميل ذات الطبيعة غير الكمية	4.0482	14.451	.000
٤	استخدام تحليل النسب عند المستوى الإجمالي للبيانات	4.1446	15.265	.000
٥	إجراء التحليل الرأسي	4.0843	13.424	.000
٦	استخدام تحليل الإتجاه	4.0482	12.507	.000
٧	إجراء اختبارات المعقولية	3.8193	8.853	.000
٨	إجراء الإختبارات التنبؤية	3.7108	7.763	.000
٩	استخدام نماذج الإنحدار	3.7470	9.324	.000
١٠	استخدام اسلوب السلاسل الزمنية	3.9036	10.847	.000
١١	استخدام برامج الحاسب الإلكتروني	4.1687	13.969	.000
١٢	إستخدام أساليب رياضية و إحصائية أخرى	4.0723	14.833	.000
	الإجمالي	3.9990	26.236	.000

لاختبار الفرضية الأولى سيتم التحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون أكبر أو أصغر بدرجة معنوية من القيمة المعيارية للوسط الحسابي (٣) و سيتم الاعتماد في دعم القرار على مستوى الدلالة، لذلك تم إستخدام الاختبار الإحصائي One Sample T- test ، وستكون بذلك

قاعدة القرار بقبول الفرضية إذا كان مستوى الدلالة أصغر من (٠,٠٥)، ورفض الفرضية إذا كان مستوى الدلالة أكبر من (٠,٠٥).

ولتعميم نتائج إجابات أفراد العينة على مجتمع الدراسة تم إخضاعها لاختبار (one-sample t test) وحساب مستوى الدلالة (T) ومقارنتها مع مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥) المعتمدة في هذه الدراسة وذلك كما يلي :

- تعميم نتائج إجابات إفراد العينة على مجتمع الدراسة إذا كانت مستوى دلالة (T) اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥) المعتمدة.
- عدم تعميم نتائج إجابات أفراد العينة على مجتمع الدراسة إذا كانت مستوى دلالة (T) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥) المعتمدة.

ويتبين من الجدول رقم (٩) السابق ما يلي :

- بلغت قيمة الوسط الحسابي على مستوى جميع الفقرات (٣,٩٩) درجة وهو أكبر من أداة القياس البالغة (٣) درجات.
- بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (٠,٠٠٠) وهو اقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، و هو ما يعطي دلالة على معنوية الفرق بين متوسط الإجابات المحسوب و المتوسط المعياري، أي أنه عند مستوى ثقة ٩٥% كانت آراء المستجيبين موافقة على أنه للمراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط للمراجعة دور في تخفيض مخاطر المراجعة.

وبناءً على ذلك يمكن تعميم النتائج على المجتمع ككل و بالتالي قبول الفرضية التي تنص على أنه **للمراجعة التحليلية دور في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط للمراجعة**، ويمكن الإقرار بأن الإجراءات المستخدمة في مرحلة التخطيط للمراجعة تساعد في تخفيض المخاطر المتعلقة بالمراجعة.

نتائج تحليل الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على أنه للمراجعة التحليلية دور في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة الاختبارات الجوهرية، و يوضح الجدول رقم (١٠) نتائج التحليل لكل فقرة من فقرات الفرضية.

جدول رقم (١٠) يبين درجة تحقق متغيرات الفرضية الثانية من وجهة نظر المراجعين و أعضاء لجان المراجعة

م	المتغير	المتوسط الحسابي	نسبة المتوسط الحسابي %	الانحراف المعياري
١	استخدام تحليل النسب	4.3133	86.266	.62328

٢	إجراء التحليل الرأسي	4.0723	81.446	.63980
٣	استخدام تحليل الإتجاه	4.1325	82.65	.72870
٤	إجراء إختبارات المعقولية	3.7470	74.94	.76259
٥	إجراء الإختبارات التنبؤية	3.7229	74.458	.73772
٦	استخدام نماذج الإنحدار	3.9157	78.314	.75231
٧	استخدام أسلوب السلاسل الزمنية	3.9518	79.036	.74741
٨	استخدام برامج الحاسب الإلكتروني	4.1928	83.856	.65253
٩	استخدام أساليب رياضية و إحصائية			
	أخرى	4.1325	82.65	.69442
	الإجمالي	4.0201	80.402	.40516

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (١٠) إلى أن المتوسط الكلي بلغ (٤,٠٢٠١) درجة من أصل (٥) درجات وهي قيمة أكبر من قيمة الوسط الحسابي المعتمد للقياس في هذه الدراسة و البالغة (٣) درجات، وبنسبة موافقة على مضمون الفقرات التي تقيس هذه المتغيرات (٨٠,٤٠%) وهي أكبر من نسبة الوسط المعتمد للقياس و المستخدم في هذه الدراسة والبالغة(٦٠%)، و يتبين كذلك من الجدول رقم (١٠)ما يلي:

- بالنسبة للمتغير الأول: استخدام تحليل النسب، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٣١٣٣) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨٦,٢٦%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٦٢٣٢)، وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.
- بالنسبة للمتغير الثاني: إجراء التحليل الرأسي، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٠٧٢٣) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨١,٤٤%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة

في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٦٣٩٨)، وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.

- بالنسبة للمتغير الثالث: استخدام تحليل الإتجاه، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,١٣٢٥) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨٢,٦٥%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٧٢٨٧)، وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.
- بالنسبة للمتغير الرابع: إجراء إختبارات المعقولية، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧٤٧١) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٧٤,٩٤%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٧٦٢٦)، وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.
- بالنسبة للمتغير الخامس: إجراء الإختبارات التنبؤية، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧٢٢٩) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٧٤,٤٥%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٧٣٧٧)، وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.
- بالنسبة للمتغير السادس: إستخدام نماذج الإنحدار، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٩١٥٧) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٧٨,٣١%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف

المعياري البالغ (٠,٧٥٢٣)، وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.

- بالنسبة للمتغير السابع: إستخدام أسلوب السلاسل الزمنية، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٩٥١٨) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٧٩,٠٣%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٧٤٧٤)، وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.
- بالنسبة للمتغير الثامن: استخدام برامج الحاسب الإلكتروني، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,١٩٢٨) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨٣,٨٥%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٦٥٢٥)، وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.
- بالنسبة للإجراء التاسع: استخدام أساليب رياضية و إحصائية أخرى، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,١٣٢٥) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨٢,٦٥%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٦٩٤٤)، وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.

اختبار الفرضية الثانية

لاختبار الفرضية الثانية سيتم التحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون أكبر أو أصغر بدرجة معنوية من القيمة المعيارية للوسط الحسابي (٣) و سيتم الاعتماد في دعم القرار على

مستوى الدلالة T، بحيث تكون قاعدة القرار تقول بقبول الفرضية إذا كان مستوى الدلالة أصغر من (٠,٠٥)، ورفض الفرضية إذا كان مستوى الدلالة أكبر من (٠,٠٥).

جدول رقم (١١) يوضح نتائج اختبار t بخصوص دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية

م	المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة T	مستوى الدلالة
١	استخدام تحليل النسب	4.3133	19.196	.000
٢	إجراء التحليل الرأسي	4.0723	15.269	.000
٣	استخدام تحليل الإتجاه	4.1325	14.159	.000
٤	إجراء إختبارات المعقولية	3.7470	8.924	.000
٥	إجراء الإختبارات التنبؤية	3.7229	8.927	.000
٦	استخدام نماذج الإنحدار	3.9157	11.089	.000
٧	استخدام أسلوب السلاسل الزمنية	3.9518	11.602	.000
٨	استخدام برامج الحاسب الإلكتروني	4.1928	16.653	.000
٩	استخدام أساليب رياضية و إحصائية أخرى	4.1325	14.858	.000
	الإجمالي	4.0201	22.938	.000

يتبين من الجدول رقم (١١) السابق ما يلي :

- بلغت قيمة الوسط الحسابي على مستوى جميع الفقرات (٤,٠٢) درجة وهو أكبر من أداة القياس البالغة (٣) درجات.
- بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (٠,٠٠٠) وهو اقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، و هو ما يعطي دلالة على معنوية الفرق بين متوسط الإجابات المحسوب و المتوسط

المعياري، أي أنه عند مستوى ثقة ٩٥% كانت آراء المستجيبين موافقة على أنه للمراجعة التحليلية في مرحلة الإختبارات الجوهرية دور في تخفيض مخاطر المراجعة.

وبناءً على ذلك يمكن تعميم النتائج على المجتمع ككل و بالتالي قبول الفرضية التي تنص على أنه **للمراجعة التحليلية دور في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية**، ويمكن الإقرار بأن الإجراءات المستخدمة في هذه المرحلة تساعد في تخفيض مخاطر المراجعة.

نتائج تحليل الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على أنه للمراجعة التحليلية دور في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة، و يوضح الجدول رقم (١٢) نتائج التحليل لكل فقرة من فقرات الفرضية.

جدول رقم (١٢) يبين درجة تحقق متغيرات الفرضية الثالثة من وجهة نظر المراجعين و أعضاء لجان المراجعة

م	المتغير	المتوسط الحسابي	نسبة المتوسط الحسابي %	الإنحراف المعياري
١	استخدام تحليل النسب عند المستوى الإجمالي للبيانات	4.0964	81.928	.77482
٢	إجراء التحليل الرأسي	3.8675	77.35	.74525
٣	استخدام تحليل الإتجاه	3.8916	77.832	.84120
٤	إجراء إختبارات المعقولية	3.8072	76.144	.91675
٥	إجراء الإختبارات التنبؤية	3.6386	72.772	.86360
٦	إستخدام برامج الحاسب الإلكتروني	3.9639	79.278	.81817
٧	إستخدام أساليب تحليلية أخرى	4.0000	80	.82639
	الإجمالي	3.8950	77.9	.49189

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (١٢) إلى أن المتوسط الكلي بلغ (٣,٨٩٥٠) درجة من أصل (٥) درجات وهي قيمة أكبر من قيمة الوسط الحسابي المعتمد للقياس في هذه الدراسة و البالغة (٣) درجات، وبنسبة موافقة على مضمون الفقرات التي تقيس هذه المتغيرات (٧٧,٩%) وهي أكبر من نسبة الوسط المعتمد للقياس و المستخدم في هذه الدراسة والبالغة(٦٠%)، و يتبين كذلك من الجدول رقم (١٢) ما يلي:

- بالنسبة للمتغير الأول: إستخدام تحليل النسب عند المستوى الإجمالي للبيانات، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٠٩٦٤) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨١,٩٢%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٧٧٤٨) وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.
- بالنسبة للمتغير الثاني: إجراء التحليل الرأسي، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٨٦٧٥) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٧٧,٣٥%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٧٤٥٢) وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.
- بالنسبة للمتغير الثالث: استخدام تحليل الإتجاه، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٨٩١٦) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٧٧,٨٣%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٨٤١٢) وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.
- بالنسبة للمتغير الرابع: إجراء إختبارات المعقولية، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٨٠٧٢) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٧٦,١٤%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٩١٦٧) وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.

- بالنسبة للمتغير الخامس: إجراء الاختبارات التنبؤية، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٦٣٨٦) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٧٢,٧٧%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٨٦٣٦) وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.
- بالنسبة للمتغير السادس: استخدام برامج الحاسب الإلكتروني، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٩٦٣٩) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٧٩,٢٧%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٨١٨١) وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.
- بالنسبة للإجراء السابع: إستخدام أساليب تحليلية أخرى، أظهرت النتائج بأن هذا المتغير يخفض من مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٠٠٠٠) و هو أكبر من القيمة المعيارية (٣) حيث بلغت نسبته (٨٠%) و هي أكبر من النسبة المعيارية المستخدمة في الدراسة و البالغة (٦٠%)، و هو مرتفع مقابل تشتت متوسط دل عليه الانحراف المعياري البالغ (٠,٨٢٦٣) وهذا ما يدل على أن الإجابات تتمحور حول الوسط الحسابي ولا يوجد تشتت في إجابات المستجيبين.

إختبار الفرضية الثالثة

لاختبار الفرضية الثالثة سيتم التحقق أيضاً من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون أكبر أو أصغر بدرجة معنوية من القيمة المعيارية للوسط الحسابي (٣) و سيتم الاعتماد في دعم القرار على مستوى الدلالة T، بحيث تكون قاعدة القرار تقول بقبول الفرضية إذا كان مستوى الدلالة أصغر من (٠,٠٥)، ورفض الفرضية إذا كان مستوى الدلالة أكبر من (٠,٠٥).

جدول(١٣) يوضح نتائج اختبار t بخصوص دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة

م	المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة T	مستوى الدلالة
١	استخدام تحليل النسب عند المستوى الإجمالي للبيانات	4.0964	12.891	.000
٢	إجراء التحليل الرأسي	3.8675	10.605	.000
٣	استخدام تحليل الإتجاه	3.8916	9.656	.000
٤	إجراء إختبارات المعقولية	3.8072	8.022	.000
٥	إجراء الإختبارات التنبؤية	3.6386	6.736	.000
٦	إستخدام برامج الحاسب الإلكتروني	3.9639	10.733	.000
٧	إستخدام أساليب تحليلية أخرى	4.0000	11.024	.000
	الإجمالي	3.8950	16.577	.000

يتبين من الجدول رقم (١٣) السابق ما يلي :

- بلغت قيمة الوسط الحسابي على مستوى جميع الفقرات (٣,٨٩) درجة وهو أكبر من أداة القياس البالغة (٣) درجات.
- بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (٠,٠٠٠) وهو اقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، و هو ما يعطي دلالة على معنوية الفرق بين متوسط الإجابات المحسوب و المتوسط المعياري، أي أنه عند مستوى ثقة ٩٥% كانت آراء المستجيبين موافقة على أنه للمراجعة التحليلية في مرحلة نهاية المراجعة دور في تخفيض مخاطر المراجعة.

وبناءً على ذلك يمكن تعميم النتائج على المجتمع ككل و بالتالي قبول الفرضية التي تنص على أنه **للمراجعة التحليلية دور في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة**، ويمكن الإقرار بأن الإجراءات المستخدمة في هذه المرحلة تساعد في تخفيض مخاطر المراجعة.

اختبار الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرئيسية الرابعة على مايلي:

H1- يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات و آراء أعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة.

ويتفرع عن هذه الفرضية ثلاثة فرضيات فرعية، و لاختبار هذه الفرضيات الفرعية تم استخدام اختبار (Independent Samples Test . T- test) الذي يختبر مدى وجود الفروق الإحصائية بين متوسطي إجابات العينتين.

بحيث يتم قبول فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة الناتج أصغر من (٠,٠٥)، أو رفض هذه الفرضية و قبول الفرضية البديلة إذا كان مستوى الدلالة أكبر من (٠,٠٥)

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص هذه الفرضية على ما يلي:

H1- يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات و آراء أعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط للمراجعة.

جدول رقم (١٤) يبين نتائج إختبار (T- test)للفروقات بين متوسطي العينتين فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى

	المتغير	المتوسط الحسابي		قيمة T	مستوى الدلالة
		مراجعين	أعضاء لجان المراجعة		
١	الإستفسار من إدارة المنشأة و العاملين فيها	4.3200	3.8182	3.484	.001
٢	التوقع من نتائج عمليات المراجعة السابقة	4.2400	3.9394	1.730	.088
٣	مراجعة المعلومات الداخلية و الخارجية	4.1400	3.9091	1.482	.144

	للعميل ذات الطبيعة غير الكمية				
٤	استخدام تحليل النسب عند المستوى الإجمالي للبيانات	4.1600	4.1212	.256	.798
٥	إجراء التحليل الرأسي	4.1800	3.9394	1.456	.150
٦	استخدام تحليل الإتجاه	4.0800	4.0000	.468	.641
٧	إجراء اختبارات المعقولية	3.8200	3.8182	.010	.992
٨	إجراء الإختبارات التنبؤية	3.8400	3.5152	1.840	.070
٩	استخدام نماذج الإنحدار	3.8600	3.5758	1.733	.088
١٠	استخدام اسلوب السلاسل الزمنية	4.0800	3.6364	2.691	.009
١١	استخدام برامج الحاسب الإلكتروني	4.1800	4.1515	.161	.873
١٢	إستخدام أساليب رياضية و إحصائية أخرى	4.0800	4.0606	.134	.894
	الإجمالي	4.0817	3.8737	2.866	.005

يتضح من الجدول رقم (١٤) ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي لكل من العينتين على التوالي (٤,٠٨١٧) و (٣,٨٧٣٧)، وبلغت قيمة T الفعلية (٢,٨٦) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (١,٩٦)، ما يشير مبدئياً إلى وجود فروق بين آراء العينتين فيما يتعلق بمتغيرات الفرضية الفرعية الأولى.
- بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٠٥) و هو أصغر من مستوى الدلالة المعياري (٠,٠٥) ما يعني وجود اختلاف جوهري بين و جهتي نظر أفراد العينتين فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط للمراجعة و هذا الإختلاف ذو دلالة إحصائية، بالتالي و بعد استطلاع نتيجة الإختبار يمكن للباحث رفض فرضية العدم و عدم رفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه **توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات و آراء أعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط للمراجعة.**

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص هذه الفرضية على ما يلي:

H1- يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات و آراء أعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية.

جدول رقم (١٥) يبين نتائج إختبار (T- test)للفروقات بين متوسطي العينتين فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثانية

م	المتغير	متوسط الرتب		قيمة T	مستوى الدلالة
		مراجعين	أعضاء لجان المراجعة		
١	استخدام تحليل النسب	4.4400	4.1212	2.285	.026
٢	إجراء التحليل الرأسي	4.1600	3.9394	1.616	.110
٣	استخدام تحليل الإتجاه	4.1800	4.0606	.753	.454
٤	إجراء إختبارات المعقولية	3.8000	3.6667	.773	.442
٥	إجراء الإختبارات التنبؤية	3.7800	3.6364	.865	.390
٦	استخدام نماذج الإنحدار	4.0000	3.7879	1.267	.209
٧	استخدام أسلوب السلاسل الزمنية	4.0400	3.8182	1.340	.185
٨	استخدام برامج الحاسب الإلكتروني	4.2200	4.1515	.475	.636
٩	استخدام أساليب رياضية و إحصائية أخرى	4.1400	4.1212	.123	.903
	الإجمالي	4.0844	3.9226	1.863	.066

يتضح من الجدول رقم (١٥) ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي لكل من العينتين على التوالي (٤,٠٨٤٤) و (٣,٩٢٢٦)، وبلغت قيمة T الفعلية (١,٨٦) وهي أصغر من قيمة T الجدولية (١,٩٥)، ما يشير مبدئياً إلى وجود تقارب بين آراء العينتين فيما يتعلق بمتغيرات الفرضية الفرعية الثانية.
- بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٦) و هو أكبر من مستوى الدلالة المعياري (٠,٠٥) ما يعني وجود اختلاف جوهري بين و جهتي نظر أفراد العينتين فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية لأن التقارب كان بدون دلالة إحصائية، بالتالي يمكن للباحث رفض فرضية العدم و عدم رفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه **توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات و آراء أعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية.**

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تنص هذه الفرضية على ما يلي:

H1- يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات و آراء أعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة.

جدول رقم (١٦) يبين نتائج إختبار (T- test)للفروقات بين متوسطي العينتين فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة

م	المتغير	المتوسط الحسابي		قيمة T	مستوى الدلالة
		مراجعين	أعضاء لجان المراجعة		
١	استخدام تحليل النسب عند المستوى الإجمالي للبيانات	4.2000	3.9394	1.526	.132
٢	إجراء التحليل الرأسي	3.8800	3.8485	.184	.855
٣	استخدام تحليل الإتجاه	3.9800	3.7576	1.135	.261
٤	إجراء إختبارات المعقولية	3.8600	3.7273	.637	.526

٥	إجراء الإختبارات التنبؤية	3.6400	3.6364	.019	.985
٦	إستخدام برامج الحاسب الإلكتروني	3.9400	4.0000	-.347	.730
٧	إستخدام أساليب تحليلية أخرى	4.0400	3.9394	.550	.584
	الإجمالي	3.9343	3.8355	.867	.389

يتضح من الجدول رقم (١٦) ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي لكل من العينتين على التوالي (٣,٩٣٤٣) و (٣,٨٣٥٥)، وبلغت قيمة T الفعلية (٠,٨٦) وهي أصغر من قيمة T الجدولية (١,٩٥)، ما يشير مبدئياً إلى وجود تقارب بين آراء العينتين فيما يتعلق بمتغيرات الفرضية الفرعية الثالثة.
- بلغ مستوى الدلالة (٠,٣٩) و هو أكبر من مستوى الدلالة المعياري (٠,٠٥) ما يعني عدم وجود اختلاف جوهري بين و جهتي نظر أفراد العينتين فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة لأن التقارب كان بدون دلالة إحصائية، بالتالي يمكن للباحث رفض فرضية العدم و عدم رفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه **توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات و آراء أعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة.**

إختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

جدول رقم (١٧) يبين نتائج إختبار (T- test) لمتوسطي العينتين فيما يتعلق بالفرضية الرئيسية الرابعة

العينة	المتوسط الحسابي	قيمة T الفعلية	مستوى الدلالة
المراجعين	4.0457	2.483	.015
أعضاء لجان المراجعة	3.8799		

يتضح من الجدول رقم (١٧) ما يلي:

بلغت قيمة T المحسوبة (٢,٤٨) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (١,٩٦)، ما يدل على وجود فروق بين آراء العينتين فيما يتعلق بمتغيرات الفرضية الرئيسية الرابعة، بينما نجد أن قيمة مستوى الدلالة

(٠,٠١٥) وهي أصغر من (٠,٠٥)، ما يعني أن الفروقات بين العينتين ذات دلالة إحصائية، بالتـــالي يمكن للباحث مما سبق و بناءً على نتيجة الإختبار رفض الفرضية العدمية و عدم رفض الفرضية البديلة التي تقول بأنه **يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات و آراء أعـــضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة.**

النتائج و التوصيات

النتائج

إستناداً إلى الجانب النظري و الميداني للدراسة فقد تم التوصل إلى الإستنتاجات التالية:

١- للمراجعة التحليلية مسارها الخاص بها و الذي يبدأ بالحصول على البيانات و المعلومات ووضع التوقعات، و يمر بتقدير دقة تلك التوقعات و تحديد الإنحرافات و تحري أسبابها، و ينتهي بتوثيق تلك الخطوات .

٢- هناك عدة و سائل تساعد على تخفيض مخاطر المراجعة كالتخطيط الملائم لعملية المراجعة، و و الأخذ في الإعتبار المؤشرات التحذيرية، و معرفة و تحديد المناطق الأكثر عرضة للأخطاء، و استخدام إجراءات المراجعة بكفاءة، بالإضافة إلى إتباع منهجية تحليل المؤثر.

٣- للمراجعة التحليلية من وجهة نظر المراجعين و أعضاء لجان المراجعة دور فعال في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط للمراجعة.

٤- للمراجعة التحليلية من وجهة نظر المراجعين و أعضاء لجان المراجعة دور فعال في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية.

٥- للمراجعة التحليلية من وجهة نظر المراجعين و أعضاء لجان المراجعة دور فعال في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة.

٦- تبين أنه توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين في مكاتب المراجعة و آراء أعضاء لجان المراجعة في الشركات المساهمة حول دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مراحل المراجعة الثلاث وهي مرحلة التخطيط، و مرحلة الإختبارات الجوهرية و مرحلة نهاية المراجعة.

التوصيات

إستناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها و إلى ما ورد في هذه الدراسة من أفكار، يوصي الباحث بالأمور التالية:

١- التوسع في استخدام الأساليب الكمية المتطورة إلى جانب الأساليب الكمية البسيطة و غير الكمية لما تعطيه من دقة في النتائج.

٢- ضرورة إستخدام برامج الحاسب الإلكتروني في تنفيذ الإجراءات التحليلية، لما لها من مزايا تعطي دقة في النتائج، و توفر في الوقت، و تقلل من تكاليف المراجعة.

٣- ضرورة الأخذ بمعايير المراجعة الدولية و تطبيقها بما يتلائم مع متطلبات البيئة المحلية في سورية.

٤- إجراء دورات تدريبية للمراجعين بحيث تعرفهم بمختلف أساليب الإجراءات التحليلية، و على وجه الخصوص الأساليب الكمية، و توجيه إنتباههم إلى دور تلك الإجراءات في رفع كفاءة و فاعلية عملية المراجعة و ضبط مخاطرها.

٥- إجراء دورات تدريبية للمراجعين تعرفهم بمخاطر المراجعة، و كيفية تقييمها، و الحد منها إلى أدنى درجة ممكنة، و بما يسمح للمراجعين بإصدار تقارير سليمة حول صحة و عدالة القوائم المالية.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية:

الكتب:

١- أرينز. ألفين، لوبك.جيمس، ٢٠٠٠، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، السعودية، الرياض .
٢- اسماعيل . اسماعيل، فلوح . صافي، مرعي . عبد الرحمن، حمزه . محي الدين، ٢٠٠٩، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الإقتصاد.
٣- جربوع . يوسف، ٢٠٠٠، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق . الطبعة الأولى، منشورات مؤسسة الوراق للطباعة و النشر و التوزيع، عمان .
٤- جمعة، أحمد حلمي، ١٩٩٩، التدقيق الحديث للحسابات، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان .
٥- الزبيدي. حمزة محمود،٢٠٠٠، التحليل المالي و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان .
٦- محمد نور . أحمد، أحمد عبيد . حسين، السيد شحاتة. شحاتة، ٢٠٠٧، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية .
٧- مطر . محمد،٢٠٠٣، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني، دار وائل للنشر، عمان.
٨- معايير المراجعة الدولية، ١٩٩٤، المعيار ٤٠٠، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.
٩- معايير المراجعة الدولية، ١٩٩٨، الطبعة الأولى، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.
١٠- معايير المراجعة الدولية، ٢٠٠٨، المعيار ٣١٥، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.
١١- معايير المراجعة الدولية، ٢٠٠٨، المعيار ٣٣٠، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.
١٢- معايير المراجعة الدولية، ٢٠٠٨، المعيار ٥٠٠، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.
١٣- معايير المراجعة الدولية،٢٠٠٨، المعيار ٥٢٠، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.

الدوريات:

١٤- الأمين. ماهر، ٢٠٠٤، مدى استخدام مراجع الحسابات الخارجي لإجراءات المراجعة التحليلية في ظل المعيار الدولي ٥٢٠، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، مجلد ٢٦، عدد ٢.
١٥- زيود. لطيف، الأمين . ماهر ، محمد . نذير، ٢٠٠٣، المراجعة التحليلية و آثارها على عملية المراجعة العامة للحسابات، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٢٥، العدد ٦.

الرسائل العلمية:

١٦- الرباعي، يوسف عبده راشد، ٢٠٠٦، استراتيجيات المراجعة: دراسة تطبيقية على مراجعة الحسابات في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد .
١٧- الشرعبي، محمد سيف مرشد قحطان، ٢٠٠٤، إستخدام إجراءات الفحص التحليلي في مراجعة الحسابات، دراسة ميدانية، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن.
١٨- الشكري. مصطفى ميلاد، ٢٠٠٥، مدى استخدام أسلوب المراجعة التحليلية، دراسة إستطلاعية على مكاتب المراجعة و المراجعين، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

١٩- حسين عبد الوهاب، سامي، ٢٠٠٩، كفاءة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعة حسابات شركات الصناعة الدوائية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الإقتصاد.

ثانياً : المراجع باللغة الإنكليزية:

Books:

20- Arens. Alvin A, Elder. Randal J, Beasley. Mark S, 2006, Auditing and Assurance Services: An Integrated approach, Prentice Hall, Upper Saddle river , New Jersy 07458 , p 208 .

21- Guy.Dan M, Carmichael.R, Whittington. Ray O, 1994, Audit Sampling, JohWiley& Sons, Inc, Canada.

Periodicals:

22- Albrecht. William Steve, December 1977, Toward Better and More Efficient Audits, The Journal of Accountancy.

23- American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), Audit risk and Materiality in Conducting an Audit, Statement on Auditing Standards No. 47, 1983 .

24- American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), Audit Sampling, Statement on Auditing Standards No.39, 1981 .

25- American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), Audit Risk and Materiality in Conducting an Audit, Statement on Auditing Standards No.107, 2006 .

26- American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), Audit risk and Materiality in Conducting an Audit ,Statement on Auditing Standards No. 47, 1983 .

27- American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), Analytical Procedures, Statement on Auditing Standards, SAS 56.

28- American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), SAS 300 .

29- American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), 1979, SAS 32, Journal of accountancy.

30- Arlette C. Wilson, Janet L. Colbert, The Audit Strategy: Analytical Procedures as Substantive Tests, May 1991, The National Bublic Accountant.

31- Balkir, Ibrahim H, 2000, EFFECT OF ANALYTICAL REVIEW RESULTS . Optisim and Patterns –for- Coping on Audit Effort of Accounting Estimates, Concordia university, national library of Canada.

32- Biggs. Stanley F, Mock. Theodore J, Watkins. Paul R, January 1988, Auditor's Use of Analytical Review in Audit Program Design, The Accounting Review, Vol LXIII, No.1.

33- Deshmukh.Merra, Shankar.Raj, 2007, Influencer Analysis: aPerspective on Reducing Audit Risk, Information Systems Control Journal, Vol.3 .

34- Edward. Blocher, George F. Patterson Jr., Feb96, The Use of Analytical Procedures , Journal of Accountancy, 00218448, Vol. 181, Issue 2.

35- Felming. John M, winter 2004, Analytical Procedures Are a Helpful Tool, Pennsylvania CPA journal.

36- Gaunti. James E, Glezen. G. William, February1997, Analytical Auditing Procedures, Internal Auditor, 00205745, Vol. 54, Issue 1.

37- Glover. Steven M, Prawitt .Douglas F, Wilks .T Jeffrey, Supplement 2005 , Why Do Auditor Over=Rely on Weak Analytical Procedures ? The Role of [illegible] Outcome and Precision, a Journal of Practice and Theory , Vol.24 .

38- Glover. Steven M, Prawitt .Douglas F, Wilks. T Jeffrey, Supplement 2005,REPLY TO DISCUSION of Why Do Auditor Over –Rely on Weak Analytical Procedures ? The Role of Outcome and Precision , a Journal of Practice and Theory , Vol.24 .
39- Hall. Prentic, Erickson. Paul R, Chiffs. Englewood, August 1989, Current Reading , Journal of Accountancy.
40- Harper, Jr. Robert M , Strawser. Jerry R, Kweitang, Fall 1990, Establishing Investigation Thresholds for Preliminary Analytical Procedures, A journal of Practice &Theory, Vol .9 , No.3 .
41- Hoitash. Rani, Kogan .Alexander, Vasarhelyi. Miklos A, November 2006, Peer-Based Approachfor Analytical Procedures, Auditing: a Journal of Practice & Theory, Vol. 25, No. 2.
42- Holder. William W,Spring 1983, Analytical Review Procedures in Planning the Audit: An Application Study, A Journal of Practice &Theory, Vol.2 ,No.2 .
43- Hughes. Susan B, Cullinan. Charles P, 2008, The Effects of Expectation Formation onDetecting unExpected non-Changesin Account Balances During Analytical Procedures, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 12, Number 3.
44- James E. Gaunti, William .Glezen G, Feb 1997 ,Analytical Auditing Procedures, Vol 54 , Issue 1 .
45- Kinney , Jr. William R, supplement 1979, The Predictive Pour of Limited Information in Preliminary Analytical Review: An Empirical Study , Journal of Accounting Research , Vol.17.
46- Kinney. William R, Felix. William L, October 1980, Professional Notes, Journal of Accountancy.
47- Knechel. W Robert, Fall 1988, The Effectiveness of Non Statistical Analytical Review Procedures as Substantive Audit Tests, A journal of Practice and Theory, Vol. 8, No.1.
48- Knechel. W Robert, January 1988, The Effectiveness of Statistical Analytical Review as a Substantive Auditing Procedure, The Accounting Review, Vol .LXIII, No.1.
49- Loebbecke. James K, Steinbart. Paul J, Spring 1987, An Investigation of the Use of Preliminary Analytical Review to provide Substantive audit evidence, A journal of practice &theory, Vol .6,No.2
50- Madanoglue. melih, December 14, 2005, Underlying Risk Dimensions in the Restaurant Industry, A strategic Finance Approach ,Blacksburg, Virginia .
51- Mahoney, Daniel., Summer2006, Using Analytical Review to Find Fraud , Sum News, Vol. 17 Issue 3.
52- Mc Daniel. Linda, Supplement 2005, Discussion of Why Do Auditor Over – Rely on Weak Analytical Procedures? The Role of Outcome and Precision, a Journal of Practice and Theory, Vol.24 .
53- McDaniel. Linda S, Simmons. Laura E, May2007, Auditors 'Assessment and Incorporation of Expectation Precision in Evidential Analytical Procedures, Auditing: a Journal of Practice & Theory, Vol. 26, No. 1
54- Penny, Julia, November 2003, Do The Number Make Sense, Accountancy Magazine.
55- Sennetti. John T, Spring1990, Toward a More Consistent Model for Audit Risk, Auditing: Ajournal of Practicing and Theory, Vol.9, No.2

56- Steven M.Glover, James. Jiambalvo, Jane. Kennedy, Fall 2000, Analytical Procedures and Audit-Planning Decisions, Auditing, 02780380, Vol.19, Issue.2 .
57- William R. Kinney Jr, Linda S. McDaniel, April1996, How to Improve Effectiveness of Substantive Analytical Procedures, CPA Journal, 07328435, Vol. 66, Issue 4 .
58- Wilson . Arlette C, Use of Regression Models as Analytical Procedures: An Empirical Investigation of Effect of Data Dispersion on Auditor Decisions, Journal of Accounting, Auditing & Finance .
59- Wilson. Arlette C, Hudson .Dennis, An Empirical Study of Regression Analysis as an Analytical Procedure, 2003, ebsco publishing .
60- Wustemann. Jens, May 2004, Evaluating and Response to Risk in International Accounting and Audit Systems: Framework and German Experiences, University of Mannheim.

الملاحق

جامعة دمشق
كلية الإقتصاد
قسم المحاسبة

استمارة استبيان

الأخوة الأعزاء/ أعضاء لجان المراجعة بالشركات المساهمة ومراجعي الحسابات بمكاتب المراجعة

تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بإعداد بحث يستهدف استقراء أرائكم حول **دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة** ، لذلك يرجو منكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة علماً بأن إجاباتكم على أسئلة الإستبيان ستساعد الباحث بإذن الله في الوصول إلى نتائج قيمة تخدم الأطراف المعنية.

ويؤكد الباحث أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث
صفوان حسينو

أولاً: البيانات العامة:

الرجاء وضع إشارة (√) أمام الإجابة المناسبة:

المسمى الوظيفي :

☐ عضو لجنة مراجعة ☐ مراجع حسابات

التخصص العلمي:

☐ محاسبة عامة ☐ اقتصاد

☐ مراجعة حسابات ☐ مصارف

☐ إدارة ☐ أخرى (يرجى ذكرها).....

المؤهل العلمي:

☐ دكتوراه ☐ ماجستير

☐ دبلوم دراسات عليا ☐ بكالوريوس

☐ أخرى (يرجى ذكرها).....

الخبرة:

☐ أقل من٥ سنوات ☐ من ٥ و أقل من ١٠ سنوات

☐ من١٠ و أقل من ١٥ سنة ☐ من ١٥ و أقل من سنة٢٠

☐ من ٢٠ سنة و ما فوق

فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى: للمراجعة التحليلية دور في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة التخطيط للمراجعة.

	الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط للمراجعة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
١	الإستفسار من إدارة المنشأة و العاملين فيها					
٢	التوقع من نتائج عمليات المراجعة السابقة					
٣	مراجعة المعلومات الداخلية و الخارجية للعميل ذات الطبيعة غير الكمية					
٤	استخدام تحليل النسب عند المستوى الإجمالي للبيانات					
٥	إجراء التحليل الرأسي					
٦	استخدام تحليل الإتجاه					
٧	إجراء اختبارات المعقولية					
٨	إجراء الإختبارات التنبؤية					
٩	استخدام نماذج الإنحدار					
١٠	استخدام أسلوب السلاسل الزمنية					
١١	استخدام برامج الحاسب الإلكتروني					
١٢	استخدام أساليب رياضية و إحصائية أخرى					

الفرضية الثانية:للمراجعة التحليلية دور في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة الإختبارات الجوهرية.

	الإجراءات التحليلية في مرحلة الإختبارات الجوهرية	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
١	استخدام تحليل النسب					
٢	إجراء التحليل الرأسي					
٣	استخدام تحليل الإتجاه					
٤	إجراء اختبارات المعقولية					
٥	إجراء الإختبارات التنبؤية					
٦	استخدام نماذج الإنحدار					
٧	استخدام أسلوب السلاسل الزمنية					
٨	استخدام برامج الحاسب الإلكتروني					
٩	استخدام أساليب رياضية و إحصائية أخرى					

الفرضيةالثالثة : للمراجعة التحليلية دور في تخفيض مخاطر المراجعة في مرحلة نهاية المراجعة .

	الإجراءات التحليلية في مرحلة نهاية المراجعة	موافق جدا	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
١	استخدام تحليل النسب عند المستوى الإجمالي للبيانات					
٢	إجراء التحليل الرأسي					
٣	استخدام تحليل الإتجاه					
٤	إجراء إختبارات المعقولية					
٥	إجراء الإختبارات التنبؤية					
٦	استخدام برامج الحاسب الإلكتروني					
٧	استخدام أساليب تحليلية أخرى					

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Economy
Accounting Department

The Role of Analytical Review in Reducing The Audit Risks

(Field study)

A research submitted to complete obtaining Master's Degree in accounting

Prepared by:
Safwan Khalil Hseno

Supervised by:
Prof. Dr. Esmaeil Esmaeil

2009

Abstract

Each auditor has to make every professional effort and perform his job perfectly to submit his final report based on sound opinion in which he reveals his opinion as related to the honesty of financial statements audited by him. Due to the fact that there is no activity without risks, accordingly reaching such opinion is not free from risks which became accomplished fact threatening the auditor in all phases of his works. Therefore, he has to make everything that may reduce those risks to less level so as to achieve his sound opinion. In view of the importance of using the procedures of analytical verification in the different phases of review, and what distinguish it of characteristics that help in defining the possible problems with low costs, and its role in increasing the efficiency of reviewing process, therefore the aim of this study was to know the role of analytical review in reducing the audit risks through its three phases; planning, substantive tests and completion of the audit.

In order to achieve the goals of this research and test its suppositions, the researcher has followed two methods; the first one represented by theoretical study that included all theoretical sides for each of analytical review and the audit risks; the second one represented by performing field study through distributing a questionnaire form which targeted the opinions of auditors who work in the audit offices and the opinion of those who are audit committees members at shareholding companies that work in Syria and registered in stock market.

The research reached to that analytical review has an important role in reducing review risk in the stages of planning, substantive tests and completion of the audit, I found that there are differences that have statistical indications between the opinions of auditors and the audit committees members as related to the role of analytical review in reducing the risks of review in its three phases.